



مجلس النواب البرلمان

مجلس الاعمال

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء
١٠ رجب ١٤١٠ هجرية الموافق ٦ / ٢ / ١٩٩٠ ميلادية

الجلد (٢٧)

العدد (٦)

جدول الاعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة :
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :
- أ- اطلب معذرة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف / موافقة
- ب- اطلب معذرة مقدم من معالي العين السيد ليلى شرف / موافقة

مجلس النواب
البرلمان

٣- تلاوة الكتب الواردة :

أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣٩٤ تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠ / يحال الى اللجنة المالية

٤- قرارات اللجان :

أ- قرار اللجنة القانونية رقم ٢ تاريخ ٢٩/١/١٩٩٠ والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية بالصيغة التي وردت من مجلس النواب وهي :-

١- القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة / موافقة ، ترفع الى الحكومة

٢- القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التسويق الزراعي / موافقة ترفع الى الحكومة

٣- القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه / موافقة ترفع الى الحكومة .

٤- القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة / موافقة ترفع الى الحكومة .

٥- القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة / موافقة ترفع الى الحكومة

٦- القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان / ترفع الى الحكومة

ب- قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ٢ تاريخ ٢٨/١/١٩٩٠ المتضمن الموافقة على :-

١- القانون المؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب / موافقة ترفع الى الحكومة

٥- بقيت موعد موضوع الجلسة القادمة لم تعين .

محضر

في تمام الساعة (١٠) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٠/رجب/١٤١٠ هجرى الواقع في ٢٠/٢/١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (السادسة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضر امين عام مجلس الامة السيد (هاني خير)

الامانة العامة :

- ١- عطوفة الامين العام هاني خير
- ٢- عطوفة مساعد الامين العام عدنان بعيون
- ٣- السيد نذير عطيات
- ٤- السيد فواز الشبيلات
- ٥- السيد خالد اللوزي
- وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : /
- وتغيب معذرة من الاعضاء السادة : /
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران
٢. معالي السيد سالم مساعده
٣. معالي السيد عيد الرؤوف الروابدة
٤. معالي المهندس عوني المصري
٥. معالي السيد ياسل جردانه
٦. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
٧. معالي الدكتور محمد حمدان
٨. معالي السيد نبيل ابو الهدى
٩. معالي السيد يوسف المبيضين
١٠. معالي الدكتور خالد الكركي
١١. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير
١٢. معالي الدكتور قسيم عبيدات
١٣. معالي السيد ابراهيم الغياشنة
- رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- وزير الاشغال العامة والاسكان
- وزير التخطيط
- وزير المالية
- وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- وزير التربية والتعليم العالي
- وزير التامين
- وزير العدل
- وزير الثقافة
- وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- وزير العمل
- وزير الشباب

١. دولة السيد مضر بدران
٢. دولة السيد بهجت التلهوني
٣. دولة السيد احمد اللوزي
٢١. معالي السيد ابراهيم عز الدين
٢٢. سعادة السيد محمد عودة القرمان
٢٣. سعادة السيد جمعه حماد

دولة السيد احمد اللوزي

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء ٢/٦/١٩٩٠ ميلادية.

- | | |
|-------------------------------------|------------------------------------|
| ٤ - دولة السيد احمد عبيدات | ٢٤ - سعادة السيد برجس الحديدي |
| ٥ - معالي السيد عاكف الفايز | ٢٥ - سعادة السيد محمد كمال |
| ٦ - معالي السيد بشير الصباغ | ٢٦ - سعادة الحاج محمد علي بدير |
| ٧ - معالي الدكتور صبحي امين عمرو | ٢٧ - سعادة السيد حمد الفرخان |
| ٨ - معالي الدكتور خليل السالم | ٢٨ - سعادة السيد نواف سعود القاضي |
| ٩ - معالي السيد اكرم زعيتر | ٢٩ - سعادة السيد نجيب الرشيدان |
| ١٠ - معالي السيد حابس المجالي | ٣٠ - سعادة السيد علي ابو نوار |
| ١١ - معالي السيد عامر خماش | ٣١ - سعادة السيد نذير رشيد |
| ١٢ - معالي السيد محمد رسول الكيلاني | ٣٢ - سعادة السيد خالد الطراونه |
| ١٣ - معالي السيد جعفر الشامي | ٣٣ - سعادة السيد طارق علاء الدين |
| ١٤ - معالي السيد عمر النابلسي | ٣٤ - سعادة الدكتور داود حنايا |
| ١٥ - معالي الدكتور اسحق الفرخان | ٣٥ - سعادة الدكتور كمال الشاعر |
| ١٦ - معالي السيد سالم مساعده | ٣٦ - سعادة السيد امين شقير |
| ١٧ - معالي السيد كامل الشريف | ٣٧ - سعادة السيد حسني عايش |
| ١٨ - معالي السيد مروان القاسم | ٣٨ - سعادة السيد خلف ابو نوير |
| ١٩ - معالي الدكتور سعيد التل | ٣٩ - سعادة السيد احمد سعود العدوان |
| ٢٠ - معالي السيد ليلي شرف | ٤٠ - سعادة السيد ابراهيم تقي الدين |

دولة رئيس المجلس

السيد الامين العام
الجميع

دولة رئيس المجلس
الجميع

بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني وعلن افتتاح الجلسة .

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة :

موافقون وتعني الامين العام من تلاوتها .

٢- تلاوة الاجازات الامتيازات :

أ- طلب معلنة مقدم من معالي العين السيد ليلي شرف :

ب- طلب معلنة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف :

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعلنة السادة الاعيان المحترمين ؟

موافقون

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء ٢/٦/١٩٩٠ ميلادية.

السيد الامين العام

٣- تلاوة الكتب الواردة :

- أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣٩٤ الموافق ١٩٩٠/٢/٣ المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢١ / ٣٩٤

التاريخ : ١٤١٠/٧/٧ هـ

الموافق : ١٩٩٠/٢/٣ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٣ الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء بعض التخفيضات في عدد من الفصول وفق التعديلات المبنية في قرار اللجنة المالية . كما وافق المجلس ايضا على التواصي الواردة في قرار اللجنة المالية لمجلس النواب رقم (٢٠) المؤرخ في ١٩٩٠/١/٢٣ ، وفق ما جاء في القرار المذكور المرفق صورته عنه .

أبحث لدولتكم (٤٠) نسخة من مشروع القانون المذكور معدلا ، رجاء التكريم بعرضه على مجلسكم الكريم ، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

المرفقات :

جدول التخفيضات في الفصول ، التوضيحات

لسخة : الى اعضاء اللجنة المالية

لسخة : الى اعضاء القانون

مكتبة امين

دولة رئيس المجلس شكرا الآن أمام المجلس الكريم موضوع حالة موازنة الدولة لعام ١٩٩٠

على اللجنة المختصة بحال على اللجنة المالية هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

مراقبون

الجميع

دولة رئيس المجلس راود ان الفت النظر الى اتنا ندعو اللجنة الى اجتماع بعد انتهاء الجلسة لتضع اسلوب عملها وتباشر مهمتها وشكرا لكم

٤- قرارات اللجان :-

السيد الامين العام

أ- قرار اللجنة القانونيه رقم ٢ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية بالصيغة التي وردت بها من

مجلس النواب وهي

والآن ندعو سعادة العين السيد مقرر اللجنة القانونيه

دولة رئيس المجلس

السيد نجيب الرشيدان

قرار رقم (٢)

مقرر اللجنة القانونيه

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١/٢٩ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشيدان واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء : الدكتور خليل السالم ، عمر النابلسي ، الدكتور اسحق الفرخان ، طارق علاء الدين ، امين شقير ، حسني عايش.

ونظرت اللجنة في القوانين المؤقتة المحالة اليها من مجلس الاعيان وهي :

١- القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة .

٢- القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي .

٣- القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية.

٤- القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصبة .

٥- القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون مؤسسة اعمار العاصبة .

٥- القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة .

٦- القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان . وبعد المناقشة والمداوله في بحث هذه القوانين واسبابها الموجبه ، قررت اللجنة الموافقة عليها بالصيغة التي وردت بها من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

" اللجنة القانونية "

دولة رئيس المجلس

الآن تأتي لهذه القوانين قانونا قانونا حتى تعرضها حسب توصية اللجنة على المجلس ، واقترح معالي العين الدكتور خليل السالم اعلاء المقرر من تلاوة القوانين لكن عندما يسمي القانون اذا كان هناك رأي او بحث او مداخلة فمسموح لاصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعيان اول قانون هل يعني المجلس الكريم المقرر من التلاوة .

مراقبون

سعادة المقرر

الجميع

دولة رئيس المجلس

مقرر اللجنة القانونية

السيد نجيب الرشيدان

القانون الاول :

١- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون

شؤون الارض المحتلة

هل يوافق المجلس الكريم على القانون كما جاء من مجلس النواب ؟

مراقبون

وهذا هو نص القانون كما ورد من مجلس النواب ووافق عليه مجلس

الاعيان

هكذا حذو الأصل

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس الاعيان .

الرقم م ق/٢١/٤٦٣
التاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ م
الموافق ١٤١٠/٧/١٤ هـ

دولة رئيس الوزراء الاختم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ت / ١٥٨٠ / ١ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ .
قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ الموافق
على القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة والمنشور بعدد الجريدة
الرسمية (٣٥٦٥) تاريخ ١٩٨٨/٨/١٦ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .
وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ
١٩٩٠/١/١٣ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .
أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور . رجاء التفضل باقام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة : لمعالي رئيس مجلس النواب المكرم للعلم

نسخة : لسكرتير لجان مجلس الاعيان

نسخة : للنف اللجنة القانونية

نسخة : للنف القانون

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٩٠ ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يلقى قانون شؤون الارض المحتلة رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٠ .

المادة (٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس مجلس الاعيان

أمين عام مجلس الامة

احمد اللوزي

هاني خير

ن ع / ن ع

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

الجميع

القانون الثاني :-

٢- القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التسويق

الزراعي . وهو نتيجة للقانون الاول

تبعا للقانون الاول هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون .

موافقون .

وهذا هو القانون كما جاء من مجلس النواب بالموافق ووافق عليه مجلس

الاعيان

هكذا جاء

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس الاعيان .

الرقم م ق / ٢١ / ٤٦٢
التاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ م
الموافق ١٤١٠/٧/٢٤ هـ

دولة رئيس الوزراء الاخفم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ت / ١ / ١٥٨٠ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ الموافق
على القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي والمنشور بعدد
الجريدة الرسمية (٣٥٩٤) تاريخ ١٩٨٨/١٢/١٧ ، بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .
وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه بجلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة
بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .
أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور ، رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة / لمعالي رئيس مجلس النواب المكرم للمعلم
نسخة / لسكرتير لجان مجلس الاعيان
نسخة / للنف اللجنة القانونية
نسخة / للنف القانون

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع
القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصلي بالفاء نص البند (٦) منها
والاستعاضة عنه بالنص التالي :
٦- مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية .

رئيس مجلس الاعيان

أمين عام مجلس الامة

احمد اللوزي

هاني خير

٥٥ / ع ٥

هكذا منه الاصل

دولة رئيس المجلس
السيد محمد الفرخان

معالي الاستاذ حمد .

هذه القوانين ٢٦ / ٤٠ / ٥ لم ترفق لنا بالوثائق التي ارسلت من المجلس لذلك لم أقرأها لم أعرف ما هي لم أعرف ما هو التعديل وثقة باللجنة القانونية ليست لي اي تعليق عليها الثلاثة الاولى لم ترسل لنا بالوثائق التي ارسلت من المجلس وموافقتي عليها مسايير للجنة القانونية ارجو ان اسجل بالمستقبل عندما ترسل محاضر جلسته ان يستوثق رئيس المجلس من ان الوثائق المعينه ارسلت للاعضاء ، شكرا حضره الرئيس سيدي عندما عرضت هذه القوانين على المجلس واحيلت على اللجنة القانونية ارسلت لكل اصحاب المحالي والدولة والسعادة الاعيان فهي لديهم فهي في ملف سابق لكن لثلا تكلف انفسنا طباعة اخرى او ثالثه او اسرافا في الورق احببنا ان نحال اليكم مرة واحدة .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد الفرخان

دولة الرئيس لم أعد لمناقضة الاقوال الذي ارسل لي هو هو القانون ٤١ / ٣٩ / ٢٧ لم ترسل القوانين الثلاثة الاولى قد يكون خطأ مكتبي والذي ارسل لي المواد فقط ٤ / ٥ / ٦ من جدول الاعمال شكرا دولة الرئيس لا داعي لمناقضة الاقوال .

دولة رئيس المجلس

اذا لم ترسل فتعرجه اللوم الى الامانه العامه وعلى ما اعتقد انها ارسلت في الجلسة السابقة

السيد المقرر

القانون الثالث رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

٣- قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه .

دولة رئيس المجلس

استبدال القائد العام برئيس هيئة الاركان حيث ما ورد هل يوافق المجلس الكريم على اقراره .

الجميع

موافقون .

وهذا هو نص القانون كما جاء من مجلس النواب ووافق عليه مجلس الاعيان

الملكمة الاردنية الهاشمية
مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢١ / ٤٦١
التاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٩٠ م
الموافق ١٤ / ٧ / ١٤١٠ هـ

دولة رئيس الوزراء الاقنم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ت / ١ / ١٥٨٠ تاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٨٩ .
قرر مجلس الاعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ الموافق على القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية والمنشور بعدد الجريدة الرسمية ٣٦٠٤ تاريخ ١٩٨٩/٢/١ ، بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .
وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٠ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .
أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور ، رجاء التفضل باقام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الاعيان
أحمد اللوزي

نسخة : لمعالي رئيس مجلس النواب المكرم للعلم
نسخة : لسكرتير لجان مجلس الاعيان
نسخة : لملف اللجنة القانونية
نسخة : لملف القانون

مكتبة النسخ

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠ ويعمل به اعتبارا من ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨ .

المادة (٢)

- أ. تلغى عبارة (القائد العام) حيثما وردت في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ويستعاض عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة) .
ب. يارس (رئيس هيئة الاركان العامة) او من ينيبه عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي كان يارسها (القائد العام) في أي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

أمين عام مجلس الامة

هاني غير

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

القانون الرابع :-

٤- قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون إلغاء مؤسسة اعمار العاصمة .

هذا القانون بعد ان بحثته اللجنة القانونية ووافقت عليه أتممت السيد مقرر اللجنة ان يتصل بالاطراف الثلاثة وانا معه ايضا فكلهم راضون وكلهم يطالبون بتصديق القانون وليس هناك متضرر معالي الأستاذ حمد الفرعان .

قرأت القانون والتعديل ولي ملاحظات او أسئلة دولة الرئيس السؤال الاول حول المادة (٣) الرغبة من اثاره الاستله حتى يستطيع الانسان ان يدعي بانه فاهم الذي يقرره وهناك اشياء لم تفهم مثلا من هي المؤسسة الاردنية

للاستثمار التي ورثت نصف موجودات المؤسسة لم ندر ما هي هل يمكن لمقرر اللجنة ان يعرفنا من هي تلك المؤسسة ؟ هل هي مؤسسة مالية شخصية ؟ هل مملوكة للدولة ؟ هل هي مملوكة لاشخاص ؟ ما الذي احضرها المؤسسة اعمار العاصمة لما لم نعط نفس الحصة هل يمكن اعطاء معلومات بهذه الجلسة ؟

السيد المقرر

قانون مؤسسة اعمار العاصمة رقم (١٨) تشكلت بمقتضى المادة في القانون المذكور تشكل في الملكة مؤسسة تمس مؤسسة اعمار العاصمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصلة ان تمارس جميع الحقوق والتصرفات وان تعاطي وتعاطى . وكانت متكونة من ثلاثة اطراف رأس مالها (١٠) ملايين دينار مقسمة الى (١٠٠٠٠) سهم يتم الاكتتاب ما بينها وبين امانة العاصمة وبذلك الاسكان وصندوق التقاعد بالتساوي وهذه المؤسسة الاستثمارية العربية التي هي صندوق التقاعد فقط وقت التصفيه بين المشتركين وبما ان انشائها بمقتضى القانون اذا التصفيه تتم بقانون .

دولة رئيس المجلس

سؤال الأستاذ حمد الفرعان عن المؤسسة معالي الأستاذ خليل السالم دولة الرئيس هذه المؤسسة الاردنية للاستثمار كان اسمها في الماضي صندوق التقاعد واشتركت بهذه الصلة في مؤسسة اعمار العاصمة لكن صندوق التقاعد انقلب الى المؤسسة الاردنية للاستثمار وحلت هذه المؤسسة محل صندوق التقاعد وهي مؤسسة عامة وليست خاصة .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

معالي الأستاذ حمد .
دولة الرئيس اذا لدينا ثلاث جهات المؤسسة الاردنية للاستثمار اموال عامة وبذلك الاسكان خليط بين اموال عامة واموال خاصة سبب استلتي هو حصة الاموال الخاصة الاعتراض هو مدى التعاضل مع بنك الاسكان تقول الفقرة (٢) تقول باقي اموال المؤسسة الى امانة عمان الكبرى ، الفقرة ١ خصص والذي يؤول الى بنك الاسكان وما الذي يؤول الى المؤسسة الاردنية بينما تخصص الفقرة (٢) ما هي باقي اموال المؤسسة هل بقي اموال للمؤسسة ما هي هل هي نقد ؟ هل هي ممتلكات ؟ هل هي اراضي ؟ طالما خصص في الفقرة الاولى لكل جهة كان يجب الفقرة (٢) ان يحدد ما الذي خص

هنا من الاصل

امانه العاصمة اذا كان هناك معلومات لدى اللجنة ترضينا ارجو طرحها
على المجلس ليصادق على الفقرة (٢)

سعادة المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

مجهوب الرشدان

التصفيه واضحة بانها اعطت لبنك الاسكان ومؤسسة الاستثمار عقارات
معينه بالذات واعطت امانه العاصمة كل ما تملك هذه المؤسسة او عليها
التزام مقابل (٩٠٠) الف دينار تدفعها المؤسسة وبنيك الاسكان اذا كل
الاموال الباقية هي لامانة العاصمة ما دام الفرقاء متفقون وهي فقط
لحفظ حقوق الموظفين

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر اذا سمحت اريد ان اطمئن الاستاذ ابا مناف مجمع حدائق
الملك عبد الله بن الحسين آلت ملكيته لامانة العاصمة وهو العامل الاكبر
فيما تملك هذه المؤسسات الثلاثة وتبقى المؤسساتين الاخرين بنك الاسكان
والاستثمارات الاردنيه وليس هذا فقط اما الامانة تتحمل مقابل ذلك لانها
اخذت الحصة الكبرى وبرضا الاطراف الاخرى ان تدفع وان تسدد سندات
الدين التي على المؤسسة

السيد حمد الفرخان

هذا الذي يهمني دولة الرئيس حتى نستطيع نوافق امانة عمان اخذت
شيء مجهول اسمه باقي اموال المؤسسة بلا تقييم حسب ما في النص
وتحملت شيء مجهول احسب ان يحدث لدي قناعه بينما الذي اخذته في
البند (٢) اذا سمي ويسمى لنا ما الذي تحملته في البند (٣) حتى
تشعر بان الشركاء الاثنتين الذي واحد منهم اموال خاصة وهو بنك الاسكان
لم يدفعوا (٩٠٠.٠٠٠) دينار مقابل املاك اكثر قيمه ولم يحملوا
الامانة التي هي المؤسسة العامة التزامات اكثر مما اعطوها هل يمكن اعطاء
قيمة لتلك

دولة رئيس المجلس

السيد اسحق الفرخان

معالي الاستاذ اسحق الفرخان
شعور لدى اللجنة القانونية وهي تبحث هذا الموضوع ان هناك اشياء
مجهولة تطلب من دولة رئيس المجلس ومقرر اللجنة القانونية ان يتصلوا
بالاطراف الثلاثة ليضمنوا ويضمنوا اللجنة ان جميع التصفيات قد تمت
بموافقتهم وهم يعرفون كل هذه التصفيات حسب الاصول علما بان الباب
مفتوح للتقاضي فان كان هذا كاف اعتقد انه مناسب

دولة رئيس المجلس

السيد سالم المساعدة

معالي الاستاذ سالم مساعدة

دولة الرئيس المشروع الذي قدم من الحكومة قبل ان يقدم الى مجلس
النواب كان يشتمل على الاسباب المرجيه للقانون اوضحت الاسباب المرجيه
كامل التساؤلات الذي تفضل بها سعادة العيّن الاستاذ حمد الفرخان
وذكرت الاسباب المرجيه بان الاشياء الرئيسيه التي تملكها المؤسسة هي
ثلاثة مجمعات عقاريه الشابسوغ وشارع الامير محمد وجميع حدائق
الملك عبدالله وكانت في التقديرات التي اتفق عليها الشركاء علما بان
هذه المؤسسة يحكمها قانون فعلي وما لم يرد عليه نص في هذا المجال
يطبق عليها قانون الشركات باعتبارهم شركاء فالشركاء اتفقوا على
التصفيه بموجب معادله معينه وقيموا فيها مجمع حدائق الملك عبدالله
والمجمعين الآخرين اللذان في الشابسوغ والامير محمد واتفق على اعطاء
المجمعين الى بنك الاسكان والمؤسسة الاردنيه الاستثماريه وهي الخلف
لصندوق التقاعد هو الذي جعلها خلف لصندوق التقاعد حده هذين
العقارين الى المؤسسات بنك الاسكان والمؤسسة وحده ايضا القانون
مجمع حدائق الملك عبدالله وباقي الموجودات وجميعها موجودة من
سيارات ومكاتب واخذت (٩٠٠) الف دينار من المؤسسات وهم بنك
الاسكان والمؤسسة الاردنيه للاستثمار مقابل ان تتحمل المسؤوليات
المرتبه عليها في سنوات الخزينه وكانت عبارة عن تصليه في شركه لكن
يجب ان تقان لالغاء ذلك القانون بقانون اخر اما الذي ينقص في الوقت
الحاضر للأسف الشديد مقدار الاستثمار المتحقق على المؤسسة والذي لم
اعرف الرقم فيها وشكرا

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

الاستاذ محمد رسول الكيلاني
في القانون المؤقت توجد ثلاث نقاط ملكية مجمع الشابسوغ ، ومجمع
شارع الامير محمد وباقي اموال المؤسسة التي لم يذكر بها حدائق الملك
عبدالله ولما كانت القاعدة الفقهيه ان الغرم بالغرم فاعتقد ان التساؤل هو
هل هناك حيث من قبل احدى الجهات التي آلت لها ملكية البعض على
حساب البعض الآخر لا ؟ كم هي القيمة لمجمع الشابسوغ ؟ كم هي
القيمة لمجمع الامير محمد ؟ وكم هي القيمة لحدائق الملك عبدالله ؟ كم

هكذا من الاصل

القيمة التقديرية فيها حتى يستطيع الإنسان ان يبت فيما اذا كانت هذه
قسمه عادلة أم قسمه غير عادله وخصوصا ان احد الاطراف جهة عامه ،
امانة العاصمة جهة عام ، صندوق التقاعد قد يقال انه جهة عامه اما بنك
الاسكان فهو جهة مشتركة واكثر خبره في ادارة المال والمحافظة على
حقوقه ، الآن نرى ان هنالك التزامات تربت على مؤسسة اعمار العاصمة
لماذا تتحمل القاعدة الاساسية ان توزع الالتزامات على الاطراف الثلاثة ،
لماذا خصصت جهة واحدة لتحمل الالتزامات المجهولة وهي امانة العاصمة
مقابل (٩٠٠) الف دينار وما كانت هي بحاجة اليها فوافقت على ذلك .
السؤال ما يلي :- هل تشعر اللجنة القانونية بان هذه القسمة هي قسمه
عادله وليس بها حث على امانة العاصمة أم لا ؟ من خلال توقعاتها
وأساليبها .

سعادة المقرر

لما نظرت اللجنة في القانون وفي المذاكرة كلفت اللجنة دولة الرئيس مع
المقرر ان يتصلا بالاطراف المعنية في هذا القانون لمعرفة ما اذا كانت
ارادتهم اتفقت على مضمونه أم لا وكانوا بالاجتماع متفقين على مضمون
هذا القانون وتلونه عليكم وطلبت من امين العاصمة بالوكالة ان يبعث
اليها بصورة عن الاتفاق المعقود بينهم ولكن فهمت انه لم يودع الى مكتب
الرئيس وكان يردي ان اوزعه عليكم ايضا لتطمئن قلوبكم فاذا اردتم ان
توصلوا على صورة من هذا الاتفاق الموقع من الفرقاء فلتزجل الموافقة
عليه الى جلسة اخرى وتحصل على هذا الاتفاق لتوزع عليكم نسخة منه.
سعادة ابو عصام .

باعتباري مطلع جزئيا على هذا الموضوع كانت امانة العاصمة تملك ثلاث
محللات اراضي غير معمرة وغير قادرة على اعمارها فجرت تعاونه على
اساسها الفيت واستت بموجب القانون مؤسسة اعمار العاصمة تنازلت
الامانة عن الاراضي الثلاثة وهي الشابسوغ ، الامير مخيد ، وحدائق
الملك عبدالله وغيرها الامانة لا تملك ارضا ولا مالا واقبضت الابنية
واصبحت ذات ايراد . ثم لامر ما اتفقوا على فصل هذه الشراكة
واقتسامها ، اخذت امانة العاصمة نصف ارض الشابسوغ والبناء ونصف

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

دولة رئيس المجلس
السيد محمد علي بدير

الارض التابعة للامير محمد وهذا به اجار ودخل واعطيت الارض الفالقه
الموجود بها حدائق الملك عبدالله لانهما اكثرها عامه للخدمة وليست للايراد
كاملا وتقاسموا بعد ان تمسبوا فحملت الامانة الارض الكامله التابعة
لحدائق الملك عبدالله ونصف الارض السابقة التي كانت لها في الشابسوغ
وفي شارع الامير محمد مقابل حساب زاد لها مقابل مبلغ (٩٠٠) الف
دينار والباقي متحرك سيارة ، كرسي ، طاولة تقسمه حسب وجودهم في
المحللات ويتحاسبوا عليه وبالصدفه كنت عضوا في المجلس الوطني عندما
اقر ذلك ولذلك احببت ان اعطي الايضاح .

الاستاذ علي باشا ابو نوار

سيدي الرئيس منذ ان طرح هذا الموضوع جرى نقاش فيما اذا كان بحث
الحقوق والالتزامات حسب اتفاقية التسويه والتصفيه هي مسؤولية للجنة
القانونية فقط ؟ أم انها مسؤولية تحال على اللجنة القانونية والمالية ؟ من
ظاهر المطروح الان بان مسؤولية دراسة وموافقة او عدم الموافقة على هذا
القانون كان يجب ان يولى الى اللجنتين القانونية والمالية وليس للجنة
القانونية فقط استبعادا لاي سوء فهم او اشكال وتحقيقا للحق للجهات
التي اتفقت بقناعة من مجلس الاعيان .

شكرا دولة رئيس الوزراء .

دولة الرئيس كما ذكرنا الاخوان تصفية شركة باتفاق ولكن تشكيلات
شكلت مؤسسة اعمال العاصمة بقانون فهي صيغة قانونية يعني بمعنى
اخر لو لم تشكل بقانون لاكتفي بالاتفاق بين الشركاء الثلاثة وما ان
مؤسسة اعمار العاصمة شكلت بقانون فامر تصليتها بقانون ليس
الموضوع ان نبحث في الحقوق من هو غين او ما غين لا احد غين الصحيح
في مجمعين وجدت امانة العاصمة ان تحتفظ في حدائق الملك عبدالله لانه
مرفق عام بالاضافه فيه مجمع تجاري يدر عليها ارباح لم تحتفظ في
الابنية الاخرى لانه ايضا وجدت امانة العاصمة ان قسم من هذه المحلات
التجارية والمكاتب اصبحت شاغرة فأرادت ان تحتفظ في موضوع المرفق
العام وهو مرفق تجاري فالموضوع المحاسبي موضوع لا خلاف عليه ليس
هناك هضم حقوق واتى باتفاق الشركاء الثلاث والقانون المعروض لانها

دولة رئيس المجلس
السيد علي ابو نوار

دولة رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

هكذا حين الفصل

مؤسسه شكلت بقانون أصبح من اللزام علينا أن نفرضها بالقانون لانه ايضا القانون ليس فقط بالمشاكل الماليه او في الحصاص او في الموظفين او في مواد اخرى تصليه الموظفين الموجودين فقط في هذه الصيغه لا يوجد عيب يوجد سندت كما ذكر معالي وزير الداخليه هذه السندات اخذت اثباتها سلف امانة العاصمة لتقلل السندات في المستقبل من الذاكره باقي عليهم (٥٠٠) الف دينار نصف مليون دينار فأصبحت في تسوية الحصاص مبالغ ماليه ايضا وتصليه حقوق الموظفين وشكرا .

سعادة المقرر

طلب الزميل العين مسأله احواله القانون على اللجنة

وسبق ونوقش هذا الموضوع من قبل المجلس الكريم وأصدر قرارا بهذا الخصوص اذا هذا الامر أصبح مبعوتا فيه . والشركاء اتفقوا او سمعنا موافقتهم وان كنتم والذين كان به

الاستاذ جمعه حماد

بعد هذا النقاش المستمر اقترح اقبال باب المناقشه وطرح القانون على التصويت .

هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون كما اوصت اللجنة القانونيه ؟ موافقون .

الاستاذ حمد بك

سيدي لا احب الاطاله واشعر ان المجلس اخذ وقت كثير اكثر من اللازم وكل الذي احب ان اسجله ما يلي ، القانون رغم انني غير قانوني والقانونيين اصح واجدر مني باخذ الرأي لكن جدي ما عندي من معلومات غير قانونيه عامه ، القانون منطق ، هذا القانون ليس فيه منطق يقول في المادة (٣) بتوزيع موجدات معينه يحددها ويأتي بالماده (٥) ويناقض نفسه ويقول تعولي لجنه مشكله بموجب الماده (٤) من هذا القانون حصر الموجدات والتجهيزات التي سبق للماده (٢) ان حصرتها ووزعتها هذا متناقض والقانون لا يسمح بالتناقض المنطقي اقترح عدم المناقشه واقتراره التصويت بالاكثرية وتسجيل من يقبل عدم المنطق في التصديق وتسجيل من يرفض عدم المنطق شكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس
السيد مقرر اللجنة
القانونية

دولة رئيس المجلس
السيد جمعه حماد

دولة رئيس المجلس
الجميع

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرخان

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء
ما دام معالي الاستاذ حمد قفز الى المادة ٥ وقال ان هناك تناقض لا ليس هناك تناقض سويت المواضيع هناك مقاعد خشب جهدت وانا اتكلم بصفتي رئيس مربوطه في امانه العاصمة الكبرى وهو انه تم الاتفاق وانتهى الان وهذا تقرير واقع حصل وهذا متعلق عليه بموجب اتفقيه ، تم الجهد وانما هو التصحيح القانوني لما جرى وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

سعادة المقرر
توضيحا لما قاله الزميل الفاضل الاستاذ حمد فيما يتعلق بالمادة (٥) . وهي اعطت بنك الاسكان ومؤسسة الاستثمار عقارين موصوفين والباقي اعطته لامانة العاصمة مع (٩٠٠) الف دينار وهي تأكيد للمادة الاولى .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء
الواقع نسيت ان اوضح نقطة ان هذا القانون قانون مؤقت ونفذ عندما قالت المادة (٥) تعولي اللجنة كذا وكذا ... الخ وتولت اللجنة ذلك وهذا الكلام سنة ١٩٨٩ وانتهى وحصل كل شئ ، الاتي قانون مؤقت حسب المادة الدستورية اما لرفضه او قبوله او تعديله اما ثم الاجراء للجنة حسب القانون لانه قانون مؤقت هذا ليس مشروع قانون قانون نافذ .

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير

الاستاذ امين شقير
سيدي الرئيس اني الواقع ان دولة الرئيس اوضح ما اردت ان اقول بان هذا القانون الذي تناقشه لانه نافذ من ١٩٨٩/١٠/٢٤ وهو قد الفى بحكمه كقانون مؤقت هذه المؤسسة وطبق الاحكام الواردة فيها هذه المواد التي نبحثها الان في الواقع ينبغي ان تكون حاضرة في ذهننا حقيقة ان هذا القانون ليس سريعا لانشاء حالة جديدة في ذهننا وانما معالجة لحالة كانت قائمة والغيت وما علينا في هذا المجلس الا ان نقول باننا نوافق او لا نوافق لان التعديل ايضا غير ذات موضوع في هذا المجال . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الجميع

هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون كما اوصت اللجنة القانونية . موافقون
وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس ويتم رفعه الى الحكومة .

هكذا منه لفضل

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢١ / ٤٥٩

التاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٠

دولة رئيس الوزراء الانم

اشارة الى كتاب دولتم رقم ت / ١ / ١٥٨٠ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ .

قرر مجلس الاعيان بجلسته السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٦ الموافق على القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة والمشور بعدد الجريدة الرسمية " ٣٦٢٢ " تاريخ ١٩٨٩/١١/٧ ، كما ورد من مجلس النواب (بشكل معدل) .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ١ / ١٣ بالشكل المعدل المذكور .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بالصيغة النهائية ، رجاء التفضل باقام المراسيم الدستورية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة : الى معالي رئيس مجلس النواب المكرم / للعلم

نسخة : الى سكرتير لجان مجلس الاعيان

نسخة : الى ملك اللجنة القانونية

نسخة : الى ملك القانون

ع / ٢٤

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يلغى (قانون مؤسسة اعمار العاصمة) رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩ ، كما تلغى المؤسسة نفسها .

المادة (٣) أ- تصلى الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة والالتزامات المترتبة عليها وفقا لما يلي :-

١- تؤول ملكية مجمع الشابسورج ومجمع شارع الامير محمد بما ليهما من موجودات

وتجهيزات الى كل من المؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان وتسجل باسميهما متصفة ، كما

تؤول لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في المجمعين المشار اليهما .

٢- تؤول باقي اموال المؤسسة الى امانة عمان الكبرى كما تؤول اليها جميع الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في تلك الاموال .

٣- تتحمل امانة عمان الكبرى تسديد اى التزامات تترتب على مؤسسة اعمار العاصمة بما في ذلك اسناد القرض التي اصدرتها .

ب- تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان لمانة عمان الكبرى مبلغ (٩٠٠.٠٠٠)

تسعمائة الف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من نفاذ هذا

القانون .

المادة (٤) أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في

مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل الى

كل من امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء

على تنسيب لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاث المشار اليها ، وتعتبر خدماتهم في المؤسسة

جزءا من خدماتهم لدى اى جهة من تلك الجهات يتم نقلهم اليها واستمرارا لتلك الخدمات على

ان يتم نقل كل منهم اليها وتعيينه فيها بالراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث

المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهة التي نقل اليها .

هكذا حذو الأصل

ب- اذا تعلق نقل اى من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في الفقرة (ا) من هذه المادة او طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيها اثناء خدماته وتسوية حقوقه فتدفع له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها من قبل الجهة التي تحددها اللجنة ، وذلك وفقا للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .

المادة (٥) تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والاموال العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقا لاحكام المادة (٣) من هذا القانون .

المادة (٦) لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة اى امر ينشأ من الامور المتعلقة بتصفية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون .

المادة (٧) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

امين عام مجلس الامة رئيس مجلس الاعيان

هاني خير احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس اكمل يا السيد المقرر

السيد المقرر السيد محمد الخامس .

السيد محمد الرشيدان ٥٥ . القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة .

دولة رئيس المجلس الاستاذ امين شقير

السيد امين شقير في الواقع انني لا اريد ان اعترض على تصديق هذا القانون والموافقة عليه ولكنني اريد ان اذكر ان القانون الذي كان قد صدره ولا تزال جديده وهي ان صلاحيات الوزراء سواء ان كانوا في موقع نائب رئيس الوزراء او في اي موقع آخر في الوزارة يتفرض فيها ان تكون مستقرة في مفهوم

تنظيمي وليس في حالة تغيير بين حين وآخر رئيس الوزراء حين يسمى نائبا له فمفروض ان يكون موضع ثقة في ان يحيل على نائبه ما يراه من صلاحيات دون ضرورة لاصدار قوانين تتعدل بين حين وآخر وبين نائب للرئيس وآخر لذلك وانني اذ اوافق على هذا فانني اطلب من الحكومة ان تهتم بتنظيم شأنها الداخلي بما لا يقتضي ان تتقدم الى مجلس نواب او مجلس اعيان بمشاريع لتعديل قوانين في امور تنظيمية وادارية وشكرا .

الدكتور اسحق الفرحان

دولة رئيس المجلس

السيد اسحق الفرحان

اؤيد الاخ امين شقير اذ نصت المادة (٤٥) فقره (٢) من الدستور ان تعلن صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بانظمه يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك فترجو من مجلس الوزراء الموقر ان يضع نظاما داخليا ينظم شؤون مجلس الوزراء والوزراء والصلاحيات وعند ذلك حاجه لاصدار القوانين المؤقتة او الدائمة في هذا الموضوع .

وشكرا

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس الفت النظر الى ما تفضل به الاخ الدكتور اسحق الفرحان

الاستاذ محمد رسول

دولة رئيس المجلس

السيد خليل السالم

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول

الكيلائي

يا سيدي محمد في الدستور المنصوص على مجلس الوزراء برئاسة المجلس الوزراء والوزراء ولم يرد نص دستوري يقول بنواب رئيس مجلس الوزراء او كلمة وزير تشمل النائب ولذلك اقترح شطب رئيس الوزراء اي وزير من وزارته تكون كذلك بدون الاشارة الى نوابه لأنه قد يكون احد الوزراء نائب له او لا يكون لأنه ليس في الدستور نائب لرئيس الوزراء هناك نائب لرئيس مجلس الوزراء .

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة

السيد محمد الرشيدان

الان اكلم بصفتي عضو في المجلس وليس كمقرر ، القانون المؤقت صدر في ١٨/١٠/١٩٨٩ والانتخابات كانت في الشهر الذي يليه فتقرض رئيس الوزراء الى نائبه كان مستعجلا حتى يصدر قانون يقتضى المادة (٩٤) من الدستور وهل كان ضروريا لهذه الدرجة حتى يصدر هذا

مكونا من اصل

القانون ؟ المادة (٩٤) كانت حالة استثنائية تهيئ لمجلس الوزراء أن يصدر قانونا مؤقتا إذا كان هناك ضرورة وهذه المادة عدلت سنة ١٩٥٨ . وتعد في حالة الحرب والكوارث لكن عدلت ولم تخرج من المعنى لانه الضرورة اذا كانت ضرورة عامة والا كان يمكن تأجيلها حتى يجيء مجلس النواب ويصدر مثل هذا القانون ولذلك ارى حسب المادة (٩٤) رد هذا القانون اصلا لأنه ليس فيه استعجال ولا ضرورة واقول كمبدأ وليس معارضة لكن اعارض الشكل الذي صدر به .

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الداخلية

نائب رئيس الوزراء

شكرا دولة الرئيس بالنسبة لما اشار له معالي الدكتور اسحق الفرخان من ان صلاحية رئيس الوزراء والوزراء تحدد بأنظمة ، الصحيح بالفقرة الأولى من المادة نفسها التي اشار اليها انه يحتل مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عقد او يعقد من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور او لاي تشريع اخر او لأي شخص او هيئة اخرى لما اذكر ، الان هو نوع من الأيضاح كثير من القوانين التي تبحث تنظيم شؤون الدولة بأن الوزير وهو الوزير المختص يقدم بكلها وكذا اذا بعض الصلاحيات التي تتناط بالوزراء ورئيس الوزراء وما عداها التي لم يرد عليها نص في قانون تنظيم بأنظمة وفق الفقرة (٢) من المادة (٤٥) من الدستور اما اشار اليه استاذنا الكبير الاستاذ جبيب الرشدان فتنبيه الاستعجال بت فيها جميع من يتعرض او ديوان خاص وترك تبيينها لمجلس الوزراء صاحبة الصلاحية في تقرير بأن هذه الحالة مستعجلة و غير مستعجلة وما يتعلق بهذا التشريع كان نتيجة بحث ومسائلة وسؤال حول مدى صحة القرارات التي يتخذها نائب رئيس الوزراء في حالة غيابه او في حالة تفويضه من قبل الرئيس وكان هناك خلاف قانوني في جميع الاوساط القانونية التي تبحث في هذا الموضوع بعضهم يقول يجوز بدون حاجة لنص تطبيقا للقواعد العامة وبعضهم لا بد من النص وحسما للامور ولا تطعن بها فيما بعد كتقدير

مجلس الوزراء كأنه هذه الحالة استعجال ويجب ان تحدد بأقصى حالة ممكنة بدل ان تتخذ قرارات وتنشأ حقوق للناس نتيجة هذه الأيرادات والقرارات من قبل نائب رئيس الوزراء فصدت بموجب هذا القانون واعطيت صفة الاستعجال لهذه الغاية واعتقد ان هذه الحالة يعني وضع الأمور في نصابها من ان تتخذ قرارات وتعتبر غير قانونية فيما بعد وقد ترتب عليها حقوق ثم القانون نفسه تعرض لحالة غياب دولة رئيس الوزراء فماذا يكون السلطة في هذه الحالة هل يتولاها نائب الرئيس بدون اي نص ؟ وهل نشاط به بموجب نص قانوني ؟ فأرتأي ان هذه الحالة تستدعي الاستعجال والنص عليها بموجب قانون ولذلك وضع بموجب ممارسات سابقة دون تفويض من رئيس الوزراء ويقوم نائب رئيس الوزراء بصلاحيات الرئيس في حالة غيابه وفي حالة حضوره بما يستند اليه بما يفرض به اي نص قانوني وطبقا للقواعد العامة وشكرا .

سعادة المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

سيدي افرق بين امرين ، الامر الاول : يتعلق بتفويض نائب دولة الرئيس في الأمور المنصوص عليها في القانون .
والأمر الثاني : عند غياب دولته عن المملكة فيما يتعلق بالأمر الثاني هناك عرف دستوري مستقر من زمان بعيد او يتولى من تصدر الارادة الملكية بتفويض هذا الأمر اليه ولا يحتاج الى تشريع لأنه عرف دستوري قائم ومحمول به اما الامر الأول فكما ذكرت من قبل لا ضرورة ولا استعجال عل ماذا ؟ لا ضرورة ولا استعجال وأنا اقول بأنه اذا الحكومة سحبت هذا القانون تكون قد اظهرت حسن نية لأجل تطبيق المادة (٩٤) .

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي كما هو معروف في الحكومة السابقة كان ثلاث نواب لرئيس الوزراء وليس نائباً واحداً ، فالثلاث نواب املتها ظروف نذكرها ، أزمة اقتصادية موجهة فكان نائب لرئيس الوزراء للأمور الاقتصادية وكانت انتخابات أيضاً واحداً آخرى وكان وزير الداخلية ونائب ثالث في تلك الظروف كان العمل كفيف جدا على رئيس الوزراء ومرفق جدا وعلينا

مجلس الوزراء

نرجع في الذاكرة قليلا الى الوراء لنقيم ما هي الامور المكثفة والكبيرة والمهام الخطيرة الملقاة على رئيس الوزراء فلذلك ارتأى رئيس الوزراء ان يعين نواب ثلاثة ما زال عندهم فلمهم صلاحيات ليستطيعوا ان يباشروا العمل فصدر هذا القانون سابقا ما كان شيء اسمه نائب رئيس وزراء كان في دولة يفرض فارتأى ان يكون بالتشريع ليستطيع النواب ان يصدروا قراراتهم مستندين الى تشريع وقانون فلذلك حالة مستعجلة حسب رأي يقدرها مجلس الوزراء لهذه الحالة المستعجلة كما اوردها الديوان العالي لتفسير الدستور بالتقدير ارجو ان اكون اقتعت .

الاستاذ الدكتور اسحق الفرخان

الحقيقة انا واعي للذي تفضل به الاستاذ نائب رئيس الوزراء على المادة (٤٥ ، ١) ما زال المادة (٤٥ ، ٢) من الدستور تعطي مجلس الوزراء صلاحيات اصدار أنظمة فمن باب التفسير والتنظيم حسب الحالات المتعجلة من المستحسن ان تصدر أنظمة لتنظيم الصلاحيات اما بالنسبة لمشروع هذا القانون او القانون المؤقت رغم موافقتنا عليه الا انه روح المجلس يعبره ان يثلث نظر الحكومة الى هناك فقرات عدم انعقاد المجلس الى لا تلجأ لاصدار القوانين المؤقتة الا في الحالات التي رضي عليها الدستور في الحالات الطارئة ، الحروب ، الكوارث ، الحالات الاخرى .

الاستاذ محمد رسول الكيلاني

في المادة (٤٥ ، ١) لرئيس الوزراء اما يفرض من نوابه او اي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اية صلاحيات من الصلاحيات المنصوص عليها الخ لم يتعرض بالدستور الى شيء اسمه نائب رئيس الوزراء فلما ان تعدل المادة لرئيس الوزراء ان يفرض ايا من نوابه الوزراء وتضاف كلمة الوزراء بعد كلمة نوابه لتنسجم هذه المادة مع المادة (٤١) من الدستور والا كان اللفظ غير محدد وشكرا .

معالي المقرر

اثار الدكتور اسحق الفرخان مسألة دفع هذا القانون بنظام الأصل ان يكون التشريع بنظام المادة (٤٥) التي اناطت لمجلس الوزراء ادارة

شؤون البلاد خارجيا وادخليا اما اي تشريع اخر اما بالدستور او بنظام او بقانون . اما اشارة العين محمد رسول لم تغيير من وظيفة اي شيء اما هي صفة العبارة للمقاصد والمعاني وليس للالفاظ والمباني نائب رئيس الوزراء وزير في مجلس الوزراء اقترح كمعضو انتعها النقاش وعرضه على المجلس .

اذا بعد استكمال النقاش من يوافق على القانون كما اوصت اللجنة القانونية ؟

موافقون

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس واوصت به اللجنة وكما سيرسل للحكومة الموقرة .

دولة رئيس المجلس

الجميع

مكونا من الفصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢ / ٤٥٧

التاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٠

الموافق ١٤١٠ / ٧ / ١٤

دولة رئيس الوزراء الأتخم

إشارة إلى كتاب دولتكم رقم ت / ١ / ١٥٨٠ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ .

قرر مجلس الاعيان بجلسته السادسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ الموافقة على القانون المؤقت رقم " ٣٩ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة والمنشورة بحدود الجريدة الرسمية (٣٦٦١) تاريخ ١٩٨٩/١١/١ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته الحادية عشر من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور ، رجاء التفضل باقام المراسيم الدستورية عليه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة : الى معالي رئيس مجلس النواب المكرم / للعلم

نسخة : الى سكرتير لجان مجلس الاعيان

نسخة : الى ملف اللجنة القانونية

نسخة : الى ملف القانون

دع / ح

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة - ٥ -

- أ- لرئيس الوزراء ان يفوض ايا من نوابه او اي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى احكام الدستور .
- ب- يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة ، واذا كان لرئيس الوزراء اكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه الذي يسميه لهذه الغاية .

رئيس مجلس الاعيان

امين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

هاني خير

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

شكرا لكم جميعا ، الان تأتي للقانون الأخير

القانون السادس :

٦- القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان .

وهذا من واجبي ان ادافع عنه كمتقرر وان ناقش كمضرم .

من له كلام على ذلك تفضل السيد المقرر

هذا القانون يغطي صلاحية لامين العاصمة اخلاق المحلات ان لا يباشر عمله بدون رخصة لكن المادة (١٥) من رخص المهن تعاقب من يباشر

دولة رئيس المجلس

السيد محيى الرشيدان

عملا يحتاج الى رخصة وتعطي المحكمة صلاحيات اغلاق هذا المحل اذا هذا ينزع صلاحيات المحاكم ومن ناحية اخرى اغلاق المحل عقوبة منصوص عليها ومن جهة ثالثة ماذا يترتب على القانون في حالة تصديقه ان يكون من المحاكم وليس من المحكمة العليا والتتبع المترتبة على القانون نتاج خطيرة العلاج ان تعطى الصلاحية للمحاكم لماذا للأمن او نائبه هذا تعطيل للسلطة القضائية من ناحية ، وثانيا ارباك لمحكمة العدل العليا ثالثا للأدارة ان تفرض عقوبة هذا غير جائز ولذلك اعارض هذا القانون .

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية .

دولة رئيس المجلس
السيد معالي وزير الداخلية
نائب رئيس الوزراء

شكرا دولة الرئيس ، صحيح ما سمعناه من الاستاذ نجيب الرشدان امر بديهى ان نسمعه رئيس محكمة قديم ورئيس محكمة عدل لمدة طويلة فهو حريص ليس على القضاء فحسب بل لتوسيع صلاحيات هذه المحاكم.

اما الموضوع الذي نحن بصدده هو موضوع الانسان المخالف الصحيح في معرض المناقشة امام المجلس النيابي ذكر الكثير عن هذا الموضوع بالقول بأن تفاجأ بأحد الأيام بأن أحد يفتح لبيتك او في الكراج المجاور يفتح محل محددة بدون رخصة او بار فمادام يكون وضع التنظيم هل نلجأ للقضاء وننظر صدور قرارات وان يبقى المخالف متحديا للمجتمع بأسره بمخالفته في مثل هذه الحالة يجب وضع الامور في نصابها ولذلك حصرت بالأمن او نائبه حتى لا تكون باستعجال وحصرت من يخالف لانه امر تعدي على المجتمع بأسره ومع ذلك يبقى هذا جار حتى يعرود الشخص للقضاء ويحصل على بئ فيه ومحكمة العدل عندها قرارات بالاستعجال بأن ثبت بها ابتدأا والتهاون في هذا المجال يشجع الذين عندهم نزعة بالتطاول على المجتمع وعلى حقوق الآخرين ويكون تعدي صارخ ومزعج للمواطنين .

الاستاذ علي باشا ابو نوار

بعد ان استتمعت استاذة نجيب الرشدان وجهة نظره القانونية واستتمعت الى

كلام معالي نائب رئيس الوزراء فانني ارى اهميته حكم القانون في هذه القضايا واهمية عدم الاعتداء على السلطة القضائية وصلاحياتها مع احترامى لوجهة النظر التي ابدتها نائب رئيس الوزراء المبادرة السريعة بايقاف المعتدين على القانون وعلى الحق العام بالعمل بدون رخص ويجب ان تخضع كل الاشياء وكل الاسباب لما ينص عليه الدستور والقضاء ومن هنا فإنني ميال الى الأخذ بنظرية استاذنا نجيب الرشدان تحقيقا للدستور والسلطات الثلاث حتى لا تعتدي سلطة على سلطة اخرى وال فان مسابقة واحدة تجر الى سابقة اخرى وهو مخالفة وشكرا .

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

اذا سمحتم لي في البداية ليست هناك مخالفة دستورية للقانون سؤال هل هناك مخالفة دستورية ؟ اذا كانت مخالفة بقت فيها انا اقول ليست هناك مخالفة دستورية لانه ليس تعدي على سلطة من السلطة التنفيذية تحت تصرف ان البلديات هيئات محلية ليس سلطات تنفيذية ، النقطة الثانية هي لو اجينا على السلطة التنفيذية مثلا قانون السير يقول لا يجوز لاي مواطن ان يسوق مركبة الا برخصة ولو فرضنا ان ولد عمره ١٥ سنة يسوق سيارة بالقياس اخذ هذا الموضوع بقول رقيب السير استمر في سياقتك وانا اخذ الرخصة حتى تذهب الى المحكمة وترفع قضية انا اعتديت عليك هذا هو الواقع ، قانون الصحة العامة بحق لوزير الصحة اغلاق اي محل مؤذي للصحة العامة فوراً دون اللجوء الى المحكمة لو اخذنا قانون الشركات اي شركة او اي مصنع يقوم بجلب ان يأخذ الترخيص من وزارة الصناعة والتجارة نحن نقول انه شخص لم يأخذ رخصة وفوجيء مجتمع ما محل سكني انه يوجد امامه بدل كراج واذا فيه لاتأبيب الغاز هل انتظر حتى تأخذ المحكمة قرارنا وتكون انأبيب الغاز بين البيوت لو محل فيديو او سوبر ماركت واول سأنظر حتى اقيم الدعوة عليه فالحق كان قائم للمراجعة القضائية ولم يسلك في لهذه المادة ، الحق كان قائم للمراجعة القضائية ولم يسلك في هذه المادة في عجز المادة موجودة الرجوع الى القضاء واعطاء انذار لمدة شهر لانه يقول شريطة ان يحصل على رخصة قبل صدور قرار الاغلاق مدة شهر متى

هكذا حله الأصل

اقيمت الدعوة يأخذ اجراء الانذار لاقامة الدعوة حتى المخالف حقوقه
مرهونة بالقانون فيجب حماية المجتمع الذي يخالف ووجد هذا الشخص
بين ليلة وضحاها بأنه مخالف وأزعج جميع هذا الحي فهذا هو الفلسفة
لوضع هذا القانون ولو لم يوضع لاتنتشرت المخالفات ولا يستطيع الناس
ان يسكن براحة لان موقعه محل سكني وليس موقع محلات تجارية او
صناعية .

الاستاذ محمد عودة القرعان

دولة رئيس المجلس

السيد محمد عودة

القرعان

ما تفضل به دولة الرئيس ومعالني نائب الرئيس وما سمعناه من كلمات
نواب على هذا القانون لمجيزه وهو مبرر كافي للموافقة عليه وكنا عاتينا
من المخالفات التي كانت تقع بهذا الشكل .

من يثني على كلام ابو عودة .

موافقون .

وهذا هو نص القانون كما اوصت به اللجنة ووافق عليه المجلس وكما
سيرسل للحكومة الموقرة .

دولة رئيس المجلس

الجميع

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢١ / ٤٦٠

التاريخ ١٤١٠/٧/١٤ هـ

١٩٩٠/٢/١٠

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم م ت / ١٥٨٠ / ١٦ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ .

قرر مجلس الاعيان بجلسته السادسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ ، الموافقة
على القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون رخص المهن - لمدينة عمان والمنشور بعدد
الجريدة الرسمية رقم (٣٦٤٨) تاريخ ١٩٨٩/٩/١ ، بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة
بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

ابعث لدولتكم (خمس نسخ) من القانون المذكور ، رجاء التفضل باقام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة : الى معالي رئيس مجلس النواب المكرم - للعلم .

نسخة : الى سكرتير لجان مجلس الاعيان .

نسخة : الى ملف اللجنة القانونية .

نسخة : الى ملف القانون .

بخ /

هكذا من الأصل

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمنان

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمنان لسنة ١٩٩٠) . ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة (٢) يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
أ - للأمن في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقيق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بوجبه وله او لثانيه اصدار القرار باغلاق اي محل قارس فيه المهنة دون ترخيص اغلاق مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة او تمديدتها او الى ان تصدر المحكمة قرارا بتبرئته من المخالفة شريطة ان يكون قد انذر بالحصول على الرخصة قبل صدور قرار الاغلاق مدة شهر.

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة

هاني خير

ب ع /

الان معالي الاستاذ محمد الفرعان

قرار رقم (٢)

دولة رئيس المجلس

السيد محمد الفرعان

مقرر اللجنة الخارجية

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان يوم الاحد الموافق ١٨/٢/١٩٩٠ ، برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد حمد الفرعان واصحاب الدولة والمعالي السادة الاعضاء :-

بهيكت التلهوني ، احمد عبيدات ، اكرم زعبيتر ، حابس المجالي ، عامر خماس ، ليلى شرف ، محمد عودة الفرعان، محمد كمال ، نذير رشيد ، الدكتور داود حنايا ، امين شقير ، كما حضر الاجتماع كل من سعادة السيد خالد الطراونة وسعادة الدكتور كمال الشاعر .

ونظرت في القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته بصفة الاستعجال ، وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

وبعد المناقشة والمداولة بالقانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

امين عام مجلس الامة بالوكالة

عدنان بعيون

دولة رئيس المجلس

السيد علي ابو نوار

الاستاذ علي ابو نوار

سيدي الرئيس اشكرك ، انا واحد من هذا المجلس الكريم الذي لا يملك بالرغبة والرضى الا مباركة هذه الاتفاقية لان هذه الاتفاقية جاءت في ظروف عربية ملحة وضرورات هامة لمسيرة الامة العربية وتجميع قواها السياسية والاقتصادية لمواجهة الاخطار العظيمة التي تواجهها سواء في مشرق الوطن او في قلبه وجاءت ايضا لاستكمال كل نواحي القوة لمواجهة الفطرس الاسرائيلية والصنيان الايراني من السلام وجاءت ايضا كخطوة كبيرة جدا على طريق الوحدة العربية التي نتشدها جميعا ومن هنا يتوجب علينا جميعا ان نتوجه بالشكر العظيم والتقدير الكبير والثناء

هكذا من الاصل

على جهوده جلالة الملك الحسين بما اداءه من جهد كبير جدا في انجاح اتفاقية مجلس التعاون العربي لهذه الاتفاقية ضمنمت القوة الاعظم البشرية من امتنا العربية في المشرق في حين قامت مجالس اخرى سبقت مجلس التعاون العربي وهو مجلس التعاون الخليجي وزامن مجلس التعاون العربي مجلس التعاون المغاربي وبكل رضى نبارك هذه الاتفاقية ولكننا نقول بانها خطوة عظيمة على الطريق ولا تقفل كل اعمالنا وكل خطراتنا المرتقبة والتي نرجو ان يأخذها القادة على محمل المسؤولية الجدية التي مارسوها عندما اقاموا هذه الاتفاقية لاكمال ما تحتاجه امتنا وكان الاجدر من امتنا ان تقيم مجلس واحد لا مجالس وكان الاجدر ان ينتج مؤتمر بغداد تنظيما وحدويا تحت اسم اتحاد الدول العربية في المشرق العربي للدول المهددة على الاقل ولكننا نعلم جميعا بأن امتنا ولسوء الحظ لتعيش ليلا ونهارها ما يتهدد وجودها وكيانها وهويتها لا بد ان نذكر انه سنة ١٩٤٨ والعدو الصهيوني في تقدم والامة العربية في تقهقر امامها ولا بد ان نذكر ان ما حدث سنة ١٩٤٨ لا يمكن ان اتصور من سمع عنه كمن شاهده وفي مجلس الكريم من شاهد ومن شهد تلك الاحداث لا ننسى تشريد شعب بكامله عن ارضه ولا ننسى الفطرسه الاسرائيلية التي عشناها في تلك الايام وفي حين كانت اسرائيل دولة لا يمكن ان نصفها بأنها كانت قوية كان مؤتمر بغداد جدير بأن يخرج بما يتناسب مع المرحلة التي قر بها امتنا وخاصة عندما فتح العدو في تارخه ومحارزه لكل الوسائل ونجح كجد محارزه ما وقعته مصر في كامب ديفيد ايام الرئيس انور السادات وما جعل حاجزا نفسيا بين قضية الحرب والسلام بين قضية الحق والباطل بين قضية الاخوة العربية وبين الشرذمة وقبول انصاف الحلول وتكريس الحلول السلمية لحساب الامة العربية نتاج كامب ديفيد لم تراجعها الامة العربية بما يتوجب عليها ومن هنا كان ما حدث من ان اسرائيل سبقت قضية السلام الذي نأمله ودرن طائل لكي تقلبها الى عملية استسلام ليس بيننا وبين اسرائيل الا حاجز يقف في هذا الوطن وحاجزا اخر يقف في الارض المحتلة حاجز الاطفال الذين يحملون الحجارة ، واعلنت اسرائيل ان القدس جزء من اسرائيل وان الجولان جزء

من اسرائيل ومن ثم التصادي لاحتلال جنوب لبنان ومع ذلك والعرب غافلون تقوم مجالس انتقائية مجالس الثروة في مكان ومجالس القوة البشرية في مكان حسب الامر يخشاه العدو وحلفائه والتكامل والتكامل العربي لما يقيم القوة الكافية لقهر هذا العدو والزامة عند حده لا بد منه وان طال المدى كان المطلوب ان تقام وحدة دول المشرق في مؤتمر بغداد ولكن الارادات العربية تتنازعها مصالح الاقوياء في هذا العالم حيث لم يتمكن العرب من ان يأخذوا بالايان الكامل لوحدهم ومن هنا تكرس الاقليمية وتكرس القطرية وتكرس الوحدات الانتقائية انا اريد ان اتسائل كيف يمكن لمجتمع ثري لا يملك قوة بأن يحمي نفسه ؟ وكيف يمكن لمجتمع فقير غني بالاعداد البشرية ان يكتمل اسباب قوته ؟ هذه تجهزة لا بد من معالجتها ولا بد من دراستها والوصول الى اعماق اسبابها ولا بد من ان تطرح القضايا المصرية على بساط البحث الواضح والصريح بين القادة لأنه بدون ذلك لا يهبط العدو وقتنا ونحت سباق مع الوقت كان العرب يتصورون ان اسرائيل تريد الانهزام مع العرب وتريد التوسع الاقتصادي . لقد استمعنا اول الامس وانا عسكري قديم اقول لكم ايها السادة انه اصابني الرعب مما سمعت لأتني الفهم جيد ماذا قيل والى ماذا يؤدي والامة العربية تلهو وتبلغ وتصرف ونحن نواجه انفسنا ويحق على مرحلة فساد لا بد من اجتثاثها ولكنها مرحلة قصيرة وبينما اقطار عربية اخرى فاسدة منذ البداية وستظل فاسدة لانها تفضي النظر عن واجباتنا القومية وتهتم فقط برفاهيتها وكان أمنها مضمون وتتصور انه مضمون بقوى غير عربية بقوى اجنبية هي الصق ما تكون باسرائيل ويقائنها وسيطرتها على الامة العربية نصحتني احد الأخوان ان اكون متواضعا في كلامي ولكن عندما نتصور مصير ابنائنا وعندما نتصور احتمال ان يظأ بيوتنا العدو بأحذية ثقيلة وعندما اتصور ان اطفالنا اذا يكونوا حائلين حجارة . فلا بد من ان نحكمنا الصديق والصراحة في اقوالنا وفي اعمالنا ايضا وانا اناشد جلالة الملك الحسين بصلغته قائد هذا الوطن وزافع علم منجبرته وركن صموده وداعية العرب الى الوحدة ان يطرحوا القضية العربية بجمالها كما يراها وتراها من هنا من عمان حيث

هكذا عند الاصل

لا يتعد الخطر عنا اكثر من ٤٠ كم وانا اناشد جميع المسؤولين في وطننا هذا ادراكا لهذا الخطر بأن يكون همنا الذي لا يريحنا في نومنا او صحونا وان نفتح انفسنا حتى نتصالح من مواجهته في معركة حيث ما يريدنا العدو حتى ولو من اجل شرف القتال اذا لم يكن لنا نصيب في النصر في ظل الاوضاع العربية السائدة ومن هنا يترتب علينا جميعا ان نتعهد بهذا الوطن بالعمل الدؤوب بالوحدة الوطنية نابذين الاقليمية ونابذين الاقليمية ونابذين الطائفية ، نابذين للعرقية ، فنحن ابناء وطن واحد لا ضمان له الا بتكافلنا ولا ضمان له الا بالايمان بوجود هذه الدولة واستمرارها الى ان تقوم الوحدة العربية ومن حرصنا على مستقبل ابنائنا فإننا لا بد وان نتحدث في المسائل وتسودها الصراحة نحن هنا جميعا مستعدون للموت في فلسطين جميعا ولكن لا يمكن لنا ان نرضخ لتكريس الاقليمية التي سببها العرب نتيجة قصر نظرهم وبصرهم ورؤيتهم لمستقبل الامة العربية فإذا اصررت الاقليمية وكرسوها فلا بد لنا ونحن الذين تواجه الخطر الاول والاكثر ان نتجاوز الاقليمية ونعتبرها شيئا غير موجود فنحن عرب في المملكة الاردنية متجهة بقلوبها وعقلها وفؤادها الى الوحدة العربية وبأيمانها وكل طاقتها للتحرير ومن هنا فالوحدة الوطنية اساس اساسي مهم بدرجة اهمية القوات المسلحة لصمود هذا الوطن اما الغزوة المقبلة فوق ذلك لقد سمعنا اول امس ما يقرب نواة الضمير وما يقيم الاموات من قبورهم لينظروا في امورهم ونحن جميعا نقول نحن فداء للوطن نحن نقول نحن مستعدون ان ندافع ولكن لا بد من تهبة اسباب الدفاع ليس القول وانما بالفعل ولا بد ان تنهج هذه الدولة المنهج الذي يقوي قواتنا المسلحة كما ينهج الشعب منهجا يقوي معتوياته ويؤكد اواصر وحدته دون الالتفات الى التقسيمات التي طرحت والتي لا اريد ان اذكرها لانها تعيبنا وتعيب كل عربي في هذا البلد اذا كنا حقيقة نريد مناعة لهذا الوطن .

دولة رئيس المجلس : يا باشا الانجاز هنا هو البلاغة .
السيد هلي ابو نوار : اذا كنا نريد مناعة لهذا البلد فلا بد ان نوفر من مالهنا نحن ما يحتاجه القوات المسلحة ونقدر الامكان ليس فقط بالاموال وليس بالامكالية على

- ٦- اقرار تعديل الانظمة الادارية والمالية للأمانة العامة .
- ٧- النظر في تقارير الامين العام المتعلقة بعمل المجلس .
- ٨- مناقشة وقرار موازنة الامانة العامة والموافقة على حساباتها الختامية والوضع الاداري والمالي للامانة العامة .
- ٩- تشكيل لجان مؤقتة يقتضيها عمل المجلس .
- ١٠- اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا .

المادة الحادية عشرة

- ١- تعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعياديا كل ستة اشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة .
- ٢- يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل ، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة .
- ٣- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحا بحضور اغلبية الدول الاعضاء .

المادة الثانية عشرة

تسمى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع بينها . وعند نظر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الاعضاء . وتكون القرارات ملزمة للجميع . اما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع .

المادة الثالثة عشرة

- ١- يكون للمجلس امانة عامة مقرها (عمان) يرأسها امين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة .
- ٢- تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايمان باهداف المجلس ، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر .
- ٣- يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية والايمان باهداف المجلس .
- ٤- يتمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون للامانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء .

هكذا من الأصل

المادة الرابعة عشرة

- ١- الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ويكون مسؤولا مباشرة امام الهيئة العامة وحسن سيرها .
- ٢- يتولى الامين العام المهام التالية : -
 - أ- متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية .
 - ب- اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا .
 - ج- اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية .
 - د- اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس .
 - هـ- اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية .
 - و- تعيين موظفي الامانة العامة ، وانهاء خدماتهم .
 - ز- اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية .

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دول المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية من الهيئة الوزارية .

المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي .

المادة السابعة عشرة

- ١- تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية الملك الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة .
- ٢- تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة للمجلس .
- ٣- يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس .

- ٤- تقوم دولة مقر الامانة العامة بايداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة .
- وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ليوم ١٦ شباط / فبراير لسنة ١٩٨٩ ميلادية .

العقيد علي عبدالله صالح	محمد حسني مبارك
رئيس الجمهورية العربية	رئيس جمهورية مصر
اليمنية	العربية
صدام حسين	الحسين بن طلال
رئيس الجمهورية العراقية	ملك المملكة الاردنية
	الهاشمية

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرخان

الاستاذ حمد

بوصفي شاركت في اللجنة وشاركت في مباحثات مع الاخوان اعضاء اللجنة واستمعت لآرائهم ارفع الملاحظات التالية حول هذه الاتفاقية :

اولا : هناك فراغ مؤسسي في مجمل المواد بسبب عدم وجود نص على لجنة صياغة قرارات ومتابعة الرؤساء مشغولين ليست لهم وقت للتفرغ للنصوص ولوضعها . شكل لجان تسمى لجان الترجيح والمتابعة مهمتها نقد النصوص وتطويرها نحو كفاية الانتاج هذه الضرورة تدعو مما يلي هناك هيئة عليا تبدأ من الرؤساء ليس من طبيعتها الصياغة والمتابعة هناك هيئة وزارية من رؤساء الوزارات من ينطبق عليها نفس الامر بسبب عدم التفريغ هناك امين عام واحد لا يجوز الاستناد له اصدار القرارات وصياغتها والمتابعة لذلك الاقتراح بايجاد مادة تلص على تكوين ومهام لجنة متابعة وتنفيذ يرفع هذا الاقتراح للسلطة التنفيذية لرئيس الوزراء لمتابعته .

ثانيا : ليس في الاتفاقية نص على دور السلطة التشريعية في البلدان الاربعة وبكامل نص الاتفاقية ليس فيها نص .

هكذا من الفصل

ثالثا : يقترح ولاسيباب سياسية واضحة وصحيحة ومسلم بها ونابعة من روح الاتفاقية . يقترح تعديل الفقرة (٢) من المادة الرابعة (٤) لتكون الموافقة بانضمام اعضاء جدد بدلا من النص على الاجماع خاصة وان رؤساء الدول الاربعة ابدوا ارائهم سابقا من الشكوى من نظام الجامعة العربية الذي ينص على الاجماع .

وبالتحديد الهدف المباشر اتاحة الفرصة امام سوريا ولبنان للمجلس فحينها لوضع العزلة والتناقض القائم حاليا وهو امر بالغ الخطورة وامر سياسي . رابعا : لاسباب سياسية وأهمية استراتيجية بعيدة العنف يقترح النص على جواز بل على تشجيع انتماء الاعضاء لتجمعات عربية مماثلة غير هذا التجمع هناك فائدة عربية مثلا من انتماء العراق لمجلس التعاون الخليجي واشتراك الكويت مثلا او حتى السعودية لمجلس التعاون العربي ترفع توصية سياسية بهذا المعنى لمجلس التعاون العربي .

خامسا : - هناك نقاط ذات أهمية في صياغة المواد تعطي الاتفاقية قوة تنفيذية وعملية اذكرها فيما يلي :

١- ان يكون تعيين الامين العام من قبل الهيئة العليا خاضع لتنسيب الهيئة الوزارية وهو منصب هام .

٢- تعديل المادة (١٤) فقرة (٢) ليكون تعيين موظفي الامانة والاستفتاء عنهم بيد لجنة اذ لا يجوز بقاء النص الحالي بصورة فردية ومطلقة صلاحية الامين العام وحده . النص الحالي يقول الامين العام يعين من يريد ويعزل من يريد .

٣- يجب اضافة بند لتحديد جهة للمصادقة على الموازنة والحسابات الختامية لمجلس ولتكن تلك الجهة الهيئة الوزارية ليس في الاتفاقية اي نص من هي الهيئة التي تصادق على موازنة المجلس .

الاقتراح على هذا المجلس بعد الاستماع الى هذه الملاحظات ان يوافق على رفع هذه المقترحات كأفكار الى دولة رئيس الوزراء بهدف متابعتها مع الهيئة الوزارية لادخال اي تعديل منها لصيغة اتفاقية تعاون المجلس وشكرا لطرح اي ملاحظات حول ذلك .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

شكرا دولة الرئيس ، الذي تفضل به معالي الاستاذ حمد استطيع ان اقول باختصار لا استطيع فتح الموضوع بجميع الابعاد الصحيح اما يختصر واعني ما اقول بكل حرف ان ما اورده معالي الاستاذ حمد كان قد تم تجميع الابعاد والأطراف وهذا الذي امكن تحصيله لا استطيع ان ادلي بأكثر من ذلك بأوسع المعاني التي اوردها الأستاذ محمد بمقترحاته من ناحية التوجه العام والباب مقترح بدون حساسيات لأية جهة والأمين العام عندما يعين هذه في المواضيع التي ذكرتها في البداية ، البرلمان هنالك دساتير لتلك البلدان لا يستطيع البرلمان ان يأخذ قرار قابل للتنفيذ بالنسبة للدساتير المرجدة فلذلك يأخذ تراصي لمجلس تلك الدول لا يستطيع لأنها دستور لدينا كيف يمكن عمل كيت وكيت وايضا في اي بلد عربي اخر هي صلاحيات تسميها مجالس شورى او بالنسبة لنا مجلس امة فلذلك تم اقرار ان يأخذ تراصي لا يملك ان يأخذ قرارات للتنفيذ لأنها تصطدم بدساتير تلك البلدان في تعيين الأمين العام كما تفضلت فهو تنسيب تدرسه الهيئة الوزارية ويصبح النقاش ليس قرار وإنما ترفع المعلومات الى الهيئة العليا في هذا الموضوع وهذا ما جرى كذلك الموازنة تقر من قبل المجلس الوزاري وهذه صراحة تختص الهيئة الوزارية في مناقشة موازنة الأمانة العامة ، الذي يحصل الآن في اجتماعتنا وما ذكرته الفقرة (٨) من المادة العاشرة (١٠) في مناقشة الموازنة وهناك حركة ميكانيكية جيدة في هذا المجلس لأن الذي يتولى في التناوب رئيس وزراء لكل من الدول الاربعة يكون الأمين العام وموظفي الأمانة العامة مسؤولين مباشرة امام رئيس مجلس وزراء صاحب الدولة يفتش عليهم بنقد ويتابع القرارات متابعة ملحة وهنالك ايضا بالاضافة لهذه الاتفاقية مجلدات لو كنت اعلم بهذا التفصيل لأبرزتها لمجلسكم الكريم في ميكانيكية العمل للهيئة الوزارية المتابعة ولجنة المتابعة واقعة حاليا ومشكلة اخذت دورها الان وشكلت فهنالك اشراف مباشر في الدولة التي تنتقل اليها مباشرة والمعني اليها بذلك هو رئيس الوزراء مع الوزراء المختصين في متابعة جميع الامور للتنفيذ ارجو ان اكون غطيت القسم الاكبر لما اورده معالي الاستاذ حمد .

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
السيد أمين شقير

الاستاذ أمين شقير

شكرا دولة الرئيس ما تفضل به الاستاذ حمد الفرخان ومن قبل الأخ علي ابو نواز انطلق من طموحات اعتبرها صموحات شرعية او مشروعة في الأساس وفي قناعتني ان اي خطرة وحدوية تتم في هذه الأيام لا تكون صحيحة الا اذا كانت سلسلة من الخطوات للوصول لهدف الأسمى وهو الوحدة العربية ولكن البرود في استقبال مجلس التعاون العربي واتفاقته ليس موقفا لا واقعي ولا عمليا ولا اصيلا من حيث وحديته نحن لا نجهل بأن الوطن العربي منذ عام ١٩٦١ قد ودع المحاولات الجادة في طريق الوحدة اتفاقية مجلس التعاون حصيلة للوحدة العربية في فترة سقطت فلسطين ووقعت الحرب العراقية الإيرانية وتخلينا عن المواقف الجامعة العربية . في هذه الفترة شكل مجلس التعاون الخليجي والذي اغلق الباب امام من هم غير خليجيين وبعض الخليجيين ممثلا بالمراق من ان ينضموا الى ذلك المجلس في هذه الفترة ايها لم يكن مجهولا لأحد منا بأن بعض الحكومات العربية وبعض البلاد العربية رأيت بأن تسائر المنهج الأميركي والمنهج الأميركي الصهيوني في القضية الفلسطينية وليس مجهولا ايضا ان الحكومات العربية اسقطت الحيانة العسكرية بشكل او اخر اذا هذه الأحوال لم تكن العرب من ان يتغلوا خطرة واحدة جادة مسؤولة على طريق الوحدة هذه العملية لا يمكن ان تبعدى الا من الثقة من هذا المنطلق تستطيع ان تبلور موقفنا ودورنا ومشاركتنا بالعملية البناء لا يعتمدنا وتفعيلها من مضامينها والمنا باغنائها وملئها بالمضامين الايجابية الحقيقية هل تريد ان نبعدى بادخال الألفام الى داخل هذا المجلس ؟ او ان نريده ان يتطور ويتسع ويتقدم في سبيل وحدة تستوعب حتى الشلوك والتخلي تستوعب من واقع القرة على مواجهة مسؤولية النهضة والتقدم وليس وضع العراقيل في طريق كل خطوة تقدمية ويجب ان نبارك هذا التعاون وشكرا .

الاستاذ محمد رسول الكيلاني

هناك ثلاث جمعيات عربية سبق بعضها البعض الاخر التجمع الخليجي ومجلس التعاون العربي ومجلس الأفرقيي أو المغاربي طرح سؤال لماذا لم

دولة رئيس المجلس
السيد محمد رسول الكيلاني

تكن هذه التجمعات واحدة طبيعية مجلس التعاون الخليجي تختلف تحتكم عليها ظروف تختلف عن ظروف مجلس التعاون العربي لمجلس التعاون العربي هو مجلس تعاون بين دول اقرب في الصفات والظروف كل بلد يعين ظروفه وأرباطاته الجميع يريدونها ويصبوا اليها كما تصيرا اليها مجلسا واحدا . هنا ورد في كلمة الأمين العام والأمانة العامة ارجو ان يكون هنا لأنها غير محددة ان يكون توزيع المراكز والمناصب في الأمانة العامة بالتساوي بين الدول العربية الاقتراح ان يكون موظفوا الأمانة العامة بالتساوي بين الاقطار الاربعة وان لا يكونوا من قطر واحد وترجع كلفة على كفة .

الان المجلس بارك كل المباركة والأيمان قانون تصديق اتفاقية مجلس التعاون العربي والأراء التي ابدتها الأخيرة هذا التوجه وهذه الموافقة ولكنها تبقى آراء واجتهادات وليست قرارات في هذا المجلس واستمعت الحكومة لكل الآراء بكل العناية والتقبل وتفرض الجلسة .

٥- يعين موعد وموضوع الجلسة العادية (لم يعين) .

رفعت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي .

دولة رئيس المجلس

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

هكذا من الفصل



مجلس الأعيان

مجلس الأعيان

جدول أعمال الجلسة السابعة

المنعقدة في العاشر من صباح يوم الأربعاء الواقع في ٢٥ رجب ١٤١٠ هـ
الموافق ١٩٩٠/٢/٢١ م

١ - تلاوة محضر الجلسة السابعة :-

٢ - الإجازات والاعتذارات :-

- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد كمال .
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور داود حنايا .
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد نذير رشيد .
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونة .
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد عاكف اللابز .

مرافقة المجلس على اقتراح سعادة العين السيد أمين شقير حول إرسال برقية إلى قمة مجلس التعاون
العربي حول الهجرة السوفيتية .

مكتبة الأعيان

محضر :

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٥/رجب / ١٤١٠ هجرية الواقع في ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس (الأعيان) جلسته (السابعة) من الدورة (العادية الأولى) برئاسة (دولة السيد أحمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الامة السيد (هاني خير) .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :

وتغيب معذرة من الاعضاء السادة : ١ - طلب معذرة مقدم سعادة العين السيد محمد كمال

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور داود حنايا

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد نذير رشيد

د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونه

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد عاكف الفايز

وحضر من الحكومة

١ . دولة السيد معز بدران

٢ . معالي السيد سالم مساعده

٣ . معالي السيد مروان القاسم

٤ . معالي السيد عبد الرؤوف الروابده

٥ . معالي السيد ابراهيم ايوب

٦ . معالي المهندس عوني المصري

٧ . معالي السيد ابراهيم عز الدين

٨ . معالي السيد ياسل جردانه

٩ . معالي الدكتور زياد فريز

١٠ . سماحة الشيخ عبد الباقي جسر

١١ . معالي الدكتور محمد حمدان

١٢ . معالي المهندس داره خلف

١٣ . معالي السيد يوسف المبيضين

١٤ . معالي السيد ثابت الطاهر

١٥ . معالي الدكتور خالد الكركي

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

وزير الاشغال العامة والاسكان

وزير النقل والاتصالات

وزير التخطيط

وزير الاعلام

وزير المالية

وزير الصناعة والتجارة

وزير الدولة للشؤون البرلمانية

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

وزير المياه والري

وزير العدل

وزير الطاقة والثروة المعدنية

وزير الثقافة

١٦ . سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير

١٧ . معالي الدكتور قسيم عبيدات

١٨ . معالي السيد ابراهيم الغبايشة

١٩ . معالي السيد عبد الكريم الكباريتي

وزير الاعمال

وزير الشباب

وزير السياحة والآثار

١ . افتتاح الجلسة .

٢ . تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٣) تلاوة الكتب الواردة :

أ . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم "٥٠٤" = تاريخ ١١/٢/١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس

النواب على :

- القانون المؤقت رقم "٦" لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديل عليه .

(يحال الى اللجنة القانونية) .

ب . كتاب معالي رئيس المجلس النواب رقم "٥٠٥" تاريخ ١١/٢/١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس

النواب على القوانين التالية كما وردت من الحكومة :

١ . القانون المؤقت رقم "٣" لسنة ١٩٨٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

(يحال الى اللجنة المالية) .

٢ - القانون المؤقت رقم "٢٩" لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبدة .

(يحال الى اللجنة المالية) .

هكذا حذو الأصل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

٣ - قانون مؤقت رقم "٣٠" لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للاقتصاد والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشدية .

(يحال الى اللجنة المالية) .

٤ - قانون مؤقت رقم "٣٠" لسنة ١٩٨٨ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليعتم / ساحل العقبة الجنوبي .

(يحال الى اللجنة المالية)

٥ . مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٣) للسنة المالية ١٩٨٩ .

(يحال الى اللجنة المالية)

ج - كتاب معالي رئيس المجلس النواب رقم (٥٠٦) تاريخ ١٢/٢/١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس النواب على :-

- القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوايق والشقق كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

(يحال الى اللجنة القانونية)

د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٧) تاريخ ١١/٢/١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس النواب على :- القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب ، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه .

(يحال الى اللجنة القانونية)

هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٧٢) تاريخ ١٨/٢/١٩٩٠ المتضمن موافقة مجلس النواب على :-

- القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رقابة اطباء الاسنان كما ورد من الحكومة .

(يحال الى اللجنة القانونية)

٤

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

(٤) أ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩/٢/١٩٩٠ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ .

ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩/٢/١٩٩٠ حول اقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ .

تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

لم تعين

دولة رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب القانوني وأعلن بدء الجلسة جدول الأعمال .

السيد الأمين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :-

٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات :-

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد كمال .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور داور حنايا .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد نذير رشيد .

د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونة .

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز .

دولة رئيس المجلس

الجميع

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة الأعضاء موافقون

دولة رئيس المجلس

السيد أمين شقير

سعادة الأستاذ أمين شقير

دولة الرئيس زملائي الكرام ، إن موضوع الهجرة الصهيونية من الاتحاد السوفيتي إلى الأراضي العربية المحتلة في فلسطين موضوع يثير اهتمام الرأي العام ويشكل خطر حقيقيا وجادا على كل ما نعتبره أساسيا وهاما في حياتنا القومية وفي أمننا القومي ككل إن قادة مجلس التعاون العربي جلالة الملك الحسين والرئيس مبارك والرئيس صدام حسين والرئيس علي عبدالله صالح مقلون إلى الاردن لعقد اجتماع لهم يوم السبت وفي اعتقادنا بأن مخاطبة القادة في موضوع الهجرة إنما يعبر عن ثقة وأمل كبيرين في أن القادة سيولون هذا الموضوع وسيولون اهتمام الشعب واهتمام الأمة العربية بالقضية التي تمثلها الهجرة في هذا المرحلة أمراً

٥

هكذا من الأصل

أساسيا لذلك فإنني أقترح على الزملاء أعضاء المجلس الكريم أن يوافقوا على تكليف السيد دولة الرئيس المجلس أن يكلف لجنة مصدرة من لجنة الشؤون الخارجية لاعداد مذكرات تستل كل ما يحس به من مخاوف وأخطار وما تعبر عنه من أمل كبير فيه ، شكرا

إذا أقترح الأستاذ أمين شقير أن يقوم رئيس المجلس ولجنة مصدرة بتهئية مذكرات ترفع إلى جلالة الملك وقادة مجلس التعاون العربي بمناسبة انعقاد هذه القمة في عمان عاصمة الوفاق والاتفاق فما رأي المجلس الكريم .

دكتور اسحق .

دولة رئيس المجلس

مع موافقتي على هذه المذكرة لكن ارجو ان تتضمن الطلب من جلالة الملك والرؤساء أن يطالبوا ايضا بعقد مؤتمر قمة على مستوى العالم العربي بهذا الموضوع .

الدكتور اسحق الفرمان

هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح الأستاذ أمين شقير ؟

دولة رئيس المجلس

موافقون

الجميع

تابع السيد الأمين العام .

دولة رئيس المجلس

(٣) تلاوة الكتب الواردة :

السيد الأمين العام

أ . كتاب رئيس مجلس النواب رقم "٥٠٤" تاريخ ١٩٩٠/٢/١١

المتضمن موافقة مجلس النواب على : -

- قانون المؤقت رقم "٦" لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق ٥٠٤/٢١١

التاريخ : ١٩٩٠/٢/١١

الموافق : ١٤١٠/٧/١٥ هـ

دولة رئيس مجلس الامهات الاقوام

قرن مجلس النواب في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقد بتاريخ ١٩٩٠/٢/١١ الموافق على القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنيه كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل التالي عليه :-

المادة (٢) المعدلة للمادة (٣) من القانون الاصلي للقرة (أ)

يستعاض عن عبارة

(مدير شؤون الضباط عضوا وسكرتيرا للجنة)

بعبارة

(مدير شؤون الضباط عضوا وأميناً لسر اللجنة)

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم بأعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

نسخة / الى اشارة اللجنة القانونية .

نسخة / الى اشارة القانون .

الاسباب الموجبه

للقانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات

المسلحة الاردنية

١ - عدلت المادة (٢) للاستعانة عن لجنتي الضباط بلجنة واحدة شكلت برئاسة رئيس هيئة الاركان العامة على ان تمارس لجنة الضباط هذه صلاحيات (لجنة الضباط العليا) و (لجنة الضباط) المنصوص عليها في القانون الاصلي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٥ .

هكذا من الأصل

٢ - اقتصار نص المادة (٥٦) على طريقة تعيين رئيس هيئة الاركان العامة والمساعدين له ، وذلك بعد الغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ -

١ - يشكل في رئاسة هيئة اركان القوات المسلحة الاردنية لجنة من الضباط على النحو التالي :-

رئيس هيئة اركان العامة	رئيسا
مساعدو هيئة اركان العامة	اعضاء
قادة الفرق	اعضاء
قائد سلاح الجو الملكي الاردني	عضوا
المنشع العام للقوات المسلحة الاردنية	عضوا
مدير شؤون الضباط	عضوا او سكرتيرا للجنة

ب - تارس هذه اللجنة الصلاحيات المخولة للجنة الضباط العليا ولجنة الضباط المنصوص عليهما في القانون الاصلي وتستبدل عبارتا (لجنة الضباط العليا) و (لجان الضباط) حيثما وردت في هذا القانون بعبارتا (لجنة الضباط) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٥٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٦ -

أ - يعين رئيس هيئة اركان العامة للقوات المسلحة الاردنية باداره ملكية سامية .

ب - يعين رئيس هيئة اركان العامة عددا من المساعدين حسبما تقتضيه الضرورة لممارسة الصلاحيات والاعمال التي يركلها اليهم .

١٩٨٩/١/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق / ٢١ / ٥٠٥

التاريخ : ١٩٩٠ / ٢ / ١١

الموافق : ١٥ / ٧ / ١٤١٠ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان الأنعم

قرر مجلس النواب في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر ، المنعقد بتاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ١٠ الموافقة على القوانين المدرجة بأدناه كما وردت من الحكومة .
أبعث لدولتكم " أربعين " نسخة من كل القوانين المذكورة رجا ، عرضها على مجلسكم الكريم ، حتى اذا ما نالت الموافقة ، تكرمتم دولتكم بأعلامي .

وتفصلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

نسخة : الى اضية اللجنة المالية

نسخة : الى اضية اللجنة القانونية

نسخة : الى اضية كل قانون

١ - قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالة هذا القانون إلى اللجنة القانونية ؟

الجميع موافقون .

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم "٥٠٥" تاريخ

١٩٩٠ / ٢ / ١١ المتضمن موافقة مجلس النواب على القوانين التالية كما

وردت من الحكومة ؛

هكذا جاء النص

١ . القانون المؤقت رقم "٣" لسنة ١٩٨٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٨٩
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويحمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة (٢) : أ- يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصل ايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٩٠٤٥٥٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) - وجدول فصل ايرادات الملحقه بهذا القانون .

ب - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصل النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٠٤٣٥٣٥٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصل النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة (٣) : يضاف الى العجز الوارد في المادة (٣) من القانون الاصلي مبلغ (١٣٩٩٨٥٠٠) دينار .

المادة (٤) : رئيس الوزراء والوزراء مكلّفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)
اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩ .
(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٨٩	ايفتاحات
	الباب الاول	الايرادات المحلية		
١ -	الضرائب على الدخل والارباح	(٦٠٠٠)		
٢ -	الضرائب الجمركية	١٦٠٠٠		
٣ -	الضرائب الاخرى	(١٨٠٠)		
٤ -	الرخص	...		
٥ -	الرسوم	٦١٧٠		
٦ -	البرق والبريد والهاتف	٦٢٠		
٧ -	العوائد والارباح	٥٠٠٠		
٨ -	القوائد المستردة	...		
٩ -	الايرادات المخططة	٢٢ ١٢٠		
	مجموع الايرادات المحلية	٤٢١١٠		
١٠ -	المساعدات المالية	٣٠ ٠٠٠		
١١ -	انقساط القروض المستردة	٢٣٤٥		
	(١) مجموع ايرادات الباب الاول	٧٤ ٤٥٥		
	الباب الثاني	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية		
١٢ -	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية	١٦٠٠٠		
	مجموع ايرادات الباب الثاني	١٦٠٠٠		
	اجمال الايرادات	٩٠ ٤٥٥		

* (بين قوسين ، تعلي نقص)

مكتبة صبيح

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاربعاء ٢٩/٢/١٩٩٠ ميلادية.

دولة رئيس المجلس
الجميع
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية ؟
موافقون

٢- القانون المؤقت رقم " ٢٩ " لسنة ١٩٨٩ قانون
تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات
الشيدية .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٩

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشيدية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشيدية لسنة ١٩٨٩)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمقدمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفئات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٨٩/٨/١٥

جدول رقم (٢)
اجمالي النفقات للمح المرازنة للسنة المالية ١٩٨٩

رقم الفصل	الوزارة / الدائرة	الباب الاول			الباب الثاني الرسماني	المجموع الكل
		عادية	ثانية	ثالثة		
١-	الديوان الملكي الهاشمي	١٣٥٩٠٠٠	١٣٥٩٠٠٠
٤-	ديوان المحاسبة	٩٧٥٠٠	٩٧٥٠٠
٧١-	وزارة الداخلية	٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٨٠٠٠
٧٣-	وزارة الداخلية/الامن العام	...	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
٣١-	وزارة الخارجية	١٢٥٧٠٠٠	١٢٥٧٠٠٠
٤١-	وزارة المالية	٥٧٣٢٢٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١١٨٧٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٧٩١٩٤٠٠٠
٤٢-	وزارة المالية/دائرة المرازنة العامة	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٤٥-	وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٥١-	وزارة الصناعة والتجارة	٧٢٠٠٠	٧٢٠٠٠
٥٢-	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٥٣-	وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٥٥-	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٥٧-	وزارة الطاقة والوقود المدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
٥٨-	وزارة الاغذية العامة والسكان	...	٣٧٢٣٠٠٠	٣٧٢٣٠٠٠
٦٤-	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	١١٨٠٠٠	١١٨٠٠٠
٧١-	وزارة التربية والتعليم	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٧٢-	وزارة التعليم العالي	٣٧٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠
٧٣-	وزارة الصحة	١٣٢٩٠٠٠	١٣٢٩٠٠٠
٧٤-	وزارة التنمية الاجتماعية	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٧٥-	وزارة العمل	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٢-	وزارة الاعلام/مؤسسة الاعلام والتلازيون	٥٩٠٠٠	٥٩٠٠٠
٩٤-	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	...	٢٤٥٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠
٩٥-	وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية	٥٠٠٠	٥٠٠٠
	المجموع	٩٨٠١٨٥٠٠	٧٣١٣٠٠٠	١٣١٢٢٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	١٠٤٤٥٣٥٠٠

هكذا من الأصل

اتفاقية قرض

مشروع مناجم فوسفات الشبيبة

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

اتفاقية قرض

بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥ بين المملكة الأردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقترض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق) .
 بما أن المقترض قد طلب من الصندوق أن يقدم له قرضا للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيبة (ويسمى فيما يلي المشروع) الذي تتولى تنفيذه شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة (وتسمى فيما يلي الشركة) .
 وبما أن الشركة قد حصلت على قروض وتسهيلات موردين تقدر بحوالي ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي ، وبما أن المقترض بصدد الحصول على قرض من الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي قيمته ثمانية ملايين دينار كويتي ، وبما أن المقترض و / أو الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الدولي للإتشاء والتعمير أو تسهيلات موردين في حدود مبلغ عشرين مليون دولار أمريكي ، وبما أن الشركة بصدد الحصول على تمويل من البنك الاسلامي للتنمية في حدود مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي ، وبما أن الشركة ستوفر من مواردها الذاتية مبلغ يقدر بحوالي عشرين مليون دينار أردني ، وذلك كله للمساهمة في تمويل المشروع ، وبما أن غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الأخرى وبمدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها . وبما أنه ثبت للصندوق أهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض . وبما أن الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والأوضاع المبينة بهذه الاتفاقية . لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

المادة الأولى

القرض ، الفائدة والتكاليف الأخرى ،

السداد ، مكان السداد

- ١- يوافق الصندوق على أن يعطي المقترض ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها قرضا يوازي ثمانية ملايين دينار كويتي (٨.٠٠٠.٠٠٠ د.ك) .
- ٢- يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونصفا بالمائة (٣,٥ ٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣- يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥,٠ ٪) سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .
- ٤- في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائة (٥,٠ ٪) سنويا عن أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- ٥- تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .
- ٦- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .
- ٧- تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقا كل ستة أشهر في الأول من مارس والأول من سبتمبر من كل سنة .
- ٨- يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق اخطارا سابقا بخمسة وأربعين يوما على الأقل ، أن يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :
 (أ) أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو
 (ب) أصل أي قسط كامل من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر أقساط القرض استحقاقا .
- ٩- أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود المعقول .

هكذا حذو الأصل

المادة الثانية

العملة

- ١- يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والرفاء بالدينار الكويتي.
- ٢- يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض - وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع المعولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، أو التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع .
- ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمتم للحصول على العملة الأجنبية .
- ٣- وعند سداد القرض ، أو الفوائد ، أو التكاليف الأخرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدنانير الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير ، بعملة أو عملات أجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر . ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية ، ويقدر ما يتسلمه منها .
- ٤- كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١- يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الأول من فبراير ١٩٨٩ ، أو لتمويل بضائع اشترى بعملة المقترض إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .
- ٢- يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، أن يقوم الصندوق بإصدار تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن بضائع معولة من هذا القرض . ويظل هذا التمهيد سارياً حتى إذا ألغى القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .

- ٣- عندما يرغب المقترض في أن يسحب أى مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تمهيداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .
- وطليات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع إلا إذا اتفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .
- ٤- على المقترض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .
- ٥- طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقترض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦- يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول (٢) من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والإجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقترض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .
- ٧- يلتزم المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .
- ٨- يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء إلى المقترض أو لأذنه وأمره .
- ٩- ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١- (أ) يقوم المقترض بإعادة اقراض حصيلة القرض لشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة (الشركة) وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعي بين المقترض والشركة تكون أحكامها وشرطها مقبولة لدى الصندوق في جميع الأحوال .
- (ب) دون اخلال بعمومية الحكم الوارد في البند (أ) أعلاه ، يتعهد المقترض بأن تنص اتفاقية القرض على ما يلي :

تمت
١٩٩٢

(١) يعاد اقراض حصيلة القرض بفائدة قدرها ستة بالمائة (٦٪) في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الفرعي .

(٢) تسدد الشركة مبلغ القرض الفرعي طبقا لجدول السداد المرفق بهذه الاتفاقية .

(٣) تتحمل الشركة المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف .

(ج) يتعهد المقترض بأن يردع الفرق بين الفائدة التي تدفعها له الشركة بموجب البند (ب) أعلاه من ناحية والفائدة والتكاليف الأخرى المستحقة على المقترض وفقا لأحكام هذه الاتفاقية من ناحية أخرى في حساب بفائدة لدى بنك الائتماء الصناعي ، على أن يخطر المقترض الصندوق برصيد الحساب المذكورة في نهاية كل سنة مالية وعلى أن يستخدم الرصيد المذكور لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وخاصة للصناعة المعدنية والكيمائية وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق في كل حالة .

(د) يتعهد المقترض بممارسة حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعي على نحو يحمي مصالح المقترض والصندوق ويحقق الغرض من القرض ولا يجوز للمقترض الا اذا وافق الصندوق على خلاف ذلك ، حوالة اتفاقية القرض الفرعي أو تعديلها أو الغائها أو التنازل عنها .

٢- يعهد المقترض بتنفيذ المشروع لشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة ويتخذ من الاجراءات والتدابير ما يكفل أن تقوم الشركة المذكورة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاية اللازمين وطبقا للأسس الهندسية والصناعية والمالية والادارية السليمة .

٣- (أ) يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بانشاء وحدة لتنفيذ المشروع تحت اشراف مدير ذي خبرة وكفاية عاليين يعاونه عدد مناسب من المهندسين والفنيين والموظفين المساعدين .

(ب) تتولى وحدة تنفيذ المشروع بنفسها مهمة اعداد التصاميم ووثائق المناقصات والاشراف على تنفيذ المشروع ولها عند الضرورة الاستعانة بمستشارين من خارج الشركة وذلك في الحدود وبالأوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .

٤- لا يجوز ابرام أو تعديل العقود الخاصة بتنفيذ المشروع والتي يتم تمويلها من حصيلة القرض الا بموافقة الصندوق .

٥- في حالة ما اذا قامت اسباب تدعو الى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقترض بأن يقوم فوراً بعمل الترتيبات ، التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .

٦- يتخذ المقترض التدابير الكفيلة بأن تقدم الشركة للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، وأن توافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل - وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .

٧- يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بامساك سجلات مستوفاه ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتتيح تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها ، المركز المالي للشركة وعملياتها . ويمكن المقترض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيسهي المقترض لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .

٨- يلتزم المقترض بأن تقدم الشركة للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يتطلبها - في حدود المعقول - المتعلقة بانفاق حصيلة القرض ، أو بالبضائع ، أو بالمشروع ، أو بالمركز المالي للشركة أو بادارتها وأعمالها . وتنفيذاً لذلك سوف تقدم الشركة للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .

٨- يلتزم المقترض بأن تقوم الشركة بادارة المشروع وصيانته وكذا بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع - ولكنها لازمة لكي يعطي أكبر فائدة ويعود بأكبر نفع - وذلك وفقاً للأسس الهندسية والمالية والصناعية والادارية السليمة .

٩- سيتعاون المقترض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية سيزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض . وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل وزيادة ملموسة عن التقدير الحالي) أو ينطوي على تهديد بذلك .

١٠- يقرر المقترض والصندوق أن في نيتهما أن لا يمتنع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق ، عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة . وتحقيقاً لذلك فإن المقترض يلتزم ويتعهد بأنه في حالة انشاء أو قيام أي ضمان عيني على اموال الحكومة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني ، تلقائياً وينفس المقدار وبذات درجة الاولوية ، كفيلاً لسداد أصل قرض الصندوق مع الفوائد والتكاليف الأخرى ، ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى . على أن احكام هذه المادة لا تنطبق على الأحوال الآتية :

(أ) أحوال انشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .

(ب) أحوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في طرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشئها وفروض أن يتم سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

محضر الجلسة السابعة

جـ) أحوال الضمانات المعينة التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لشروطها .

ويشمل اصطلاح " أموال الحكومة " المستعمل في هذه المادة ، أموال الحكومة المركزية وأموال الأقسام السياسية التابعة لها وأموال الإدارات والهيئات التابعة لتلك الأقسام السياسية وللحكومة المركزية بما في ذلك البنك المركزي أو أي مؤسسة مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي .

١١- يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتأمين على جميع البضائع المحولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها من موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر .

وكذلك يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة ، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

١٢- يلتزم المقترض بأن يتخذ بنفسه أو بالواسطة أي إجراء أو عمل لازم لتنفيذ المشروع ، وبأن لا يقوم بأي عمل أو يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة أو إعاقة تنفيذ المشروع أو تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

١٣ - أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة خلال عام ١٩٩٠ بوضع وتنفيذ خطة متكاملة لتطوير الدائرة الفنية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة بحيث تتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية (بما في ذلك التدريب الجيد في الداخل والخارج) اللازمة لإجراء البحوث الصناعية والاقتصادية وأعداد المواصفات والتصاميم الهندسية لمشروعات الشركة والإشراف على تنفيذها بكفاءة وفعالية .

ب) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المذكورة في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور معه حول مضمون الخطة وإجراءات تنفيذها .

١٤- أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتعاون والتشاور مع وزارتي النقل والتخطيط وفي موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ بوضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية واقتصادية الهدف منها ضمان نقل انتاج الشركة الى ميناء العقبة بصورة مستمرة ومنظمة وبأقل التكاليف ويشمل ذلك تقديم اقتراحات محددة حول إنشاء طرق وخطوط سكك حديدية جديدة ورفع كفاءة ما هو قائم منها وزيادة السعة التخزينية في ميناء العقبة مع بيان التقديرات الأولية لتكاليف إنجاز الخطة ووسائل توفيرها .

ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور معه حول مضمونها ووسائل ومراحل تنفيذها .

١٥- أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بتكثيف عمليات تأهيل ورفع قدرات العاملين بها من أجل زيادة الانتاجية وان يضع خطة لذلك تشمل حصرا للمستفيدين منها وبرامج التدريب المقترحة وتوفر المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة .

ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور مع الصندوق حول مضمونها وخطوات تنفيذها .

١٦- يتعهد المقترض باستمرار صلاحية حقوق التعيين الممنوحة للشركة طوال مدة العمر الاقتصادي للمشروع .

١٧- يتعهد المقترض بتأمين الشركة كلما دعت الحاجة الى ذلك من الحصول على الأراضي ، والحقوق على الأراضي مما يكون لازما لتنفيذ وتشغيل المشروع .

١٨- يقوم المقترض بنفسه أو عن طريق الشركة باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية البيئة في منطقة المشروع والمناطق المتأثرة بنشاط المشروع .

١٩- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بما يلي :

أ) قيام الشركة في سبتمبر من كل عام - ابتداء من سبتمبر ١٩٨٩ - بأعداد توقعات مالية لعمليات الشركة لخمس سنوات قادمة ، على أن تشمل التوقعات قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الأموال ، وموافاة الصندوق بنسخة من هذه التوقعات قبل نهاية كل سنة مالية .

ب) المحافظة في أي سنة مالية على نسبة لخدمة الدين (تقارن بين النقد المولد داخليا وتكاليف خدمة الدين) لا تقل عن ١٥ .

ج) عدم الالتزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كان سيترتب على هذا الدين زيادة نسبة مديونية الشركة الاجمالية الناشئة عن قروض يزيد أجلها عن سنة واحدة ، الى أكثر من ضعف مجموع رأسمال الشركة والفوائض (حقوق الملكية) ولأغراض هذا النص :

(١) تشمل عبارة " الالتزام بأي دين " التعاقد على أي دين أو ضمانه ،

(٢) يقصد بعبارة " دين " أي دين يزيد أجله عن سنة واحدة ،

(٣) يقصد بعبارة " رأسمال الشركة والفوائض " مجموع رأسمال الشركة المدفوع غير منقوص ، والفوائض المتوفرة لدى الشركة واحتياطياتها المخصصة لتغطية التزامات محددة .

د) الحصول على موافقة الصندوق على قرض جديد طويل الأجل تتعدى قيمته ثلاثة ملايين دينار أردني .

هـ) المحافظة على نسبة جارية (تقارن بين الأصول الجارية والخصوم الجارية) لا تقل عن ١٥ .

و) موافاة الصندوق خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر ٨٩ بتوقعات الوضع النقدي للشركة لفترة الخمس سنوات القادمة على ضوء قانون الشركات الجديد وأي إجراءات لازمة لمعالجة أي آثار للقانون على وضع الشركة النقدي .

مكتبة المحاماة

(٣) تدقيق حساباتها وبياناتها المالية (التي تشمل قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الأموال) لكل سنة مالية وفقا لأصول التدقيق السليم المطبق على نحو منتظم ، وذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق . ويقدم المقترض للصندوق في ظرف لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية نسخا مصدقة من البيانات المالية المدققة لتلك السنة مع تقرير مدققي الحسابات .

٢٠- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى بالكامل ، دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢١- تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل وسيقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

٢٢- يعفى سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢٣- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بأن تعمل الشركة طبقا لأنظمة وقواعد كفيلة بتحقيق أغراض المشروع ، ووافق عليها الصندوق ، وأن يكون لها من الصلاحيات والإدارة ما يؤهلها لتنفيذ المشروع وإدارته بالعناية والكتابة اللازمين .

ويقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقا في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بأي إجراء مقترح لتغيير النظم الأساسية للشركة أو لتعديل القواعد والأنظمة الخاصة بها بشكل يؤثر في تحقيق أغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الإجراء المقترح .

٢٤- جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة العامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .

٢٥- تعفى جميع موجودات الصندوق ودخله من التأمين والمصادرة والحجز .

المادة الخامسة

إلغاء القرض ووقف السحب منه

١- يحق للمقترض أن يلغى أي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك ، على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغى أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢- إذا قام سبب من الأسباب الآتية ، واستمر قائما ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض :

(أ) عدم قيام المقترض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصندوق .

(ب) عدم قيام المقترض كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق باخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تلصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية . ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفا ، كليا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، الى أن يتقدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو الى أن يقوم الصندوق باخطار المقترض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاخطار ، يعود للمقترض حقه في السحب محدودا بالتقدير ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار ، كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بالجزاءات ، المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من أسباب الإيقاف .

٣- في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢/أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢/ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الأداء فوراً . وبناء على ذلك ، يصبح أصل القرض مستحقا وواجب الأداء فوراً . بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤- إذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق أن يخطر المقترض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغیر سحب ، وتوجيه هذا الاخطار يعتبر هذا المبلغ الباقي من القرض ملغى .

٥- أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق أو إيقاف حق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا إذا تضمن

مكونة من الأصل

التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك .

- ٦- ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، يستقطع المبلغ الملقى من القرض من اقساط السداد اللاحقة لتاريخ الانقضاء استقطاعا نسبيا ، بنسبة الاقساط الى بعضها .
- ٧- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الفاء القرض او ايقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية ،

أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

- ١- حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة وناقذة طبقا لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين ان يحتج او يتمسك ، في أي مناسبة من المناسبات ، بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح او غير نافذ ، استنادا الى أي سبب كان .
- ٢- عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في هذا او ذاك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزء منصوص عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطة من سلطاته يقتضهاها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعماله او التمسك به . كما ان أي إجراء يتخذه أحد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .
- ٣- يسمى الطرفان الى تسوية أي خلاف او مطالبة ، بشأن هذه الاتفاقية ، بطريق الاتفاق الودي بينهما . فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين ، عرض الخلاف للتوفيق على لجنة من ثلاثة ، يعين كل طرف عضوا من أعضائها ، ويعين رئيسها الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب أي من الطرفين . وعلى اللجنة ان تنتهي من أعمالها في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها . فإذا لم تتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة ، او اذا كان قد تعذر تشكيلها اصلا لاعتناع أحد الطرفين عن تعيين العضو الذي يمثلها ، عرض الخلاف على التحكيم حسب ما هو مبين في الفقرة التالية .
- ٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدثهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث (المراجع) باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم او وفاته او عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ، ويكون للدخلف جميع سلطات المحكم

الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم باعلان من أحد الطرفين الى الطرف الآخر مشتملا على بيان واضح بطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم . اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجع خلال ستين يوما من بدء إجراءات التحكيم جاز لأي من الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجع .

تتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجع . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضخ هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين ، وتفصل - حضوريا او غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . ويجب ان يصدر قرارها كتابة وان يوقع عليه اغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لأحكام هذه المادة نهائيا ، ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الأشخاص الذين يكفلون بالأعمال والاعتمادات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي أنفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ومبادئ العدالة .

٥- الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين ، او مطالبة من احدهما بحجب أي إجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

٦- اعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (٦) من المادة السابعة . ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الاعلان بأي طريقة أخرى .

هكذا منه الأصل

المادة السابعة

احكام معفرقة

- ١- كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر بناء على هذه الاتفاقية ، او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابا . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة ، يعتبر الطلب قد تقدم والاطار قد تم قانونا بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .
- ٢- يقدم المقترض الى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .
- ٣- يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا لها السيد وزير التخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية او اي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، بشرط ان يكون من رأيه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التزامات ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية والتعهدات

- ١- لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة الا اذا قدمت الى الصندوق أدلة واقية تنفيذ :
- (أ) أن أبرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني ، وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .
- (ب) أن أبرام الاتفاقية الفرعية من جانب المقترض والشركة قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها وفقا لقوانين المقترض والنظام الداخلي للشركة .

- ٢- يجب على المقترض أن يقدم الى الصندوق ، كجزء من الأدلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة تنفيذ :

- (أ) أن هذه الاتفاقية قد أبرمت من جانب المقترض بناء على تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا ، وأنها صحيحة وملزمة للمقترض طبقا لأحكامها .
- (ب) أن اتفاقية القرض الفرعي قد أبرمت من جانب المقترض والشركة بناء على تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا وأنها صحيحة وملزمة طبقا لأحكامها .
- ٣- اذا وجد الصندوق أن الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية الى المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .
- ٤- اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، في ظرف تسعين يوما (٩٠) يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أي مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يصح أن يتفق عليها الطرفان ، فانه يحق للصندوق في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض .
- ٥- وعند اعطاها هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً . كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

- ١- يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :
- (١) " المشروع " يعني المشروع او المشروعات او المخطط او المخططات التي من أجلها عقد القرض والوارد وصلها في الجدول (٢) من هذه الاتفاقية او حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .
- (٢) " بضاعة " او " بضائع " تعني المواد والمهمات والآلات والأدوات والخدمات المطلوبة للمشروع . وتضمن البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى دولة المقترض .
- ٢- العناوين الآتية محددة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة :

كذلك حصة لأصل

جدول رقم (١)
أقساط السداد

الرقم	تاريخ استحقاق الأقساط	مقدار القسط المستحق سداد لأصل القرض مقدرا بالدينار الكويتي
١	١٩٩٣/٩/١	٣٣.٠٠٠
٢	١٩٩٤/٣/١	٣٣.٠٠٠
٣	١٩٩٤/٩/١	٣٣.٠٠٠
٤	١٩٩٥/٣/١	٣٣.٠٠٠
٥	١٩٩٥/٩/١	٣٣.٠٠٠
٦	١٩٩٦/٣/١	٣٣.٠٠٠
٧	١٩٩٦/٩/١	٣٣.٠٠٠
٨	١٩٩٧/٣/١	٣٣.٠٠٠
٩	١٩٩٧/٩/١	٣٣.٠٠٠
١٠	١٩٩٨/٣/١	٣٣.٠٠٠
١١	١٩٩٨/٩/١	٣٣.٠٠٠
١٢	١٩٩٩/٣/١	٣٣.٠٠٠
١٣	١٩٩٩/٩/١	٣٣.٠٠٠
١٤	٢٠٠٠/٣/١	٣٣.٠٠٠
١٥	٢٠٠٠/٩/١	٣٣.٠٠٠
١٦	٢٠٠١/٣/١	٣٤.٠٠٠
١٧	٢٠٠١/٩/١	٣٤.٠٠٠
١٨	٢٠٠٢/٣/١	٣٤.٠٠٠
١٩	٢٠٠٢/٩/١	٣٤.٠٠٠
٢٠	٢٠٠٣/٣/١	٣٤.٠٠٠
٢١	٢٠٠٣/٩/١	٣٤.٠٠٠
٢٢	٢٠٠٤/٣/١	٣٤.٠٠٠
٢٣	٢٠٠٤/٩/١	٣٤.٠٠٠
٢٤	٢٠٠٥/٣/١	٣٤.٠٠٠
		المجموع ٨.٠٠٠.٠٠٠ (ثمانية ملايين دينار كويتي)

عنوان المقترض

وزارة التخطيط

ص. ب (٥٥٥) - عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

العنوان البرقي

وزارة التخطيط

التملكس

٢١٣١٩

عمان

عنوان الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي

التملكس

٢٢.٢٥

٢٨٦١٣

الصندوق

الكويت

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعبير أصلا ، وتعتبر جميعا مستندا واحدا .

عن الصندوق الكويتي

للتنمية الاقتصادية العربية

نائب المدير العام لشئون العمليات

عن

المملكة الأردنية الهاشمية

المفوض في التوقيع

هكذا حقه الأصل

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٣٢٣ مليون طن سنوياً من خام الفوسفات في منطقة الشيدية الواقعة حوالي ٥٠ كيلومتر جنوب شرق مدينة معان . ويتكون الانتاج السنوي المنشود من حوالي ٨٢٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٠/٦٨ (ترايكالسيوم فوسفات TCP) و ١٧٥٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٥/٧٣ و ٦٦٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٧/٧٥ .

ويشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية :-

- (١) آليات لازالة الردم الترابي تشمل غارقتين كهربائيتين بطاقة ٦ مليون متر مكعب سنوياً لكل منهما (حجم الغرف الواحد ٢١ متر مكعب) وأربعة حفارات كهربائية دائرية للتفجير وآليات ومعدات مساعدة أخرى .
- (٢) آليات تعدين خام الفوسفات وازالة طبقات الردم البينية تشمل ٦ غارقات هيدروليكية (٥ هـ متر مكعب) و ٢٢ شاحنة قلابة (٥٠ طن) و ٨ حفارات تفجير وبلدوزرات وجرافات وآليات تسوية الأرض وغيرها .
- (٣) معدات وأنظمة ومصانع لغربلة الخامات المختلفة وتكسيئها وغسلها وفصل الشوائب عنها وتجهيلها ونقلها ومداولتها وتخزينها وتحميلها .
- (٤) مخازن لخامات الفوسفات في مراحل انتاجها المختلفة ، وأخرى للمواد التشغيلية وقطع الغيار والمهمات الأخرى .
- (٥) مرافق البنية الأساسية تشمل اقبال الطاقة الكهربائية وتحويلها وتوزيعها ، وانتاج المياه من حقل الجفر على بعد حوالي ٢٥ كيلومتر ومعالجة المياه وايصالها الى المشروع وتوزيعها ، وجمع ومعالجة المياه المستعملة والفضلات والتخلص منها ، وربط المشروع بالطرق الرئيسية وبناء الطرق الداخلية ، وبناء المكاتب الادارية والصناعية ، وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء مدينة سكنية متكاملة لحوالي ١١٠٠ عامل وموظف ، وبناء وتجهيز ورش الصيانة ومرافق أخرى لازمة .
- (٦) خدمات هندسية لتصميم المشروع والاشراف على انشائه وتشغيله وتدريب العاملين فيه .

بدأ تنفيذ المشروع في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ ومن المؤمل اكتماله في منتصف عام ١٩٩٢ .

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة المالية؟

الجميع

السيد الأمين العام

٣- قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض

بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشيدية .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٩

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي

للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات

الشيدية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشيدية لسنة ١٩٨٩) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي صحيحة وبالملة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٩/٨/١٥

هكذا حذو الأصل

اتفاقية قرض

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للاماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيدة

اتفاقية قرض

انه في يوم الاحد الرابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩ م ،
تم الاتفاق بين :

اولا : المملكة الاردنية الهاشمية

(وتسمى فيما يلي " المقترض ")

وثانيا : الصندوق العربي للاماء الاقتصادي والاجتماعي

(وتسمى فيما يلي " الصندوق العربي ")

وما ان المقترض قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيدة (وتسمى فيما يلي بالمشروع) الذي تتولى تنفيذه شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة (وتسمى فيما يلي الشركة) ،

وما ان الشركة قد حصلت على قروض وتسهيلات موددين تقدر بحوالي ٣٨٦ مليون دولار امريكي ، وما ان المقترض بصدد الحصول على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قيمته ثمانية ملايين دينار كويتي ،

وما ان المقترض و / او الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الدولي للتنمية والتعمير او تسهيلات موددين في حدود مبلغ عشرين مليون دولار امريكي ، وما ان الشركة بصدد الحصول على تمويل من البنك الاسلامي للتنمية في حدود مبلغ ١٠ مليون دولار امريكي ،

وما ان الشركة ستوفر من مواردها الذاتية مبلغا يقدر بحوالي عشرين مليون دينار اردني ، وذلك كله للمساهمة في تمويل المشروع ، وما ان المقترض قد تعهد بمساعدة الشركة في تمويل اي زيادة قد تطرأ في تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية او المحلية .

وما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي في الدول والبلاد العربية ،

وما انه قد ثبت للصندوق العربي اهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في دولة المقترض ،

وما ان الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوراع المبينة في هذه الاتفاقية ،

لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الاولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

١- يوافق الصندوق العربي على ان يعطى المقترض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا قيمته ٨٠٠٠٠٠٠ د.ك. (ثمانية ملايين دينار كويتي) وذلك لتغطية جزء من التكاليف المقدرة للمشروع من العملات الاجنبية .

٢- يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٤.٥٪ (اربعة ونصف بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣- في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، يطبقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع ٥.٥٪ (نصف بالمائة) سنويا على اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٤- تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٥- يلتزم المقترض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لاحكام السداد الواردة في الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

٦- يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق العربي اخطارا سابقا بخمسة واربعين يوما على الاقل ، ان يسدد قبل آجال الاستحقاق :

(أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او

(ب) قسما كاملا او اكثر من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط اللاحقة

اجلا .

هكذا حذو الأصل

- ٧- تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقا كل ستة اشهر في الاول من مارس (آذار) والاول من سبتمبر (ايلول) من كل سنة .
- ٨- اصل القرض، والفوائد، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

المادة الثانية احكام العملات

- ١- يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية .
- ٢- يقوم الصندوق العربي، بناء على طلب المقترض، وعلى اعتباره انه يعمل بالوكالة عنه، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية، او التي يكون المقترض قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساويا لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمته للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣- يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في ان يسترد القرض، والفوائد، والتكاليف الاخرى، اما بالدنانير الكويتية، او بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقترض بالوكالة عنه، ويجوز للمقترض السداد بعملة اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
- ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق بالعربي الدنانير الكويتية او العملة او العملات الاخرى التي يوافق عليها ويقدر ما يتضمنه منها، وذلك على اساس قيمتها متسوية الى الدينار الكويتي .
- ٤- كلما اقتض تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١- يحق للمقترض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها، ولواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .

- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الاول من فبراير (شباط) ١٩٨٩ م، او لتمويل بضائع اشترت بعملة المقترض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٢- يجوز بناء على طلب المقترض، وطبقا للاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي، ان يقوم الاخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض او للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض، ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا الفى القرض او وقف حق المقترض في السحب .
- ٣- عندما يرغب المقترض في ان يسحب أي مبلغ من القرض، او في ان يصدر الصندوق العربي تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملا لتبليغات والاقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .
- وطبقات السحب والمستندات اللازمة، التي سيرد النص عليها فيما يلي، يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها الا اذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .
- ٤- على المقترض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- ٥- طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦- يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية، وطبقا للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض وادارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الاقصى لمبلغ القرض .
- ٧- يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض، سواء الى المقترض او لاذنه وامره .
- ٨- ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ ديسمبر (كانون اول) ١٩٩٢ م، او أي تاريخ اخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي .

هكذا حذره الفصل

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١- (أ) يتعهد المقترض باعادة اقراض حصيلة القرض لشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة (الشركة) وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعي بين المقترض والشركة تكون احكامها وشروطها مقبولة لدى الصندوق العربي في جميع الاحوال .
- (ب) دون اخلاص وعمومية الحكم الوارد في البند (أ) اعلاه يتعهد المقترض بأن تنص اتفاقية القرض الفرعي على ما يلي :
- ١- يعاد اقراض حصيلة القرض بفائدة قدرها ستة بالمائة (٦٪) في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الفرعي .
- ٢- تسدد الشركة مبلغ القرض الفرعي طبقا للملحق رقم (١) المرفق بهذه الاتفاقية .
- ٣- تتحمل الشركة المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف .
- (ج) يتعهد المقترض بأن يردع الفرق بين الفائدة التي تدفعها له الشركة بموجب البند (ب) اعلاه من ناحية والفائدة والتكاليف الاخرى المستحقة على المقترض وفقا لاحكام هذه الاتفاقية من ناحية اخرى في حساب بفائدة لدى بنك الانماء الصناعي على ان يخطر المقترض الصندوق العربي برصيد الحساب المذكور في نهاية كل سنة مالية وعلى ان يستخدم الرصيد المذكور لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن وخاصة للصناعة التعدينية والكيماوية وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي في كل حاله .
- (د) يتعهد المقترض بممارسة حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعي على نحو يحمي مصالح المقترض والصندوق العربي ويحقق الغرض من القرض ولا يجوز للمقترض الا اذا وافق الصندوق العربي على خلاف ذلك ، حوالة اتفاقية القرض الفرعي او تعديلها او الغائها والتنازل عنها .
- ٢- يعهد المقترض بتنفيذ المشروع لشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة ويتخذ من الاجراءات والتدابير ما يكفل ان تقوم الشركة المذكورة بتنفيذ المشروع في المواعيد المحدد له وبالعناية والكفاية اللازمين وطبقا للاسس الهندسية والصناعية والمالية والادارية السليمة .
- ٣- (أ) يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بانشاء وحدة لتنفيذ المشروع تحت اشراف مدير ذي خبرة وكفاية عاليين يعاونه عدد مناسب من المهنيين والفنيين والموظفين المساعدين .
- (ب) تتولى وحدة تنفيذ المشروع بنفسها مهمة اعداد التصاميم ووثائق المناقصات والاشراف على تنفيذ المشروع ولها عند الضرورة الاستعانة بمستشارين من خارج الشركة وذلك في الحدود والاوزاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق العربي .
- ٤- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة خلال عام ١٩٩٠ بوضع وتنفيذ خطة متكاملة لتطوير الدائرة

- الفنية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة بحيث تتوفر لها الامكانيات المادية والبشرية (بما في ذلك التدريب الجيد في الداخل والخارج) اللازمة لاجراء البحوث الصناعية والاقتصادية واعداد المواصفات والتصاميم الهندسية لمشروعات الشركة والاشراف على تنفيذها بكفاية وفعالية .
- (ب) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بموافاة الصندوق العربي بنسخة من الخطة المذكورة في البند (أ) من هذه الفقرة فور اعدادها والتشاور معه حول مضمون الخطة واجراءات تنفيذها .
- ٥- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتعاون والتشاور مع وزارتي النقل والتخطيط وفي موعد الا يتجاوز ٣١ ديسمبر (كانون اول) ١٩٨٩ ، بوضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية واقتصادية الهدف منها ضمان نقل النتاج الشركة الى ميناء العقبة بصورة مستمرة ومنظمة وباقبل التكاليف ويشمل ذلك تقديم اقتراحات محددة حول انشاء طرق وخطوط سكك حديدية جديدة و/أو رفع كفاية ما هو قائم منها وزيادة السعة التخزينية في ميناء العقبة مع بيان التقديرات الاولى لتكاليف انجاز الخطة ووسائل تنفيذها .
- (ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق العربي بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور اعدادها والتشاور منعه حول مضمونها ووسائل ومراحل تنفيذها .
- ٦- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بتكثيف عمليات تأهيل ورفع قدرات العاملين بها من اجل زيادة الانتاجية وان يضع خطة لذلك تشمل حصرا للمستفيدين منها وبرامج التدريب المقترحة وتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة .
- (ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق العربي بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور اعدادها والتشاور مع الصندوق العربي حول مضمونها وخطوات تنفيذها .
- ٧- تهرم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الشركة والموردين والمقاولين وذلك باتابع الاجراءات التالية :
- (أ) الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠٠٠ د.ك .
- (خمسين الف دينار كويتي) :
- يتم الاختيار لانسب العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء . صندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم اول طلب للسحب بقد التعاقد .
- (ب) الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠٠٠ د.ك .
- (خمسين الف دينار كويتي) :
- يتمين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط واوزاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويعلن عنها في الصحف العربية الاكثر انتشارا ، على ان تكون احداها في دولة المقترض .
- المقترض للصندوق العربي تقريراً بنتائج تحليل العطاءات للحصول على المواقعة قبل التعاقد .

هكذا من الأصل

ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لمبررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي.

٨- تعطى الافضلية للمقاولين العرب المؤهلين والاتصالات التي يشاركون فيها ، عند طرح العطاءات لتنفيذ الاعمال ويجوز منح هؤلاء المقاولين والاتصالات التي يشاركون فيها هوامش تفضيلية يتم تحديدها بالتشاور مع الصندوق العربي .

٩- يتعهد المقترض ان تقوم الشركة بمسك سجلات مستوعبة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم قرضها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليفه) وتوضيح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للشركة وعملياتها . ويلتزم المقترض بتعيين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته ، والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

ويلتزم المقترض ان يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - والمتعلقة بانفاق حصة القرض ، او بالبضائع ، او بالمركز المالي للشركة او بادارتها واعمالها .

ويلتزم المقترض بأن يحيط الصندوق العربي علما بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :
أ- تقدم الشركة الى الصندوق العربي تقريراً ربع سنوي ، في شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوماً من نهاية ربع السنة .

ب- تقدم الشركة الى الصندوق العربي تقريراً سنوياً عن سير المشروع ، ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة ، وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز سعة أشهر من نهاية السنة المالية .

١٠- يلتزم المقترض بأن تقوم الشركة بإدارة المشروع وصيانتته وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطى اكبر فائدة ويعود بأكبر نفع ، وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة .

١١- يتعاون المقترض والصندوق العربي تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض القرض ، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الاخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقسائطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض ، او ينطوي على تهديد بذلك .

١٢- يقرض المقترض والصندوق العربي ان في نيتهما ان لا يمتنع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض

الصندوق العربي عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة ، ولا يسرى ذلك على الضمانات العينية على الاموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسرى على الضمانات العينية على السلع التجارية او المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في طرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشئها .

١٣- يتعهد المقترض باستمرار صلاحية حقوق التعديين الممنوحة للشركة طوال مدة العمر الاقتصادي للمشروع .

١٤- يتعهد المقترض بتمكن الشركة كلما دعت الحاجة الى ذلك من الحصول على الاراضي والحقوق على الاراضي بما يكون لازماً لتنفيذ وتشغيل المشروع .

١٥- يقدم المقترض بنفسه او عن طريق الشركة باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية البيئة في منطقة المشروع والمناطق المتأثرة بنشاط المشروع .

١٦- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بما يلي :
(أ) قيام الشركة في سبتمبر من كل عام - ابتداء من سبتمبر ١٩٨٩ - باعداد توقعات مالية

لعمليات الشركة لخمس سنوات قادمة ، على ان تشمل التوقعات قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الاموال ، وموافاة الصندوق بنسخة من هذه التوقعات قبل نهاية كل سنة مالية .

(ب) المحافظة في أي سنة مالية على نسبة خدمة الدين (تقارن بين النقد المولد داخلياً وتكاليف خدمة الدين) لا تقل عن ١٥٠ .

(ج) عدم الالتزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على شهر ذلك ، اذا كان سيترتب على هذا الدين زيادة نسبة مديونية الشركة الاجمالية الناشئة عن قروض يزيد اجلها عن سنة واحدة الى أكثر من

ضعفى مجموع رأسمال الشركة والفوائض (حقوق الملكية) ولاغراض هذا النص :
(١) تشمل عبارة " الالتزام بأي دين " التعاقد على أي دين او ضمانه .

(٢) يقصد بعبارة " دين " أي دين يزيد اجله عن سنة واحدة .

(٣) يقصد بعبارة " رأسمال الشركة والفوائض " مجموع رأسمال الشركة المدفوع غير منقوص ، والفوائض المتوفرة لدى الشركة واحتياطياتها غير المخصصة لتغطية التزامات محددة .

(د) الحصول على موافقة الصندوق العربي على أي قرض جديد طويل الاجل تتعدى قيمته ثلاثة ملايين دينار اردني .

(هـ) المحافظة على نسبة جارية (تقارن بين الاصول والمخصوم الجارية) لا تقل عن ١٥٠ .

(و) موافاة الصندوق العربي خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٨٩ ، بتوقعات الوضع التقديري للشركة لفترة الخمس سنوات القادمة على ضوء قانون الشركات الجديد وأي اجراءات

هكذا من الأصل

لازمة لمعالجة اي اثار للقانون على وضع الشركة النقدي .

(ز) تدقيق حساباتها وبياناتها المالية (التي تشمل قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الاموال) لكل سنة مالية وفقا لاصول التدقيق السليم المطبق على نحو منتظم ، وذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق العربي . وتقدم الشركة للصندوق العربي في ظرف لا يتجاوز ستة اشهر من نهاية كل سنة مالية نسخا مصدقة من البيانات المالية المدققة لتلك السنة مع تقرير مدققي الحسابات .

١٧- يلتزم المقرض بأن يسدد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، بالكامل دون اي خصم ، ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض ، او مطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل .

١٨- تملئ هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل . ويقدم المقرض بذلي اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

١٩- يكون سداد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى معلقا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقرض او المطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل .

٢٠- يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر .

٢١- يلتزم المقرض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالامتناع عن القيام او السماح بأي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشروع او اعاقه تطبيق اي نص من نص هذه الاتفاقية .

٢٢- جميع اوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات او لاجراءات التفتيش .

٢٣- جميع املاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش او الاستيلاء ، او المضادة او نزوح الملكية او ما مائل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية او تشريعية .

المادة الخامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

١- يحق للمقرض ان يلغى اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بذلك . على انه لا يجوز للمقرض ان يلغى اي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد اصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢- يحق للصندوق العربي بموجب اخطار الى المقرض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض اذا قام سبب من الاسباب الاتية واستمر قائما :

أ- عدم قيام المقرض بالوفاء كليا او جزئيا بالتزامه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقية قرض اخرى بين المقرض والصندوق العربي .

ب- عدم قيام المقرض كليا او جزئيا بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج- قيام الصندوق العربي باخطار المقرض بأنه قد اوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض اخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق العربي بسبب تقصير المقرض في تنفيذ احكامها وشروطها .

د- قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقرض بتنفيذ المشروع او الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية.

ويكون لقيام اي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية، من الاثر، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقوفا كليا او جزئيا ، حسب الاحوال، الى ان يتعذر السحب او الاسباب التي من اجلها اوقف السحب، او الى ان يقدم الصندوق العربي باخطار المقرض باعادة حقه في السحب. على انه في حالة توجية الصندوق العربي الى المقرض مثل هذا الاخطار، يعود للمقرض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار، كما ان توجية الصندوق العربي لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في حق من حقوقه ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام اي سبب آخر لاحق من اسباب الابطال.

٣- في حالة ما اذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقرض، او في حالة قيام سبب من الاسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمر قائما لمدة ثنتين يوما بعد قيام

هكذا عند الاصل

- ٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة اى محكم او وفاته او عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .
- ٥- اذا ظل حق المقترض في سحب اى مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، او اذا بقى من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق العربي ان يخطر المقترض بانها حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجه هذا الاخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا .
- ٦- اى الغاء للقرض من جانب الصندوق العربي او ايقاف حق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق العربي تمهيد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة الا اذا تضمن التمهيد نصا صريحا بخلاف ذلك .
- ٧- عند الغاء جزء من القرض ، يتم تخفيض الاقتساط على اساس اعادة جدولة المبلغ المتبقى من القرض طبقا لعدد الاقتساط غير المسددة من احكام السداد الملحق بهذه الاتفاقية .
- ٨- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من الغاء باقى القرض او ايقاف السحب .

المادة السادسة

- قوة الزام هذه الاتفاقية - اثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم
- ١- تكون حقوق والزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وتنفذ طبقا لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك في اى مناسبة من المناسبات ، بأن حكما من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانونا او غير نافذ استنادا الى اى سبب كان .
- ٢- عدم استعمال اى من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء متصور عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاها لا يخل باى حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او جرى التأخر في استعماله او التمسك به ، كما ان اى اجراء يتخذه احد الطرفين بصدده عدم تنفيذ الطرف الاخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخذ اى اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .
- ٣- يسمى الطرفان الى تسوية اى خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين في الفقرة التالية .

- ٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة اى محكم او وفاته او عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .
- ٥- تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الاخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعريض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فاذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم ، جاز لاي من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الاولين .
- ٦- وتتمتع هيئة التحكيم لاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .
- ٧- وتضع هيئة التحكيم قواعد اجرائها لتتبع فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتفصل هيئة التحكيم - حضوريا او غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها باغلبية الاصوات . ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ، ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا وملزما يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .
- ٨- ويحدد الطرفان اتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديد ما مراعى في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما انقله من مصروفات مناسبة التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته او نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها .
- ٩- وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاهراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .
- ١٠- اذا مضت مدة ثلاثين يوما من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات .

هكذا من الاصل

- ٦- تُجِبُّ الْاَحْكَامُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ اَيَّ اِجْرَاءٍ آخَرَ يُمْكِنُ اتِّخَاذُهُ فِي صَدَدِ الْمَطَالِبَاتِ وَالْمُنَازَعَاتِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ .
- ٧- يَتِمُّ اِعْلَانُ اَحَدِ الطَّرَفَيْنِ لِلاُخْرَى بِاَيِّ اِجْرَاءٍ مِنَ الْاِجْرَاءَاتِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ بِالطَّرِيقَةِ وَالشَّكْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمَا فِي الْفَقْرَةِ (١) مِنَ الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ ، وَيَقْرَرُ الطَّرَفَانِ تَنَازُلَهُمَا مِنَ الْاَنِّ عَنِ التَّمَسُّكِ بِأَنْ يَجْرَى الْاِعْلَانُ بِأَيِّ طَرِيقَةٍ أَوْ شَكْلٍ آخَرَ .

المادة السابعة

احكام معقولة

- ١- كُلُّ طَلْبٍ أَوْ اِخْطَارٍ يُوْجِهُهُ اَحَدُ الطَّرَفَيْنِ إِلَى الْاُخْرَى ، يَنْبَغُ عَلَى هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ أَوْ مُنَاسِبَةٍ تَطْبِيقُهَا ، يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ كِتَابِيَّةً . وَفِيمَا عَدَا مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْفَقْرَةِ (٢) مِنَ الْمَادَّةِ الْخَامَةِ يُعْتَبَرُ الطَّلِبُ قَدْ قَدِمَ وَالْاِخْطَارُ قَدْ تَمَّ قَانُونًا ، بِمَجْرَدِ أَنْ يُسَلَّمَ بِالْيَدِ أَوْ بِالْبَرِيدِ أَوْ بِالرَّقِّ إِلَى الطَّرَفِ الْمَوْجُوهِ لَهُ فِي عَتَوَانِهِ الْمَبْنِيِّ فِي هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ أَوْ اَيِّ عَتَوَانٍ آخَرَ يَحْدُدُهُ بِمُوجِبِ اِخْطَارِ إِلَى الطَّرَفِ الْاُخْرَى .
- ٢- يَتَقَدَّمُ الْمُقْتَرَضُ إِلَى الصَّنْدُوقِ الْعَرَبِيِّ الْمُسْتَنْدَاتِ الرَّسْمِيَّةِ الْمُسْتَوْفَاةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى صِلَاحِيَّةٍ وَتَفْوِضٍ الشَّخْصِ أَوْ الْاِشْخَاصِ الَّذِينَ سَيُوقَعُونَ عَلَى طُلُوبَاتِ السَّحْبِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَادَّةِ الْخَامَةِ مِنْ هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ أَوْ الَّذِينَ سَيَقْرَمُونَ نِيَابَةً عَنِ الْمُقْتَرَضِ بِاتِّخَاذِ اَيِّ اِجْرَاءٍ أَوْ التَّوْقِيعِ عَلَى اَيِّ مُسْتَنْدَدٍ تَطْبِيقًا لِهَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ مَعَ مُنَاجَازٍ مِنْ تَوْقِيعِ كُلِّ مَنَّهُمْ .
- ٣- يَحِلُّ الْمُقْتَرَضُ فِي اتِّخَاذِ اَيِّ اِجْرَاءٍ بِمَجْرَدِ أَنْ يَجِبَ اتِّخَاذُهُ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ ، وَفِي التَّوْقِيعِ عَلَى اَيِّ مُسْتَنْدَدٍ يَوْقَعُ عَلَيْهِ تَطْبِيقًا لَهَا مَا فِي ذَلِكَ طُلُوبَاتِ السَّحْبِ مِنَ الْقَرْضِ ، السَّيِّدِ وَزَيْرِ التَّخْطِيطِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْاُرْدُنِيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ أَوْ اَيِّ شَخْصٍ يَنْبَغِي عَنْهُ بِمُوجِبِ تَفْوِضٍ كِتَابِيٍّ رَسْمِيٍّ . وَاَيُّ تَعْدِيلٍ أَوْ اِضَافَةٍ لِهَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ يُوَافِقُ عَلَيْهَا الْمُقْتَرَضُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بِمُوجِبِ مُسْتَنْدَدٍ كِتَابِيٍّ يَوْقَعُ عَلَيْهِ مِمَّا يُمَثِّلُ الْمُقْتَرَضَ الْمَذْكُورَ ، أَوْ اَيِّ شَخْصٍ يَنْبَغِي عَنْهُ بِمُوجِبِ تَفْوِضٍ كِتَابِيٍّ رَسْمِيٍّ يَتَضَمَّنُ مَا يُلْغِيهِ مُرَافَقَتُهُ عَلَى أَنْ التَّعْدِيلُ أَوْ الْاِضَافَةُ تَبْرَهْمَا الطَّرَفَيْنِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهِمَا أَنْ يَزِيدَا التَّزَامَاتِ الْمُقْتَرَضِ عَلَى نَحْوِ يَحِلُّ بِالْعَوَازِنِ الْعَقْدِيَّةِ ، وَتَكُونُ التَّعْدِيلَاتُ أَوْ الْاِضَافَاتُ نَاقِلَةً وَمُلْزِمَةً بِمَجْرَدِ تَوْقِيعِ مِمَّا يُمَثِّلُ الْمُقْتَرَضُ عَلَيْهَا بِنَاءً عَلَى التَّفْوِضِ الْمَذْكُورِ .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقيات وتعديلها وانتهائها

- ١- لَا تُصْبِحُ هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةُ نَاقِلَةً ، إِلَّا إِذَا قَدِمَتْ إِلَى الصَّنْدُوقِ الْعَرَبِيِّ اِدْلَةٌ وَاقِعِيَّةٌ تَلِيدٌ .
- (أ) أَنْ اِبْرَامَ الْاِتِّفَاقِيَّةِ مِنْ جَانِبِ الْمُقْتَرَضِ قَدْ تَمَّ بِمُوجِبِ تَفْوِضٍ قَانُونِيٍّ وَأَنَّهُ قَدْ تَمَّ التَّصَدِيقُ عَلَيْهَا عَلَى النُّحُوِّ الْاِلَازِمِ قَانُونًا .

- (ب) أَنْ اِبْرَامَ اِتِّفَاقِيَّةِ الْقَرْضِ الْفَرْعِيِّ مِنْ جَانِبِ الْمُقْتَرَضِ وَالشَّرْكَةِ قَدْ تَمَّ بِمُوجِبِ تَفْوِضٍ قَانُونِيٍّ وَأَنَّهُ قَدْ تَمَّتِ الْمَوَافَقَةُ عَلَيْهَا عَلَى النُّحُوِّ الْاِلَازِمِ قَانُونًا .
- ٢- إِذَا وَجَدَ الصَّنْدُوقُ الْعَرَبِيُّ أَنَّ الْاَدْلَةَ الْمَقْدَمَةَ مِنَ الْمُقْتَرَضِ عَلَى نَفَازِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ مُسْتَوْفَاةٌ ، قَامَ بِاَرْسَالِ بَرَقِيَّةٍ إِلَى الْمُقْتَرَضِ بِأَنَّ هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةَ قَدْ اَصْبَحَتْ نَاقِلَةً ، وَيَبْدَأُ نَفَازُ الْاِتِّفَاقِيَّةِ مِنْ تَارِيخِ اَرْسَالِ هَذِهِ الْبَرَقِيَّةِ .
- ٣- (أ) إِذَا لَمْ تَسْرُفْ شُرُوطُ النِّفَازِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْفَقْرَةِ (١) مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ فِي طَرَفٍ ١٢٠ يَوْمًا مِنْ تَارِيخِ التَّوْقِيعِ عَلَى هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ ، أَوْ حَتَّى اِنْتِهَاءِ اَيَّةِ مَدَّةِ اِمْتِنَاعٍ أُخْرَى لِهَذِهِ الْمَهْلَةِ يَتَلَقَّ عَلَيْهِمَا الطَّرَفَانِ ، فَإِنَّهُ يَحِقُّ لِلصَّنْدُوقِ الْعَرَبِيِّ فِي اَيِّ تَارِيخٍ لَاحِقٍ أَنْ يَنْتَهِيَ هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةُ بِمُوجِبِ اِخْطَارٍ إِلَى الْمُقْتَرَضِ . وَعِنْدَ اَرْسَالِ هَذَا الْاِخْطَارِ تَنْتَهِي هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةُ وَجَمِيعُ حَقُوقِ وَالتَّزَامَاتِ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا فَوْرًا .

- (ب) كَذَلِكَ تَنْتَهِي هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةُ ، وَجَمِيعُ حَقُوقِ وَالتَّزَامَاتِ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا ، عِنْدَمَا يَتِمُّ سَدَادُ الْمُقْتَرَضِ لِلْقَرْضِ بِالْكَامِلِ مَعَ الْفَوَائِدِ الْمُسْتَحَقَّةِ وَكُلِّهَا الْكَالِيفِ الْاُخْرَى .

المادة التاسعة

تعريفات

- يَكُونُ لِلْمُصْطَلَحَاتِ التَّالِيَةِ الْمَعْنَى الْمَبْنِيَّةُ قَرْنَ كُلِّ مَنَّا ، إِلَّا إِذَا اِقْتَضَى سِيَاقُ النَّصِّ غَيْرَ ذَلِكَ :
- ١- "المشروع" يَعْنِي الْمَشْرُوعَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ عَقِدَ الْقَرْضُ وَالْوَارِدُ وَصَلَهُ فِي الْمُلْحَقِ وَقَمَ (٢) مِنْ هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ ، أَوْ حَسْبِ مَا يَحْدُدُ هَذَا الرَّصْفُ مِنْ وَقْتٍ لَاحِقٍ بِالْاِتِّفَاقِ بَيْنَ مِمَّا يُمَثِّلُ الْمُقْتَرَضِ الْمَوْضُوعَ وَادَارَةَ الصَّنْدُوقِ الْعَرَبِيِّ .
- ٢- "البضاعة" أَوْ "البضائع" يَعْنِي الْمَوَادَّ وَالْمُعَدَّاتِ وَالْمَهْمَاتِ وَالْاَلَاتِ وَالْاَدَوَاتِ وَالْخِدْمَاتِ الْوَارِدَ ذِكْرَهَا بِالْمُلْحَقِ رَقْمَ (٢) مِنْ هَذِهِ الْاِتِّفَاقِيَّةِ ، وَالَّتِي خُصَّصَ الْقَرْضُ لِتَمْوِيلِ الْحَصُولِ عَلَيْهَا مِنْ جَانِبِ الْمُقْتَرَضِ فِي حُدُودِ النِّسْبِ الْمَوْضُوحَةِ فِي الْمُلْحَقِ الْمَذْكُورِ ، وَثَمَنِ الْبَضَائِعِ يَشْمَلُ ذَاتَهَا تَكَالِيفَ اسْتِجْرَادِهَا إِلَى دَوْلَةِ الْمُقْتَرَضِ وَلَا يَشْمَلُ مَا يَدْفَعُ مِنْ رُسُومٍ جَمْعِيَّةٍ أَوْ اَيَّةِ ضَرَائِبٍ أُخْرَى بِمُوجِبِ قَوَانِينِ الْمُقْتَرَضِ .

العناوين الآتية: محددة اصحالا للفقرة (١) من المادة السابعة :

وزارة التخطيط - ص.ب. (٥٥٥)

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأصل

العنوان البرقي : وزارة التخطيط - عمان

العلكس : ٢١٣١٩

هفان الصندوق العربي : الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي بناية

البنك التجاري الكويتي

- شارع احمد الجابر .

ص.ب (٢١٩٢٣) - الرمز البريدي

(١٣٠٨٠)

الصفاء - الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي : المعربي - الكويت

والعلكس : ٢٢١٥٣ كويت

واقرار بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة
الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر اصلا وتعتبر جميعا مستعندا
واحدا ، وقد تسلم المقترض نسختين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي

المفوض في التوقيع : المدير العام / رئيس مجلس الادارة

الملحق رقم (١)

احكام المادة

يلتزم المقترض بسداد اصل المبلغ من القرض على خمسة وثلاثين قسطا نصف سنوي ، وتكون قيمة كل
قسط من الاقساط الاربعة والثلاثين الاولى ٢٢٨٠٠٠ د.ك. (مائتان وثمانية وعشرون الف دينار كويتي)
وتكون قيمة القسط الاخير ٢٤٨٠٠٠ د.ك. (مائتان وثمانية وأربعون الف دينار كويتي) على ان يبدأ سداد
القسط الاول بعد انقضاء فترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق العربي بسداد اول طلب سحب من
حصول القرض .

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حصيللة القرض

اولا : وصف المشروع .

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٣٢٣ مليون طن سنويا من خام الفوسفات منطقة الشيدية
الواقعة حوالي ٥٠ كيلو متر جنوب شرق مدينة معان ، ويتكون الانتاج السنوي المنشود من حوالي ٨٢٠ ألف
طن خام فوسفات تركيز ٧٠/٦٨ (تراي كالسيوم فوسفات TCP) و ١٧٥٠ ألف طن خام فوسفات تركيز
٧٧/٧٣ و ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٧/٧٥ .

ويشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية :

(١) آليات لازالة الردم الترابي تشمل غرفتين كهربائيتين بطاقة ٦ مليون متر مكعب سنويا لكل منهما
حجم المعزف الواحد ٢١ متر مكعب (و أربع حفارات كهربائية دائرية للتفجير وآليات ومعدات
مساعدة اخرى .

(٢) آليات تعدين خام الفوسفات وازالة طبقات الردم البينية تشمل ٦ غارقات هيدروليكية (٥ هـ متر
مكعب) و ٢٢ شاحنة قلابة (٥٠ طن) و ٨ حفارات تفجير وبلدوزرات وجرافات وآليات تسوية
الارض وغيرها .

(٣) معدات وانظمة ومصانع لغربلة الحامات المختلفة وتكسيرها وغسلها وفصل الشوائب عنها وتجفيفها
ونقلها ومداولتها وتخزينها وتحميلها .

(٤) مخازن لحامات الفوسفات في مراحل انتاجها المختلفة ، واخرى للمواد التشغيلية وقطع الغيار والمهمات
الاعرى .

(٥) مرافق البنية الاساسية تشمل اقبال الطاقة الكهربائية وتحويلها وتوزيعها ، وانتاج المياه من حقل الجفر
على بعد حوالي ٢٥ كيلومتر ومعالجة المياه وايصالها الى المشروع وتوزيعها ، وجمع ومعالجة المياه
المستعملة والفضلات والتخلص منها ، وريش المشروع بالطرق الرئيسية وبناء الطرق الداخلية ، وبناء
المكاتب الادارية والصناعية وتزويد الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء مدينة سكنية متكاملة

لحوالي ١١٠٠ عامل وموظف وبناء وتجهيز ورش الصيانة ومرافق اخرى لازمة .

(٦) خدمات هندسية لتصميم المشروع والاشراف على انشائه وتشغيله وتدريب العاملين فيه .

ثانيا : استخدامات حصيللة القرض

تستخدم حصيللة القرض في تمويل العناصر التالية :

هكذا من الأصل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

البند	المبلغ المخصص بالدينار الكويتي	النسبة المئوية من جملة التكاليف
(١) المعدات واجهزة غرلة خامات الفوسفات وتكسيرها وخطها ونقلها ومصانع غسلها وتهيتها للشحن (عند معدات التجهيل والتحميل على القطارات)	٣٨٠٠٠٠٠	٣٠٪
(٢) معدات ومرافق ومنشآت خدمة المناجم والمصانع	٩٠٠٠٠٠	٥٠٪ للمعدات و٢٥٪ للهندسة المدنية.
(٣) توزيع الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية	٧٠٠٠٠٠	٥٠٪
(٤) انتاج وتوزيع المياه	١٢٦٠٠٠٠	٤٠٪
(٥) المدينة السكنية	٤٨٠٠٠٠٠	٢٥٪
(٦) الاحتياطي	٨٦٠٠٠٠٠	—
المجموع	٨٠٠٠٠٠٠ (ثمانية ملايين دينار كويتي)	

دولة رئيس المجلس
الجميع
السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة المالية؟
موافقون .

٤. قانون مؤقت رقم " ٣٠ " لسنة ١٩٨٨ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨
قانون تصديق اتفاقية قرض
بين
المملكة الاردنية الهاشمية
والصندوق السعودي للتنمية
للمساهمة في تمويل مشروع طريق
وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي لسنة ١٩٨٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية صحيحة وناذلة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/١/١١

هكذا منه الاصل

اتفاقية قرض
(مشروع طريق اليعلم - جنوب العقبة)

بين
الصندوق السعودي للتنمية
و
الملكمة الاردنية الهاشمية

قرض رقم : ٢٨٥/١٤

وقعت الاتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هـ الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨ .

الملكمة العربية السعودية
الصندوق السعودي للتنمية

اتفاقية قرض
(مشروع طريق اليعلم - جنوب العقبة)

بين
الصندوق السعودي للتنمية
و
الملكمة الاردنية الهاشمية

قرض رقم : ٢٨٥/١٤

وقعت الاتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هـ الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قرض رقم : ٢٨٥/١٤

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هـ الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨ م بين :

٥-

١- الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالملكمة العربية السعودية ، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق) ، وعثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الاستاذ / محمد عبدالله الصغير نائب الرئيس والعضو المنتخب .

و

٢- الملكمة الاردنية الهاشمية ، (ويشار اليها فيما يلي بالمقترض) ، وعثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور طاهر حمدي كنعان وزير التخطيط .

تمهيد

- أ- حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع طريق اليعلم - جنوب العقبة الوارد وصله بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية ، (ويشار اليه فيما يلي بالمشروع) .
 - ب- وحيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .
 - ج- وحيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية لشعب الاردن الشقيق .
 - د- وحيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٣٣٦/٢٤/٣ بتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٦ هـ الموافق ١٩٨٢/٤/٢٠ م على منح المقترض قرضا طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلي :

(المادة الاولى)

الشروط العامة - تعاريف

- ١-١ يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة والاثر كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، (ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة) .
- ١-٢ يكون للمصطلحات الواردة بمعاريلها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية ، حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقض سياق النص بخير ذلك ، المعاني

٥١

هكذا منه لأصل

عُضِرَ الْجُلُوسَةُ السَّابِعَةُ مِنَ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْأُولَى الْمُنْعَقَةِ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ ٢١/٢/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً .
المُحَدَّدَةُ لِكُلِّ مَنَّا فِيهِمَا . وَيَعْنِي مَصْطَلَحُ "الْوَزَارَةُ" وَزَارَةَ الْإِشْغَالِ الْعَامَّةَ لِلْمُقْتَرَضِ .

(المَادَّةُ الْخَامِسَةُ) الْقَرْضُ

الْبَنْدُ ١-٢ : يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في هذه الاتفاقية قرضاً يبلغ أربعين مليون (٤٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال سعودي .

الْبَنْدُ ٢-٢ : يحق للمقترض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها أو - إذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تقبل من حصيلته القرض .

الْبَنْدُ ٣-٢ : يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيلته القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات التي . تقبل من حصيلته القرض بالتفصيل ، والطرق ، والأجزاء التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقترض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تقبل من حصيلته القرض أو قبل إجراء أي تعديل يدخل على أي منها في المستقبل .

الْبَنْدُ ٤-٢ : ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ أو في أي تاريخ لاحق يحدده الصندوق . ويقوم الصندوق بإخطار المقترض فوراً بالتاريخ المذكور .

الْبَنْدُ ٥-٢ : يذبح المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة (٣٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة .

الْبَنْدُ ٦-٢ : يذبح تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة أشهر في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة .

الْبَنْدُ ٧-٢ : مدة القرض عشرون سنة منها خمس سنوات فترة سماح ويسدد المقترض أصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية .

(المَادَّةُ الْخَامِسَةُ) تنفيذ المشروع

الْبَنْدُ ١-٣ : يتعهد المقترض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة الوزارة بالمعانة والكفاة اللازمين

عُضِرَ الْجُلُوسَةُ السَّابِعَةُ مِنَ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْأُولَى الْمُنْعَقَةِ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ ٢١/٢/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً .

وطبقاً للأسس الهندسية والمالية والإدارية السليمة المتبعة . كما يلتزم بأن يوفر بنفسه أو بالواسطة كافة الأموال والتسهيلات والخدمات الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .

ب- دون المساس بعموم الفقرة (أ) من هذا البند يتعهد المقترض بأن يوفر للوزارة - بالإضافة إلى حصيلته هذا القرض كل الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك أية أموال تكون مطلوبة لمقابلة أية زيادة في تكاليف المشروع فوق تلك المقدرة عند توقيع هذه الاتفاقية . ويتعين أن توفر كل هذه الأموال وفقاً لأحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق .

الْبَنْدُ ٢-٣ : يتعهد المقترض بأن يقدم للصندوق كافة الدراسات والتصميمات والمواصفات والتقارير ، والعقود ، والجدول الزمني الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفر البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد إعدادها ، كما يلتزم بأن يوافق الصندوق أولاً بأول بأي تعديل يدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك على النحو وبالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

الْبَنْدُ ٣-٣ : يتعهد المقترض باستخدام استشاريين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وأحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة المقترض في إعداد التصميم الهندسية ووثائق المناقصات والإشراف على تنفيذ المشروع .

الْبَنْدُ ٤-٣ : يتعهد المقترض بأن يستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لشروط وأحكام يوافق عليها الصندوق .

الْبَنْدُ ٥-٣ : يتعهد المقترض بأن يقوم بالتأمين على البضائع المستوردة التي قبل من حصيلته القرض ضد المخاطر الملازمة لشراؤها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها ، ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقترض استخدامها دون قيود لاستبدال البضائع أو إصلاحها .

الْبَنْدُ ٦-٣ : يتعهد المقترض بأن تستعمل كافة البضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

الْبَنْدُ ٧-٣ : يتعهد المقترض :

١- بأن يقوم بامساك سجلات مستوفاة يمكن بواسطتها متابعة تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع (بما في ذلك تكاليفه) والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض وبأن استخدامها في تنفيذ المشروع ، وبأن كافة العمليات والموارد والمصاريف المتعلقة بالمشروع .

٢- بأن يهيئ لمندوبي الصندوق المفوضين القرض المعقولة للقيام بالزيارات للأغراض المتعلقة بالقرض ، وللتفتيش على المشروع والبضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض ، ولراجعة كافة السجلات والمستندات المرتبطة بالمشروع .

هكذا منه الأصل

- ٣- بأن يقدم للصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وبإتفاق حصيللة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من القرض .
- ٨-٣ : يتعهد المقترض باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاكتساب الاراضي والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

(المادة الرابعة)

اتفاقيات خاصة

- ١-٤ (أ) - يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على الا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاموال الحكومية . وتحقيقا لذلك يلتزم المقترض ويتعهد بأنه في حالة انشاء ضمان عيني على اموال المقترض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائيا وينفس المقدار وبذات درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اية تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

- (ب) - لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) على :
أ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن شراء تلك الاموال فحسب .

- ٢- احوال ترتيب ضمانا عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي لعقدتها بفرض سدادها من حصيللة بيع تلك السلع التجارية .

- ٣- احوال انشاء الضمانات العينية في المجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

- (ج) - يقصد باصطلاح « الاصول الحكومية » الوارد في هذا البند اصول المقترض واي من اقسامه السياسية والادارية واصول اية هيئة يملكها او يسيطر عليها المقترض واي من اقسامه المشار اليها واية هيئة تعمل لحساب او لصالح المقترض او اقسامه المشار اليها ، ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي يحوزه اية مؤسسة تؤدي للمقترض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

- ٢-٤ : يتعهد المقترض باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان عدم تجاوز الابعاد والاوزان المحورية للمركبات التي تستخدم شبكة الطرق في اراضيه للحدود التي تتناسب مع مواصفات التصميم الانشائية لتلك الطرق .
- ٣-٤ : يتعهد المقترض بصيانة المشروع وشبكة الطرق الرئيسية في اراضيه وتوفير الاموال والتسهيلات والخدمات وغيرها من الموارد اللازمة لذلك فور الحاجة اليها .
- ٤-٤ : يتعهد المقترض بأن يخصص سنويا في ميزانيته العامة لى الاموال اللازمة لمقابلة نصيبه في تكلفة المشروع .

- ٥-٤ : يتعهد المقترض بأن يقوم بنفسه أو بالواسطة بامساك سجلات مستوفاة توضح طبقا للاساليب المحاسبية السليمة كافة العمليات والموارد والنفقات المرتبطة بالمشروع للوزارة ولغيرها من ادارات واجهزة المقترض المسؤولة عن تنفيذ المشروع أو أي جزء منه .

- ٦-٤ : يلتزم المقترض بعمل لوحة تذكارية ذات ابعاد مناسبة من الخرسانة أو من أي معدن مناسب توضع في مكان بارز في احد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

- ٧-٤ : فور اكتمال المشروع ، وعلى اية حال في موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقترض في السحب من حساب القرض - أو في أي تاريخ لاحق يتفق عليه الصندوق والمقترض لهذا الغرض - يتعهد المقترض بأن يعد ويرسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب ان يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي وتكلفة المشروع والفوائد الناقصة أو التي ستنتج عنه وقيام المقترض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقيق اغراض القرض .

(المادة الخامسة)

الجراءات المخولة للصندوق

- ١-٥ : لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة تضاف الوقائع التالية طبقا للفقرة (و) منه :
(أ) مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ثانيا) من هذا البند :
اولا : اذا اوقف حق المقترض في سحب حصيللة اي قرض منح له لتحويل المشروع أو البني أو انهي كلياً أو جزئياً طبقا لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .
ثانيا : اذا اصبح ذلك القرض حالا ومستحق الاداء قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .
(ب) لا تسري الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (اولا) من هذا البند اذا اقام المقترض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على : (أ) ان ذلك الاتفاق أو الاتفاقاء أو الاتفا .

هكذا من الأصل

او اسقاط الاجل لا يعود الى اخلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقا لاحكام الاتفاقية المعنية و(ب) ان أموالاً كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقترض من مصادر اخرى طبقا لاحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقترض طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

البند ٥-٢ : لاغراض البند ٧-١ من الشروط العامة تضاف الواقعة التالية طبقا للفقرة (د) منه :
« اذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) (اولاً) و (ثانياً) من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة)

تاريخ النفاذ

البند ٦-١ : يحدد تاريخ ٣٠ اغسطس ١٩٨٨م لأغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة.

(المادة السابعة)

ممثل المقترض - العناوين

البند ٧-١ : يعين وزير التخطيط للمقترض كممثل للمقترض لاغراض البند ١١-٢ من الشروط العامة .

البند ٧-٢ : حددت العناوين التالية اعمالا للبند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص.ب : ٤٨٣٠

الرياض : ١١٥٢٣

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس : 4201145 SUNDQSF

بالنسبة للمقترض :

وزارة التخطيط

ص.ب : ٥٥٥

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

وزارة التخطيط

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 21319 NPC JO

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين ، كما سلمت نسخة من الشروط العامة باللغة العربية للمقترض .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

طاهر حمدي كنعان

وزير التخطيط

عن الصندوق السعودي للتنمية

محمد عبدالله المقيس

نائب الرئيس والعضو المنتدب

المجدول رقم (١)

سحب حصة القرض

أ- توضح القائمة المفصلة ادناه فئات الرضائع الممولة من حصة القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصة القرض ونسبة النفقات التي تقبل في كل فئة :

هكذا منه الأصل

الفئة	الاعتمادات المخصصة من القروض بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تمول
١- الاعمال المدنية للطريق (الاقسام اولا وثانيا من المشروع)	٣٧٠.٣٠.٠٠٠	٢٢٪ من النفقات الاجمالية
٢- خدمات هندسية واشراف (القسم رابعا من المشروع)	٩٧٠.٠٠٠	٢٥٪ من النفقات الاجمالية
٣- احتياطي	٣.٠٠٠.٠٠٠	
المجموع :	٤.٠٠٠.٠٠٠	

ب- بالرغم من نصوص الفقرة (أ) اعلاه لا يجوز السحب من حصيلة القرض من اجل :

- ١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على ١٩٨٧/٨/١ م .
- ٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او توزيعها .
- ج- بالرغم من تخصيص مبلغ من القرض وتحديد نسب مئوية للمدفوعات في القائمة الموضحة في الفقرة (أ) اعلاه ، اذا كان المبلغ المخصص للفئة الممولة لا يكفي - في تقدير الصندوق - لتمويل النسبة المتفق عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للصندوق باخطار يرسله الى المقترض :
- اولا : ان يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصيلة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي او ان يخصص لها جزءا من المبالغ المخصصة لفئة اخرى اذا لم تكن هنالك حاجة - في نظر الصندوق - لذلك الجزء لتغطية نفقات اخرى ، كل ذلك بالقدر الذي يسد العجز في الفئة المعنية .
- ثانيا : ان يخفض - اذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية الى ان تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع الى خدمة متطلبات الصناعة في منطقة ساحل العقبة وتحويل حركة الشاحنات عن الجسود داخل المدينة وعن المناطق السياحية وذلك بانشاء طريق خلفي بجزيين طوله الاجمالي حوالي ٢٦ كيلومتر طبقاً

للمواصلات الفنية الموضحة في ملحق هذا الجدول يبدأ من نقطة تقاطعه مع طريق عمان العقبة في وادي البتيم ويحده جنوباً ليرتبط مع الطريق الساحلي جنوب العقبة ويتكون المشروع من الاقسام التالية :-

اولا : الاعمال المدنية للجزء الاول من الطريق وتشتمل على :

- ١- تشييد الجزء الاول من الطريق بطول حوالي ١٣ر٥ كم .
- ٢- تشييد ثلاثة تقاطعات من الطرق المسفلتة بطول اجمالي حوالي ٦ كم .
- ٣- طريق فرعي الى ميناء الحاويات بطول حوالي ٦ كم مع مواقف للشاحنات.
- ٤- انشاء ستة جسور من الخرسانة المسلحة تبلغ مساحتها السطحية حوالي ٨٢٥٠ متراً مربعاً .
- ٥- اعمال تصريف المياه وحماية السفوح الترابية من مياه الامطار واعمال اخرى .

ثانيا : الاعمال المدنية للجزء الثاني من الطريق وتشتمل على :

- ١- تشييد الجزء الثاني من الطريق بطول حوالي ١٢ر٥ كم .
- ٢- اعمال التقاطع مع طريق ساحل العقبة بطول اجمالي ٣ كم من الطرق المسفلتة .
- ٣- انشاء ثلاثة جسور من الخرسانة المسلحة تبلغ مساحتها السطحية حوالي ٢٧٠٠ متر مربعاً .
- ٤- انشاء قناة تصريف مياه الفيضان في وادي (٢) بطول حوالي ٢ر٥ كم .
- ٥- اعمال تصريف المياه وحماية السفوح الترابية من مياه الامطار واعمال اخرى .

ثالثا : اعمال توريد وانشاء ميزانين ونقاط مراقبة اوزان الشاحنات .

رابعا : الخدمات الهندسية والاشراف :

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٤٨ مليون دينار اردني اي ما يعادل حوالي ١٦٢ مليون ريال سعودي . ويتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع بجميع اجزائه خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ م .

ملحق الجدول رقم (٢) المواصلات الفنية للطريق

٨٠	- السرعة التصميمية (كم / ساعة)
٧٢.٠ (٢٢ كم)	- عرض المسار بالمتر
٧٢.٠ x ٢ (١٠ كم)	- عرض الاكتاف بالمتر
٣٠٠	

هكذا من الأصل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

- أقل نصف قطر للمنحنى الأفقي بالمتر ٢٥٠
- أقصى انحدار رأسي (%) ٧
- أقل عرض لحرم الطريق بالمتر ٦٠
- سماكة سطح الطريق المسفلت بالبيتون الاسفلتي (سم) ١٤
- سماكة طبقة الأساس من الحجر المكسر (سم) ٣٠
- سماكة طبقة ما تحت الأساس (سم) ٢٠
- أقصى حمل محوري بالطن ٢٠-١٣
- أقصى حمولة على الجسور بالطن ٧٠

الجدول رقم (٣)
جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١	٣١ مارس ١٩٩٣م	١٣٤٣ر٠٠٠
٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٣م	١٣٣٣ر٠٠٠
٣	٣١ مارس ١٩٩٤م	١٣٣٣ر٠٠٠
٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٤م	١٣٣٣ر٠٠٠
٥	٣١ مارس ١٩٩٥م	١٣٣٣ر٠٠٠
٦	٣٠ سبتمبر ١٩٩٥م	١٣٣٣ر٠٠٠
٧	٣١ مارس ١٩٩٦م	١٣٣٣ر٠٠٠
٨	٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م	١٣٣٣ر٠٠٠
٩	٣١ مارس ١٩٩٧م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٠	٣٠ سبتمبر ١٩٩٧م	١٣٣٣ر٠٠٠
١١	٣١ مارس ١٩٩٨م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٨م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٣	٣١ مارس ١٩٩٩م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٩م	١٣٣٣ر٠٠٠

٦٠

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١٥	٣١ مارس ٢٠٠٠م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٧	٣١ مارس ٢٠٠١م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠١م	١٣٣٣ر٠٠٠
١٩	٣١ مارس ٢٠٠٢م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢١	٣١ مارس ٢٠٠٣م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٣	٣١ مارس ٢٠٠٤م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٥	٣١ مارس ٢٠٠٥م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٧	٣١ مارس ٢٠٠٦م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦م	١٣٣٣ر٠٠٠
٢٩	٣١ مارس ٢٠٠٧م	١٣٣٣ر٠٠٠
٣٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧م	١٣٣٣ر٠٠٠
	المجموع : ٤٠ر٠٠٠.٠٠٠	

دولة رئيس المجلس
الجميع
السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية ؟
موافقون .
٥. مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٣)
للسنة المالية ١٩٨٩م .

٦١

هكذا من الأصل

مجلس الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٨٩
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور.

المادة (٢) : أ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٩٠٤٥٥٠٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول الايرادات الملحقه بهذا القانون.

ب- يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٠٤٢٥٣٥٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون.

المادة (٣) : يضاف الى العجز الوارد في المادة (٣) من القانون الاصلي مبلغ (١٣٩٩٨٥٠٠) دينار.

المادة (٤) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩ .
(بالآلاف دينار)

رقمه	الفصل عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٨٩	ايضاحات
	الباب الاول الايرادات المحلية	(٦٠٠٠) *	
١-	الضرائب على الدخل والارباح	١٦٠٠٠	
٢-	الضرائب الجمركية	(١٨٠٠)	
٣-	الضرائب الاخرى	...	
٤-	الرخص	٦١٧٠	
٥-	الرسوم	٦٢٠	
٦-	البرق والبريد والهاتف	٥٠٠٠	
٧-	العوائد والارباح	...	
٨-	الفوائد المستردة	٢٢١٢٠	
٩-	الايرادات المختلفة		
	مجموع الايرادات المحلية	٤٢١١٠	
	١٠- المساعدات المالية	٣٠٠٠٠	
	١١- اقساط القروض المستردة	٢٣٤٥	
	(١) مجموع ايرادات الباب الاول	٧٤٤٥٥	
	الباب الثاني		
١٢-	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية	١٦٠٠٠	
	مجموع ايرادات الباب الثاني	١٦٠٠٠	
	اجماله الايرادات	٩٠٤٥٥	

مكتبة

جدول رقم (٢٢)
أجهتي النفقات للحق المزاولة لسنة المالية ١٩٨٩

رقم	الفصل	الوزارة / النائرة	الباب الأول			الباب الثاني الرأسمالي	المجموع الكلي
			المهارة	الثانية	عادية		
١-		الديوان الملكي الخاص	١٣٥٩٠٠٠	١٣٥٩٠٠٠
٢-		ديوان المحاسبة	٩٧٥٠٠	٩٧٥٠٠
٣-		وزارة الداخلية	٨٠٠٠	٤٠٠٠	٤٨٠٠٠
٤-		وزارة الخارجية/الامن العام	١٢٥٠٠٠	...	١٢٥٠٠٠
٥-		وزارة الخارجية	١٢٥٧٠٠٠	١٢٥٧٠٠٠
٦-		وزارة المالية	٥٧٣٣٢٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١١٨٧٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٧٩١٩٤٠٠٠
٧-		وزارة المالية/دائرة المزاولة العامة	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٨-		وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
٩-		وزارة الصناعة والتجارة	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠
١٠-		وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	١٢٠٠٠٠٠	...	١٢٠٠٠٠٠
١١-		وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٨٠٠٠	٨٠٠٠
١٢-		وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٠٠٠	١٠٠٠
١٣-		وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
١٤-		وزارة الاشغال العامة والسكان	٣٧٢٣٠٠٠	٣٧٢٣٠٠٠
١٥-		وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	١١٨٠٠٠	١١٨٠٠٠
١٦-		وزارة التربية والتعليم	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
١٧-		وزارة التعليم العالي	٣٧٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠
١٨-		وزارة الصحة	١٣٢٩٠٠٠	١٣٢٩٠٠٠
١٩-		وزارة التنمية الاجتماعية	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢٠-		وزارة العمل	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢١-		وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٥٩٠٠٠	٥٩٠٠٠
٢٢-		وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	...	٢٤٥٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠
٢٣-		وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية	٥٠٠٠	٥٠٠٠
		المجموع	٩٨٠١٨٥٠٠٠	٧٣١٦٠٠٠	١٣١٢٢٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٠٤٤٥٣٥٠٠

حضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء ١٩٩٠/٢/٢١ ميلادية.

دولة الرئيس
الجميع
هل يوافق المجلس على إحالته للجنة المالية
موافقون

- ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٦) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ المتضمن موافقة مجلس النواب على:-
- القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق/٢١/٥٠٦
التاريخ : ١٩٩٠/٢/١٢ م
الموافق : ١٤١٠/٧/١٦ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان الاتم

قرر مجلس النواب في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه :

المادة "٧"

١ - الفقرة "أ"

تعاد صياغة هذه الفقرة بالنص التالي :

أ . تعتمد عقود بيع الشقق والانبية بالتنسيق عقودا قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة توقيعها لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة على ان يتضمن العقد وصفا للشقة أو البناية المراد بيعها والتمن التعلق عليه وفق نموذج موحد تضعه دائرة الاراضي والمساحة خلال شهر من نفاذ هذا القانون ويستوفي رسم مقدار عشرة دنانير مقابل التوثيق.

هكذا منه الاصل

٢ . الفقرة "ب"

شطب عبارة (أو من أي منها الوارد فيها) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق / ٢١ / ٥٠٦

التاريخ : ١٩٩٠ / ٢ / م

الموافق : ١٤١٠ / ٧ / هـ

"٢"

٣ . الفقرة "د"

شطب هذه الفقرة

أبحث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور رجاء التعكرم بعرضه على مجلسكم الكريم حتى إذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم بأعلامي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس مجلس النواب

سليمان هراير

نسخة : إلى اعضاء اللجنة القانونية

نسخة : إلى اعضاء القانون

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق

أضيفت المادة (٢١) الى القانون الاصلي رقم (٩٢٥) لسنة ١٩٦٨ وذلك لتحقيق مايلي :-

١ - اثناء الصلة القانونية على عقود بيع الشقق والابنية بالتقسيم واعتبارها ملزمة للمتعاقدين إذا تم

توثيقها لدى مدريات التسجيل المختصة بحيث يعرّتب على ذلك عدم سماع الدعوى بالمطالبة بإبطال تلك العقود ، فقد تبين نتيجة للتطبيق العملي أن عددا كبيرا من يتعاقدون على شراء الشقق والابنية يعمدون إلى الاستنكاف عن تنفيذ عملية الشراء بعد استعمال الشقق والابنية لمدة قد تصل إلى سنوات عديدة والمطالبة باسترداد ما دفعوه على حساب ثمن الشقة أو البناية . وتصدر المحاكم قراراتها بأجابه طلبات المدعين بذلك ، مما أوقع المستثمرين في اقامة مثل تلك الشقق والابنية في خسائر وأوضاع مالية سلبية ، مقابل ذلك فانه لابد أيضا من حماية حقوق المشترين للشقق والابنية تجاه مالكيها في حالة امتناعهم عن تسجيلها باسماء المشترين لها بعد أن اتم هؤلاء الايفاء بالتزاماتهم فجاءت هذه المادة المضافة الى القانون الاصلي لحماية حقوق الطرفين .

٢ - أن يتم نقل ملكية الشقة أو البناية بعد تنفيذ شروط العقد الخاص بها المرفق على ذلك الوجه وذلك بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة .

وان يعود الفضل في النزاع حول شروط العقد أو تنفيذه الى المحاكم النظامية المختصة بما في ذلك اعطاء المحكمة صلاحية اصدار القرار بتسجيل الشقة أو البناية باسم المشتري .

٣ - شمول احكام هذه المادة عقود بيع الشقق والابنية السابقة التي ابرمت قبل العمل باحكام القانون باثر رجعي بحيث ترد الدعوى المقامة أو التي قد تقام لإبطال تلك العقود إذا ما تم توثيقها لدى مديرية التسجيل المختصة خلال ثلاثة اشهر من نفاذ احكام القانون

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق

المادة ١ - يسمى القانون (قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون

رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية برقم (٢١) الى القانون الاصلي ويعد ترقيم المادتين (٢١) و(٢٢) مند بحيث تصبحان (٢٢) و(٢٣) ، على التوالي :-

هكذا من الأصل

المادة ٢١ -

أ . تعتبر عقود بيع الشقق والابنية بالتقسيم عقودا قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة توثيقها لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة على أن يتضمن العقد وصفا للشقة او البناية المراد بيعها والشحن المعلق عليه وفق نموذج موحّد تضعه دائرة الاراضي والمساحة خلال شهر من نفاذ هذا القانون، ويستولي رسم مقداره عشرة دنانير مقابل التوثيق.

ب . بعد تنفيذ عقد البيع وفقا للشروط المعلق عليها يتم نقل ملكية الشقة او البناية موضوع العقد بناء على طلب المتعاقدين بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة .

ج . يعود الفضل في أي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد او تنفيذه للمحاكم النظامية المختصة، بما في ذلك اصدار القرار بالطلب الى مدير التسجيل المختص بتسجيل الشقة او البناية باسم المشتري .

دولة رئيس المجلس
الجميع هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة القانونية ؟
موافقون

د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٠٧) تاريخ ١١/٢/١٩٩٠ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب ، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق / ٢١ / ٥٠٧
التاريخ : ١١/٢/١٩٩٠
الموافق : ١٥/٢/١٤١٠

دولة رئيس مجلس الاعيان الأعظم

قرر مجلس النواب في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠ الموافقة على القانون المؤقت رقم " ١٠ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب ، كما ورد من الحكومة ، مع اجراء التعديل التالي عليه :

المادة ٣ " - المعدلة للمادة ٢٣ " من القانون الأصلي -

شطب كلمة " السنوي " الواردة فيها
أبحث لدولتكم " أربعين " نسخة من القانون المذكور ، وجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتكم دولتكم باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان هزاز

نسخه : الى اضرارة اللجنة القانونية
نسخه : الى اضرارة القانون

الاسباب المرجعة

لقانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

١- منح كل اجنبي يقد الى المملكة مدة اربعة عشر يوما بدلا من ثلاثة ايام ليراجع بعدها اذا ما رغب في الإقامة فيها اكثر من هذه المدة اقرب مركز أمني وليقدم الاقرار المطلوب عن حالته الشخصية والغاية من حضوره ومدة اقامته ومكانه ، حيث ثبت أن مدة الثلاثة ايام غير كافية وتعمل تطبيقها .

هكذا عند الاصل

٢ - توحيد رسم اذن الإقامة السنوي بحيث يصح خمسة عشر ديناراً في السنة بدلا من عشرة دنائير في السنة الأولى وستة دنائير عند التجديد للسنوات اللاحقة ، وبما ان اذن الإقامة يصدر سنويا فقد ارتقي ان تكون الرسوم المستوفاة عن الاذن موحدة .

٣ - لم ينص القانون الاصلي علي استيفاء رسم عند اصدار بطاقة اقامة في حال فقدانها ولتغطية نفقات اصدار البطاقة ولضمان المحافظة عليها فقد اقترح فرض رسم مقداره خمسة دنائير مقابل اصدار بطاقة اقامه في حال فقدانها .

٤ - زيادة غرامة عدم الحصول على اذن الإقامة من عشرة دنائير الى ثلاثين ديناراً عن كل شهر ، وكذلك زيادة رسم عدم تحديد اذن الإقامة خلال شهر من تاريخ انتهائه الى ثلاثين ديناراً عن كل شهر أو الجزء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء ان هذا التعديل يؤدي الى عدم منح مئزّه للوافد المخالف بدفعه غرامه أقل من الواجب الملتزم قانوناً .

٥ - رفع سقف صلاحية لجنة الاعفاء الى مائة وثمانون ديناراً بدلا من مائة دينار ليتناسب وقيمة الغرامة المعدلة والتي تغطي مدة ستة اشهر .

لقد جاءت تلك التعديلات من حيث زيادة قيمة الغرامات لتتناسب مع ارتفاع رسوم تصاريح العمال والتي أصبحت تصل في بعض الحالات الى (٣٠٠) ديناراً كي لا يلجأ صاحب العمل او العامل الى دفع غرامة التجاوز عند مغادرة العامل للمملكة بدلا من رسم تصريح العمل ، وللمحد من تجاوز الوافدين بقصد الزيارة للمدة التي تمنح لهم والتي تؤدي الى متابعة امكنة تواجدهم الوافدين والحيلولة دون اشغال فرص العمل المتاحة للاردنيين .

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١١) ويستعاض عنه بالنص التالي :-

على كل اجنبي يرغب البقاء في المملكة أكثر من اسبوعين ان يتقدم قبل انتهاء تلك المدة الى المديرية او احد فروعها او مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وأن يحضر القرارا عن حالته الشخصية وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك ، وأن يقدم ما لديه من الاوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور او حج او سياحية ضمن المدة المسموح بها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
رسم اذن الإقامة خمسة عشر ديناراً سنوياً ويتم استيفاء مبلغ خمسة دنائير مقابل اصدار بطاقة اقامة في حالة فقدانها .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٣٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الإقامة الممنوحة له ، او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يقرم بمبلغ قدره ثلاثون ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز أو الجزء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء .

ب - للوزير بتنسيق من لجنة مؤلفة من أمين عام الوزارة ومدير ادارة الاجانب والحدود الاعفاء من هذه الغرامات اذا لم تتجاوز (١٨٠) مائة وثمانون ديناراً ، اما اذا تجاوزت مائة وثمانون ديناراً فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيق الوزير وتوصية اللجنة .

١٩٨٩/٢/٧

دولة رئيس المجلس
الجميع موافقون
هل يوافق المجلس الكريم على حالته الى اللجنة القانونية؟

١ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٧٢) تاريخ ١٨/٢/١٩٩٠ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان كما ورد من الحكومة .

مكتبة من الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق/٢١/٥٧٢

التاريخ : ١٩٩٠/٢/١٨

الموافق : ١٤١٠/٧/٢٢

دولة رئيس مجلس الأعيان الأتيم

قرر مجلس النواب في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر،
المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ الموافقة على القانون المؤقت رقم "٢٢" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة
أطباء الأسنان كما ورد من الحكومة.
أهت لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم، حت اذا ما نال
الموافقة، تكرمتم دولتكم باعلامي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب
سليمان هزاز

نسخة: الى اشارة اللجنة القانونية

نسخة: الى اشارة القانون

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون
رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون
واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية ال آخرها :-
(ويستثنى من تقديم هذا الفحص خريجو كليات طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية)

١٩٨٩/٦/٢٤

هكذا من الأصل

عُضُر الْجِلْسَةُ السَّابِقَةُ مِنَ الدَّوْرَةِ الْعَادِيَةِ الْأُولَى الْمُنْعَدَةِ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ ٢١/٢/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً.

دولة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم عل إحالته الى اللجنة القانونيه كما ورد من الحكومه؟
الجميع موافقون
دولة رئيس المجلس شكرا لكم الآن تأتي الى قرار اللجنة الماليه ومقرر اللجنة المالي معالي الدكتور خليل السالم تفضل دكتور لتلاوة تقرير اللجنة وتوصياتها .
الذي وزع على السادة الأعيان . تفضل معالي المقرر

(٤) أ- قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠.

ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩ حول اقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠.

السيد مقرر اللجنة الماليه قرار رقم ٣ للجنة المالية
الدكتور خليل السالم

مجلس الأعيان
اللجنة المالية

قرار رقم (٣)

دولة الرئيس ، ،

حضرات الأعيان المحترمين ،،

لقد أحال مجلس الأعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ ، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ ، كما ورد من مجلس النواب المقرر للجنة المالية في مجلسكم المقرر لدراسته وأبداء الرأي فيه ، واتخاذ القرار حوله .

وقد عقدت اللجنة المالية عشرة اجتماعات في أيام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ من شهر شباط ١٩٩٠ ، برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الأعيان وحضور معالي الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة ، وأعضائها أصحاب المعالي والسعادة :

عُضُر الْجِلْسَةُ السَّابِقَةُ مِنَ الدَّوْرَةِ الْعَادِيَةِ الْأُولَى الْمُنْعَدَةِ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ ٢١/٢/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً.

الدكتور صبحي أمين عمرو السيد محمد رسول الكيلاني
الأستاذ جمعه حماد الحاج محمد علي بدير
الأستاذ حمد الفرحان الدكتور كمال الشاعر
السيد ابراهيم تقي الدين

وشارك في بعض هذه الاجتماعات ومداولاتها سعادة الأستاذ نجيب الرشدان وسعادة السيد علي أبو نوار.

ومنذ البداية بدراسة مشروع قانون الموازنة ، وجدت اللجنة المالية ، الى جانبه وحوله ، ذخيرة غنية بالأرقام والمعلومات والتوجهات التي وردت في خطاب معالي السيد باسل جردانه وزير المالية ، عند تقديم القانون ، والتقرير القيم الذي وضعته اللجنة المالية في مجلس النواب المقرر ، وكلمات النواب المحترمين في جلسات المناقشة العامة ، ثم رد وزير المالية ، ورد دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ، على تقرير اللجنة وكلمات النواب ، قبيل الاقتراع على القانون .

ولاول مرة ، جرى ربط وثيق بين السياسة المالية والسياستين الاقتصادية والنقدية ، بشكل محكم ، ووضعت تحت تصرف لجنتمكم المالية بيانات وكشوف لم تكن تقدم من قبل ، كالمديونية الخارجية العسكرية ، وخطاب النواب والبرنامج التصحيحي الذي أتلفت عليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي ، بالإضافة الى عدد من التقارير الرسمية عن البطالة ودعم أسعار المواد التموينية وغيرها .

ولا بد من أن يشير هذا الفيفض الضخم من المعلومات عددا كبيرا من الأسئلة والاستيضاحات والاجتهادات ، فاستدعى دولة رئيس مجلس الأعيان لاجتماعي ٢/٨ و ٢/١١ معالي وزير المالية الذي اصطحب معه عطوفة السيد علي الغرابية مدير دائرة الموازنة العامة والسيد عبد الرحمن المجلوتي مساعد مدير الدائرة ، وقد أجاب معالي الوزير عن أسئلة اللجنة وبعض ملاحظاتها بمنتهى الموضوعية والدقة والصرامة . وألقى بمزيد من الأضواء على السياسة المالية واقتراضات مشروع قانون الموازنة ومقدماته وما سيؤدي اليه من آثار ونتائج ايجابية على الأداء المالي والاقتصادي والوضع النقدي في البلاد .

وانطلاقا من مبدأ الفصل بين السياسة المالية والسياسة النقدية ، استدعى دولة رئيس مجلس الأعيان معالي الدكتور سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي الى اجتماع اللجنة في ١٩٩٠/٢/١٢ ، للاجابة عن أسئلة محددة تتعلق باحتياطي البنك المركزي وإعادة بنائه ، والتعميم المدار لسعر التعادل والفائدة ، وسلوك البنك المركزي للخرينة ، القانونية منها وغير القانونية ، وحجم الحسابات الكبيرة في بنك العراق ، وقد أفاض معالي المحافظ في شرح هذه الأمور بالإضافة الى بعض جوانب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقعه المحافظ السابق بالاشتراك مع وزير المالية السابق ...

وما يستدعي النظر ويستحق التقدير في أسلوب مناقشة قانون الموازنة العامة لهذا العام طاهران : الأولى : تبني المنهج العلمي الموضوعي الشمولي في الحوار الحر بين الحزبين اللجنة المالية في مجلس النواب

مكتبة السيد

من جهة ودولة رئيس الوزراء ووزير المالية وغيرهما من ممثلي الحكومة من جهة ثانية ، ونتج عنه قرار اللجنة المالية القيم ، وتود لجنتم أن تنتهز هذه المناسبة للاشادة بهذا القرار والثناء عليه بقدر ما أمان أبحاثها ودراساتها واغناها عن المزيد من الجهد والعناء .

والظاهر الثانية : هي هذا الانفتاح الواسع في تبادل المعلومات والأرقام عن خلفية قانون الموازنة العامة ، وهو من أهم قوانين الدولة ، أن لم نقل أهمها ، وطرح الخيارات والاجتهادات في محاولة الوصول الى القرار الأرشد والأسلوب الأجدي في وضع الموازنة وإقرارها . ولا بد من أن يفرض هذا كله الى اتساع المناقشة العامة وتعميق الحوار المسؤول وتعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما يأتي هذا كله نتيجة منطقية وثمره طيبة لاستئناف المسيرة النيابية الديمقراطية التي نعمت بها المملكة .

دولة الرئيس ،

حضرات الأعيان المحترمين ،

لقد شهدت البلاد ، في منتصف عام ١٩٨٨ ، أزمة نقدية حادة عصفت بالاستقرار النقدي فيها ، وأضعفت الثقة بالعملة الوطنية ، واشتدت معها المضاربة ضد الدينار ، وشلت قابلية تحويل الدينار الى العملات الأجنبية . وتدهورت ثورته الشرائية في الداخل والخارج ... وأفضت هذه الأزمة القاسية الى ارتفاع محموم متسارع في أسعار السلع ، واستشراء الغلاء الفاحش أو التضخم الهيفس ، وأصابا بشروهما ، أول ما أصابا ، المواطنين كافة ، ولا سيما ذوي الدخل المحدود ، وهم الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب ، فقد انخفضت مستويات معيشتهم انخفاضا كبيرا محسوسا ، وأسمى الحديث عن الفجوة السحيقة بين الدخل وتكاليف الضروريات هما في النهار وكابوسا في الليل ، كما أفسس الخروج السريع من هذه الأزمة مطلبها للشعب بأسره .

وقد مر قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ ، في غياب الحياة البرلمانية ، دون مناقشة أو محاسبة ، حول أسباب الأزمة ، وهي حية وماثلة في الأذهان ، أو حول البرنامج التصحيحي الذي التزمت به الحكومة بومثل في اتفاقها مع صندوق النقد الدول ... وقد شغلت العقول والأقلام في المحافل الرسمية والخاصة بالأزمة كما شغلت أيضا بالحملات الانتخابية ، وما طرح فيها من شعارات ووعد وبرامج رفعت من آمال الناس وتطلعاتهم نحو ممارسة الحقوق والحريات والمشاركة الشعبية في تحقيق الانعراج .

وهكذا اكتسب مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ أهميته البالغة وخطورته المضاعفة من حيث أنه قانون الموازنة العامة الذي يطرح للمناقشة العامة بعد الأزمة الحارقة ونتائجها المرة من جهة لتلمس أسبابها المباشرة والعميقة الجذور ، من جهة ثانية ، ورسم السبيل السوي لتصحيح الاختلالات الهيكلية

والطارئة ، من جهة ثالثة ، وغدا هذا القانون فاتحة المعالجة وبداية تصويب المسيرة ، كما غدت سنة ١٩٩٠ السنة الأولى في تطبيق البرنامج التصحيحي ، إذ لا تخفي الحكومة الحالية نيتها في احترام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وعزمها على الالتزام بتطبيقه .

ومن طبيعة الأزمات والمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية أن تتشابه ظروفها وحالاتها أو أن تختلف بين بلد وآخر ، ولكن من العسير نقل الحلول من المراجع والأسانيد أو خبرات الدول الأخرى . وكثيرا ما يؤدي اجراء معينه كان نافعا ومجديا في بلد الى عكس هدله في بلد آخر . وقد يكون لقرار معينه أثر اقتصادي ايجابي وأثر نقدي سلبي في آن معا ... ولهذا يحتدم صراع الآراء وتطفئ الجدلية . ومن خصائص القرارات الاقتصادية أو المالية أو النقدية أن نتائجها ، ايجابية كانت أو سلبية ، لا تتضح الا بعد زمن قد يقصر وقد يطول . وإذا غابت المراقبة والمحاسبة وفقدت المتابعة وعملية التقويم ، ترتفع نسبة القرارات التي تدخر كالسوس في الجذور أو تضع المتفجرات في الأساس ، ثم لا يمهأ أن تنفجر في وجه الآخرين . وكمن مرة دعونا الى تعرض القرار الاقتصادي أو المالي أو النقدي الى مزيد من النور القوي والهواء النقي لتنتلي منه شبهات القرية أو الفساد أو التسرع ، ويخدم الحق والعدل وينزل من معاناة الشعب ... وليس أمن هذا البلد أو مستوى معيشة هذا الشعب ، مختبرا أو حقلًا للتجارب تجوز فيه القرارات المتناقضة التي قد تنجح وقد تفشل .

وبحكم واجبها الدستوري والنظامي ، ستقدم لجنتم رأيها الموضوعي ومشورتها الامينة دون أدعاء باحتكار الحكم ، أو العصمة من الخطأ ، ودون أية محاولة لادانة مسؤول أو تبرئه آخر ، وكل ههما أن تنصب بعض شواخص المسيرة في المستقبل لخير الوطن والمواطنين .

دولة الرئيس ،

حضرات الأعيان المحترمين ،

كان من أبسط ابجديات الحكم في الاردن محاولة الانتقال من حياة التغلب الذي ران على حياة الناس عبر القرون واستغلال الموارد الطبيعية في التغلب على مظاهر الفقر والجهد والمرض . وتأمين القدر الأول من الامن الوطني ، من خلال انشاء مؤسسات الدولة وتعميم خدماتها . وقبل أن يمضي الاردن بعيدا في هذا السبيل ، التفت في احضانها ، بعد الحرب الاسرائيلية العربية سنة ١٩٤٨ ، مأساة اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا مساكنهم وأسباب رزقهم ومراكز خدماتهم . وكانت أعدادهم تتجاوز قدره الاردن على استيعابهم وتأهيلهم وتشغيلهم ولو مني بلد غني قوي مثل هذه الهجرة القسرية لنا بت بأعيانها امكانات القوة وموارده الغنية .

وتؤكد منذ البداية ان الكيان الصهيوني الذي غرس في قلب الامم العربية كيان عدواني لا ينطلي

هكذا من الأصل

اطماعه في ابتلاع المزيد من الارض ، والاستيلاء على مصادر المياه ، ولا يكف عن تدمير القرى الامامية وتهديد السكان الامنين . وجاءت ذروة هذا العدوان في حرب ١٩٦٧ ، عندما احتلت اسرائيل القدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وقطاع غزة وسيناء .

واضافت الكارثة هجرة قسرية جديدة بنات الاولوف من النازحين الذين لم يملكوا من مقومات الحياة شيئا ، وكان على الدولة تزويدهم بالسكن والمؤن وخدمات التعليم والرعاية الصحية وفرص التاهيل والتشغيل ، وتضاعفت مسؤوليات الدولة نحو تأمين الخدمات وبناء قاعدة الخاضعة يستند اليها الصمود الاقتصادي في الضفة الشرقية .

ويحكم الموقع الجغرافي والاتحاد بالشعب الفلسطيني والالتزام القومي بالقضية المصرية ، تضاعفت هذه المسؤوليات من حيث ضرورة الصمود العسكري ، لا للدفاع عن حمى الوطن فحسب ، وانما للوقوف سدا منيعا في وجه التوسع العدواني الذي يهدد النظام العربي بأسره .

وما زالت اسرائيل ماضيه في انكار الحقوق الانسانية على الشعب الفلسطيني وحرياته الاساسية . وما زالت تخضع الاهل في الاراضي العربية المحتلة لصنوف القهر والقمع والتشريد والقتل واطلاق الرصاص على صدور اطفالنا وابائنا العزل من السلاح وهي مصره على عرقلة جهود السلام . ويهدد فتح باب الهجرة الصهيونية من روسيا الى اسرائيل والاراضي العربية المحتلة بكارثة لا تقل ابعاها عن كارثة ١٩٤٨ ، او كارثة ١٩٦٧ .

في ضوء حقائق هذه الابهديات ، لا بد من استخلاص النتائج المحتملة التالية :

١) ان الموازنة الأردنية لم تعتمد قط على الإيرادات المحلية وحدها . ولا يستطيع الأردن ، على أساس المعطيات الحالية ، أن يستغني عن المساعدات المالية العربية والقروض العربية في المستقبل القريب المنظور . ويكون ، لذلك ، كل حديث عن الاعتماد المالي الذاتي من المهمات المستحيلة .

ولا تعني هذه الحقيقة المرة مطلقا أن يتقاعس الأردن في تنمية موارده وزيادة إيرادات الخزينة ، بالعكس ، ان على الأردن ، أن يبذل جهدا جهاديا في هذا السبيل .

٢) ولا تخدم المساعدات المالية فرض سد الفجوة بين الإيرادات المحلية والتفقات الجارية والائتمانية ، لكنها تخدم غرضا آخر لا يقل أهمية وخطورة وهو سد العجز المزمن في ميزان المدفوعات ، أي تأمين قدر من العملات الأجنبية لدفع أثمان المستوردات ، ومنها المواد الغذائية ، والخدمات الخارجية والتسليح وتسيير القروض الخارجية وفوائدها المستعجلة . ولما اشتطت الخزينة في فرض الضرائب والرسم وحملت المكلفين فوق طاقتهم وقدراتهم على الأداء . وتساوت الإيرادات والتفقات في الموازنة بالدينار ، فإن الخصلة لا تصلح لسد الحاجات ، أو الوفاء بالالتزامات ، بالعملات الأجنبية وهي وسيلة الدفع الوحيدة للخارج ... ولا بد من زيادة المكشبات بالعملات الأجنبية ، لكن الوصول إلى التوازن بين هذه المكشبات والالتزامات المستعجلة يحتاج إلى زمن

طويل يصعب تقديره أو التنبؤ به . ولن ينتج عن توقف المساعدات الخارجية أو نقصها عن حدود الحاجة الماسة سوى المزيد من الفقر وتدني مستويات المعيشة وضعف القوة العسكرية في مواجهة تزايد قوة العدو .

٣) وفي السنين العشر الماضية . كان معدل نسبة الصاعدات المالية والقروض الخارجية ٤٨٪ من الاتفاق الرسمي ... وهي نسبة عالية بأي مقياس ولا يمكن أن تتلاشى في المستقبل المنظور . ولم تقدم هذه المساعدات بفضل أي برلمان أو حكومة أو رئيس لها أو وزير مالية فيها . وانما يعود الفضل كله لجلالة الحسين العظيم في شرح مواقف الأردن السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية ، ضمن مفاهيم التضامن العربي والدفاع المشترك والتكامل الاقتصادي ، وتجهيب المواطنين من فهم اللاجئين والنازحين شر الغلاء والفقر .

ولا أدل على ذلك من أن ثمة اتصالاته المكثفة فور الأزمة بلغت (٣٢٠) مليون دولار ، شكلت السبب الرئيسي في العودة إلى قدر من الاستقرار النقدي النسبي ...

ولهذا ، يبقى الحل الأجدى والأصح للتصحيح والخروج من الأزمة معقودا بجهود الحسين وتجاوب أشقائه الملوك والأمراء والرؤساء العرب ، القادرين على دعم الأردن ، ومن مالي كاف لبناء الاحتياطي إلى مستوى آمن ، وإنقاذ المواطنين من المحنة واستئناف مسيرته القومية ، بشبات وقوة ، ويقدم مجلس الأعيان للملوك والأمراء والرؤساء العرب عميق الشكر وافر الامتنان على ما قدموا ويقدمون لهذا البلد المرابط من نخوة ومجدة ودعم موصل .

دولة الرئيس ..

حضرات الأعيان المحترمين ..

لقد كان للأزمة النقدية أسباب متعددة ، جوهرية أو هامشية ، وقد تراكمت هذه الأسباب وتراكمت نتائجها السلبية حتى أودت بالاستقرار النقدي وقابلية التحويل .

ولو أردنا أن نستلرد سببا واحدا ، قويا ومباشرا ، لصنع الأزمة لوجدنا كلمة السر " احتياطي " البنك المركزي بالذهب والعملات الأجنبية . ولعني به الاحتياطي الحر الجاهز للاستخدام في :

- تحويل الدينار لعملة أجنبية ، لغرض مشروع غيب الطلب ،
- وتحويل المستوردات العسكرية والمدنية من مواد غذائية وأدوية ، ومصانع ومواد خام لازمة للصناعة ومدخلات للزراعة ...
- وتزوير العملات الصعبة لتفقات الحج والتعليم والاستشفاء في الخارج .
- والوفاء بالتزامات المديونية الخارجية واجتذاب المزيد منها ...

مكتبة عبد الرحمن

ويكاد هذا الاحتياطي أن يكون معين الفكة بالعملة الوطنية وما الحياة لمحيشة الناس والاقتصاد الوطني وكان المألوف في الخبرة الأردنية ، حتى أواخر السبعينات ، أن يساوي الاحتياطي النقد المصدر ، وأن يغطي الاحتياطي فاتورة الاستيراد لمدة (١٢) شهرا ، قد تزيد وقد تنقص قليلا ... وبين الاقتصاديين من يتحدثون المؤشرين أو يتنكر لهما ، لكن الأزمة أثبتت حصاد هذه القواعد الذهبية . وترك الحديث للأرقام في الجدول المقارن التالي عن تطور الاحتياطي والنقد المصدر والمستوردات منذ بداية الثمانينات :

(بـلايين الدنانير)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الاحتياطي (١)	٤٣٤	٣٧٣	٣٨٠	٢٧٨	٢٢٤	٢٢٠	٢٠٥	١١٨
النقد المصدر	٤٢١	٤٨٠	٥٢٧	٥٤٣	٥٤٥	٥٩٦	٦٦٩	٨٢٥
المستوردات	١٠٤٨	١١٤٢	١١٠٣	١٠٧١	١٠٧٤	٨٥٠	٩١٥	١٠٢٢

(١) لم تحسب في الاحتياطي قيمة التسهيلات الائتمانية للعراق الشقيق ، لأنها غير جاهزة للاستخدام الحر . وقد بدأ ظهورها في الاحصاءات منذ سنة ١٩٨٣ .

كان التناقص في عدد الأشهر التي يغطي الاحتياطي المتوافر حجم المستوردات فيها قد تم منذ أواسط السبعينات . لكن الاحتياطي قد نقص عند النقد المصدر ، لأول مرة في تاريخ الأردن ، في سنة ١٩٨٢ ، رغم توافر المساعدات المالية بقيمة (٢٨١) مليون دينار في سنة ١٩٨٠ ، و (٢٨٢) مليون دينار في سنة ١٩٨١ .

وقال وزير المالية في خطاب تقديم الميزانية :

" ان الحكومة اضطرت في ١٥ / تشرين الأول عام ١٩٨٨ الى تخفيض سعر صرف الدينار والتوقف عن تزويد البنوك بما يلزمها من عملات اجنبية نظرا لاستنزاف احتياطيات المملكة وانخفاض مستواها الى حد أصبحت معه لا تكفي لتغطية المستوردات الا لمدة أسبوعين فقط ... " . بهذا التعويم ، أصبح الدينار ريشة في مهب الريح ، وبالتوقف عن بيع البنوك العملة الأجنبية ، جرى التفاهات على شرائها من السوق السوداء ، ورفع أسعار السلع المستوردة التي لا تقدم وزارة التموين باستيرادها . هذا هو سر " الأزمة " ومركز القفل في حلها .

لقد كان تناقص الاحتياطي المتوافر اندارا ميكر باقتراب تضويه وما سيخيمه هذا النضوب من الظما

القاتل . ولعل من أهم أسباب النضوب :

- ١- التصادم في الاتفاق الرسمي ، أيام البحبوحة والطفرة ، وتأسيس بعض المشروعات الخاسرة أو المتعثرة .. وهدر الخزينة مبلغ (٣٥٤) مليون دينار - أي حوالي بلون دولار - في دعم المحروقات الذي شوه الاقتصاد الأردني ولم يلد به سوى نزر قليل من السكان .
- ٢- تضخم فاتورة الاستيراد بأرقام فلكية وشملت هذه الفاتورة المستوردات الضرورية والانتاجية ولكنها شملت أيضا مستوردات القطاعين العام والخاص الاستهلاكية الترفعية والبذخية.

- ٣- وثالثة الأثافي ، من الزاوية المالية النقدية ، هي السلف والقروض التي وضعها البنك المركزي تحت تصرف الخزينة على المكشوف وقد نص قانون البنك المركزي على أنه " لا يجوز للبنك المركزي أن يمنح تسهيلات للحكومة أو المؤسسات العامة بصفة مباشرة أو غير مباشرة الا في حدود ما نص عليه هذا القانون " . وهذه الحدود هي سلفة دون فائدة " لا يجوز أن يزيد رصيدها القائم في أي وقت على ٢٥٪ من الإيرادات المحلية المقدرة في قانون الموازنة العامة المعمول به " وتحكي الأرقام التالية قصة ما حدث في السنوات الأخيرة :

(بـلايين الدنانير)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الإيرادات المحلية	٣٠٩	٣٦٢	٤٠٠	٤١٥	٤٤١	٥١٤	٥٣٢	٥٤٤
الربح المسموح باستهلاكه	٧٧	٩١	١٠٠	١٠٤	١١٠	١٢٩	١٣٣	١٣٨
السلف والقروض	٦٥	٦٤	١٠٦	١٢٢	١٢٩	١٣٣	٢٦٢	٤٦٣

ان خطورة الاستغلال من البنك المركزي تأتي على وجهين :

- الأول : زيادة النقد المتداول (وعرض النقد) بما يسمح بالتضخم ، والثاني : استخدام السلفة لشراء عملات اجنبية ، واستنزاف الاحتياطي بقيمتها . ونلاحظ في الجدول التالي بالقيمة القانونية للسلفة في ١٩٨١ ، ١٩٨٢ والخروج عنها في السنوات الأربع التالية وما لأن تقديرات الإيرادات المحلية كانت أكثر من محققاتها . أما في سنة ١٩٨٧ ، فقد كانت مثلي السلفة المسموح بها قانونا ، وثلاثة أمثالها ونيفًا ، في سنة الأزمة

مكتبة

كيف تمكنت السلطات من سحب هذه السلطات الكبيرة من البنك المركزي ؟

لقد لجأت إلى قرارات أصدرتها لجنة الأمن الاقتصادي ، وكانت هذه اللجنة قد شكلت في ١٩٦٧/٧/٥ ، أي بعد احتلال الضفة الغربية . ونص قرار تشكيلها على " النظر في " القضايا والمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية والجرمكية التي تنشأ ولا تعالجها القوانين والأنظمة العادية بصورة مرضية ... " لكن قرارات هذه اللجنة استخدمت هنا في قضايا ومسائل لا علاقة لها بالضفة الغربية " . وبالرغم من أن قانون البنك المركزي يعالج قضية السلفة من البنك المركزي معالجة نقدية حصرية " وبصورة مرضية " ، فقد عمد وزير المالية ومحافظ البنك المركزي إلى استصدار قرارات من اللجنة حولت وزارة المالية السحب على المكشوف من البنك المركزي على شكل " سلف استثنائية " بلغ مجموعها (٣١٢) مليون دينار ومنها ما لم يصدر بشأنه قرار حتى الآن .

لقد زاد النقد المتداول في سنة واحدة (١٥٧) مليون دينار ، أي يبلغ يتجاوز ما تراكم من هذا النقد المصدر بين سنتي ١٩٢١ وسنة ١٩٨٥ ، أو أربعة وخمسين سنة . ونقص الاحتياطي في شهر واحد هو كائون الثاني سنة ١٩٨٨ ، يبلغ يعادل (٦٣) مليون دينار ، وكان الاعلان عن هذا النقص إحدى القرارات التي أشعلت فتيل الأزمة .

لقد استمرت السياسة المالية اصدار النقود الرخيصة وتبجعتها المؤكدة ارتفاع النقد المصدر ونضوب الاحتياطي . وتجريد البنك المركزي من وسيلة الدفاع عن الدينار وقابليته للتحويل . وإذا أضيف إلى هذا السبب القوي المباشر تزايد عبء خدمة الدين العام الخارجي وتناقص المعونات المالية العربية عن مستوياتها المنتظرة ، تتكامل الأسباب وتتضح الصورة .

وليس من المعقول الاستغناء كلياً عن القروض الخارجية ، لكننا ندعو بحماسة إلى استخدام هذه القروض في إعادة بناء الاحتياطي وقبول المشاريع التي توفر في المستقبل اتفاقاً بالعملات الأجنبية ، أو تدبر ريعاً بهذه العملات ، يمكن من الوفاء بالتزاماتها في مواعيد الاستحقاق .

دولة الرئيس ..

حضرات الأعيان المحترمين ..

في بداية الحديث عن البرنامج التصحيحي الذي تهنته الحكومة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، نجد اللجنة لزاماً عليها أن تذكر بحقيقتين :

الأولى : أن الأردن قد استغل إمكانياته المحلية والمساعدات المالية والقروض في تحقيق معجزة الخائبة ، وأسّس بنىة مجتمعية راسخة في ميادين التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والاسكان والاتصالات تصلح قواعد للانطلاق واستمرار الاستثمار من حيث توافر الكم وحان وقت

العناية بالكيف دون كلفة جديدة عالية ...

والثانية : أن أخطاء كبيرة قد وقعت ولا بد من تصحيحها ، وأن انحرافات حادة قد ظهرت ولا بد من تصويبها ... ولهذا سمي البرنامج بالبرنامج التصحيحي . ومن المعروف أن بعثة من صندوق النقد الدولي كانت ، وما تزال ، تزور الأردن في كل عام وتجري المباحثات والاستشارات مع السلطات الأردنية المعنية . فهل جاءت الأزمة مفاجأة للصندوق كما كانت صدمة لهذا الشعب الطيب ؟ أم أن الصندوق أعطى الضوء الأحمر وأثار بها مبكراً ؟ ان في تقارير بعثات الصندوق في الثمانينات الجواب الشافي عن السؤال . وهذا لو أمكن تزويد المجلس بنسخ من هذه التقارير .

ومهما يكن الأمر ، فقد أدى البرنامج التصحيحي وظيفتين :

الأولى : إعادة جدولة الديون التي توقف الأردن عن تسديد المستحق منها في نهاية سنة ١٩٨٨ ، وكان لا بد من التقاط الأنفاس واستمرار تدفق رأس المال من الدول الدائنة ،

والثانية : هي الحصول على قروض وتسهيلات مالية من الصندوق نفسه ومن البنك الدولي أيضاً ، والحاجة ماسة لهذه القروض والتسهيلات خصوصاً إذا استعمل الجزء الأكبر منها في تنمية الاحتياطي ..

وللصندوق اتفاقيته وشروطه وأغراضه ، ومنها ما يصلح جزءاً لا يتجزأ من برنامج تصحيحي أردني الصيغة والصفة ، أي أن بين البرنامجين نقاط لقاء وعوامل مشتركة متعددة ، بحيث يمكن أن يكون البرنامجان متكاملين ومتساندين ، إذا لم يتعنت الصندوق في فرض القيود والشروط على التحرك الأردني بالاصرار على تنفيذ التعهدات الواردة في نهاية خطاب النوايا المؤرخ في ١٣/٤/١٩٨٩ .

وإذا اهتم صندوق النقد الدولي بالشؤون النقدية ، وما اتصل بها من شؤون مالية أو اقتصادية ، فإن المسؤول الأردني لا يستطيع في وضع برنامج تصحيحي الاقتصاد على التفكير في هذه الشؤون ... ذلك أن له هموماً رئيسية أخرى منها :

معاناة الشعب وهبوط مستوى المعيشة لدى بعض فئاته دون خط الفقر والعزيمات مجلس التعاون العربي . والأمن الخارجي ، وهذه الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي .

هذه الأمور الجوهرية لا تدخل في حسابات الصندوق ولا يعيرها الوزن الكافي الذي تستحقه . أما صانع القرار الأردني ، فإن معاناة الفقراء ، والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والتضامن والتكامل مع الأمة العربية هو أجس نهاره وليله ، وفي طليعة أولوياته ... ولا تبقى المسألة مركزة على زيادة ٤٪ أو ٣٪ سنوياً في الناتج المحلي

الاجمالي ، أو زيادة الاستثمار بنسبة ١٪ منه ، أو توفير مائة مليون دولار في السنة ..

هكذا جاء الفصل

ان المسألة اكبر من ذلك بكثير .. لان التصحيح المنشود سيكون أسلوب حياة ، وفلسفة حكم ، ولبراس مسيرة ... واذا لم يس كذلك ، فان آثاره الايجابية ستعبد أو ستزول في لمح البصر ... وفي هذا الاطار ، تود اللجنة أن تنصب بعض الشواخص التي قد تنير البرنامج التصحيحي أو تفتيه :

أ- الحفاظ على الكرامة الانسانية ... والمشاركة الديمقراطية ... وممارسة الحريات والحقوق والواجبات ...

في ظل هذه الكرامة ، لا يجوز أن يبقى في هذا الوطن جائع ينام على الطوى ، وعليل يلتفت الدواء ، ومن لا يجد من يعتني به ، ان من واجب البرنامج ان يسعى في ازالة وصمة الفقر المدقع والحرمان المهين من جبين الوطن الناصع ... وليس هذا الحق انساني فقط ، لكنه حق سياسي أيضا ، يجب أن يشترك في ادائه القطاعان العام والخاص معا .

ب- والتكثيف مظهر من مظاهر البقاء والذكاء ،

ويتجلى هذا التكثيف في سرعة ادراك الحقائق وتقدير الظروف وتعريف المشكلة الراهنة واستشراف المستقبل وصنع القرار ... بما يضمن تجنب تجميع مشكلات الحاضر ومصاعبه الى المستقبل .

ج- ولا بد من التعشيف ، وفي هذا التوجه ، يصلح القطاع العام قدوة ومغلا يحتذى ، والتعشيف المطلوب تقتضك الزارات والشركات والأفراد المورسين والعزوف عن الاستهلاك البذخي والترفي والمفاخرة بالمظاهر التزيينية والادخار مطلوب من القطاع العام والقطاع الخاص لزيادة الادخارات والاستثمارات ، وليس هذا التعشيف مطلوباً من الفقراء والمحرزين لان دخولهم لا تخطي أثمان حاجاتهم الاساسية ومن أشد الأخطار على المجتمعات بروز الفجوة السحيقة بين الغنى والفقر .

د- وللانتاجية دورها الأكبر في التصحيح ، وهي واسعة الامكانات في زراعة الحبوب والأعلاف ، وتربية الأبقار والأبقار والدجاج اللحم ، واستصلاح الأراضي واستغلال المياه الجوفية والسطحية وتوسيع المراعي ... وهي ميسورة أيضا في استغلال الطاقات المظلمة في المصانع والبنادق ، وتأسيس صناعات متوسطة جديدة واستخدام التكنولوجيا في اعادة الانتاج لاغراض الاستهلاك المحلي والتصدير ...

يقال أن قرطاجنة قلبت مجتمعيها ، في وقت المحنة ، الى " مجتمع محاربين " أو " مجتمع متجعين محاربين " . بحيث لا يبقى عاطلون أو قاعدون عن العمل وهم قادرون عليه .

ويعزى تميز اليابان وتقدمها في التجارة الخارجية ، رغم شح مواردها وموادها الخام الى أمرين : الأول - مشاركة كل مواطن في سن العمل ، في الانتاج واجادته .

والثاني - الرفاق بين الأطراف المعنية بالانتاج ، فيمضي كل طرف بتنفيذ دوره في الاتفاق . يجب أن يكون الانتاج أو مساندته في الجهاز الرسمي المعيار الوطني للرضا عن الأداء .

هـ- والكفاءة عنصر أساسي في برنامج التصحيح ... وهي الكفاءة الادارية في القطاعين العام والخاص ... والأمانة واحترام القانون وخدمة الحق والعدل كلها شروط للقيادة الادارية ... كلانا شكاية من " الفساد المالي والتسيب الاداري " وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب . " ان مقادير القيادة الادارية لا تولى محسوبية أو استرضاء ... يجب أن تولى في ضوء الأداء المتميز والخبرة الناجحة والذكاء المخلص وفي نطاق مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء ...

و- والاستقرار النقدي حيوي في التصحيح ... فلن يقبل المواطنون على الادخار والمستثمرون على المجازفة الا في ظل استقرار نقدي متوسط المدى أو طويل المدى ... ولعل لاستقرار التشريع الضريبي ووضوح الدور نفسه في ازالة المخاوف وأسباب القلق على الادخار والاستثمار ...

ز- ولقد انفتحت بتأسيس مجلس التعاون العربي فرص واسعة ثمينة لا بد من اغتياها ، ليس في المجالات السياسية والأمنية فحسب ، لكن في المجال الاقتصادي أولاً ... وسرعة البحث واستكشاف الفرص واغتنامها مطلوبة جدا .

ح- وهذا يقودنا الى قضية تفعيل القطاع الخاص في استثمار هذه الفرص ... واطلاق العنان لمبادرات الفردية ، دون أي عائق أو قيد بيروقراطي ... وقد آن للقطاع الخاص أن يدرك بأن له رسالة تتجاوز تكديس الربح .. ان عليه واجبات نحو الوطن ، سياسية واجتماعية واقتصادية ...

... وكل مؤسسة تفض الطرف عن هذه الواجبات تتلاشى وتزول ... لكنها ستبقى مواظ حسنة اذا لم هذه خطوط عريضة ، قد يلمد بها برنامج التصحيح ... لكنها ستبقى مواظ حسنة اذا لم تفسر في حزمة من القرارات والاجراءات ، المتساقطة والمتراصة فيما بينها ، بحيث لا يهدم قرار ما يبيته قرار آخر ... ولا شك ، أن تأليف لجان مختصة ، دائمة الاعداد ، لكل شأن من هذه الشؤون وسيلة ناجحة لصنع القرار ...

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، للقرارات والاجراءات المستعجلة ، نمرض الفوصيات العالية :

١- توفير القسط الأدنى من دعم أسعار المواد التموينية لمستهلكية من خلال نظام البطاقات أو أي أسلوب آخر أكثر نجاعة .

٢- التوسع في المعونة الوطنية على أسس أكثر انتقائية وشعولا ، وكل تضيعة مالية في رفع المعاناة عن صدور المواطنين الأكثر فقرا تهدن ، ولها أسبقية على كل نشاط آخر

ويمكن رصد وزارة التنمية الاجتماعية بعدد جديد من الموظفين لهذا الغرض ، أو تلهمهم من دوائر لا ينتجون فيها شيئا ، وتجنيد الجمعيات الخيرية في هذا السبيل .

محضر الجلسة السابعة

- ٣- تخفيض أعداد العمالة الوافدة على أسس العمل للمواطنين أولاً ،
ومعالجة بطالة المعلمين في جذورها ومنابتها ...
- ٤- تحقيق قدر أكبر من الترابط والتناغم بين تنمية القوى البشرية وفرص العمل المتاحة ...
- ٥- بيع انتاج المرافق العامة ، كالماء والكهرباء والمواصلات ، بسعر لا يقل عن الكلفة الجارية
والرأسمالية للوحدة مع ضبط هذه الكلفة ، وزيادة السعر بزيادة حجم الاستهلاك .
- ٥- تأجيل المشاريع الضخمة غير المنتجة وفي ميادين الخدمات الى اشعار آخر ...
- ٦- متابعة الانتاج الزراعي والحيواني ، لا سيما المواد الغذائية ، وتشجيع المواطنين على
المشروعات الفردية الصغيرة .. وحماية المياه السطحية في الأزرق وحسن استثمارها
للانتاج الزراعي .
- ٧- وضع الخطط التنظيمية للمدن والقرى بما يفي الأراضي الزراعية من خطر الزحف العمراني
وايجاد حل سريع لتفتت الملكية الزراعية .
- ٨- العمل مبدأ الموازنة المتوازنة ، بعد احتساب المساعدات المالية الخارجية ... والتوقف كلياً
عن الاستدانة من البنك المركزي ، بعد أن قررت وزارة المالية ، مشكورة ، التوقف عن
الاقتراض من البنوك والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ...
- ٩- العودة الى فرض ضريبة الشركات ، وإضافة أرباح الأسهم الى الدخل الشخصي ، لئلا يدفع
المساهم الصغير النسبة نفسها من الضريبة التي يدفعها المساهم الكبير ... ان في هذه
المساواة مخالفة لروح الدستور . وفرض ضريبة مبسطة على الدخل المتأتي من الخارج مع
مراعاة عدم ازدواجية الضريبة .
- ١٠- بيع الأسهم التي تملكها المؤسسة الأردنية للاستثمار تدريجياً واستغلال الحصة في
تأسيس صناعات مجدية تستوعب قدرأ أكبر من العمالة لتخفيف حدة البطالة .
- ١١- تعزيز كفاءة القضاء ونزاهته وسرعة البت في القضايا المعلقة .
- ١٢- عرض الاتفاقات حول إعادة جدولة القروض مع الحكومات في نادي باريس على مجلس
الامة ، حسب التفسير الحالي للدستور .
- وما دامت الحكومات نفسها قد كفلت القروض المصرفية التجارية التي أعيدت جدولتها في
نادي لندن ، فلا يجب أن يكون هناك مانع من عرضها على مجلس الامة .
- ١٣- ترشيح الاتفاق الرأسمالي على السلع نصف المعمرة كالسيارات والحاسبات والالكترونيات
والأثاث الزفير ، لان مخصصاتها تتركز في كل موازنة ، وكان الحاجة اليها تتجدد في كل
عام .
- ١٤- تخصيص حقوق الخزينة ، دون هواة ، وبالتعاون مع ديوان المحاسبة

- ١٥- البحث المستمر في إيرادات جديدة لا تتحمل أعباءها الطبقات الأقل حظاً ، وعن ميادين
التوفير في النفقات الجارية وضبطها ، وأن تجري مراجعات دورية للاداء - المالي ،
بالإضافة الى الوقفة السنوية عند قانون الموازنة .
- ١٦- أما وقد وجد البنك المركزي ، سعر التبادل للدinar ، فان من الخير العودة عن تعويم أسعار
الفائدة . وإذا لم يكن بد من هذا التعويم لتشجيع الادخار ، فان من الضروري متابعة آثار
التعويم على الاستثمار مع تقليص الهامش بين الفوائد المدينة والدائنة .
- ١٧- اصدار تعليمات جديدة لمراقبة العملة الأجنبية ، تتوجه خصوصاً وشروعها للجهاز
المصرفي وللمواطن نفسه ليلهم حقوقه ويتصرف على أساسها .
- ١٨- فرض إعادة نسبة (٥٠ ٪ مثلاً) من حصة تصدير الانتاج الزراعي بواسطة الجهاز
المصرفي .
- ١٩- تنقية الجهاز المصرفي بمقتضى احكام قانون البنوك وقانون الشركات ، وكبح التوسع في
التسهيلات الائتمانية .
- لقد اكتشف سوء الادارة في بنك البتراء منذ ١٩٨٢ ، واستمر طوال السنوات ، ودكت
تقرير التدقيق الأخيرة أن خسارة البنك بسبب التعاليل والعبث والسرقة وتبديد أموال
المردعين ستتراوح بين (٢٢٠ الى ٢٥٤) مليون دينار . ليس من الحق أن يتحملها البنك
المركزي أو المال العام أو الشعب ، وبسبب ضخامة هذا المبلغ تري اللجنة وجوب ما يلي :
- (أ) ملاحقة كل جهة أو فرد أو مسؤول ساهم في تسبب المشكلة .
- (ب) المتابعة القانونية بكل الوسائل لاسترداد كل ما يمكن استرداده من الأموال
الملقودة .
- (ج) دراسة كل امكانية مشروعه لتخفيض ما يتحمله البنك المركزي من هذه الخسارة .
- (د) الامتناع عن دفع أى استحقاق مطلوب من بنك البتراء غير منبر تبريراً كاملاً
بمستندات شرعية وبصورة مؤكدة .
- (و) التفاوض لتخفيف عبء كل التزام مطلوب من البنك لادنى حد ممكن لتخفيف
الأعباء عن البنك المركزي والمال العام .
- ٢٠- ولجميع الأغراض ، يجب تأسيس نظام شامل متكامل للمعلومات لتقويم الانجاز
في سبيل التصحيح وإعلان أرقامه دورياً على الملأ ، وتفسير النتائج موضوعياً وبدقة .

مكتبة البرلمان

دولة الرئيس ..

حضرات الأعيان المحترمين ..

ان قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ والجداول الملحقة به موضوعة ومدروسة بمنهجية علمية وشعور بالمسؤولية . وللحكومة الشكر على هذا التوجه . وبما لا ريب فيه أن محدودية الموارد المالية لم تترك سوى فرصة ضيقة لخدش سطح المشكلات الراهنة ، كالفلاء وتخفيض سعر الدينار والبطالة والسلف الاستثنائية . وفي مقارنة لاهماد الموازنة ، بالارقام المطلقة ، لسنة ١٩٨٨ وهي سنة الأزمة ، ولسنة ١٩٩٠ ، وهي فاتحة التصحيح ، نجد أن الفرق الوحيد هو زيادة الإيرادات المحلية ، في موازنة ١٩٩٠ ، يبلغ يقرب من (٢٠٠) مليون دينار ، وزيادة النفقات الجارية بمثلها وتنتج جزء من هذه الزيادة عن فروقات تخفيض الدينار . ومن المصادفات المالية أن العجز قبل التمويل في موازنة ١٩٨٨ ، هو (٣٦١٣) من ملايين الدنانير ، وهو (٣٦١٧) من ملايين الدنانير في موازنة ١٩٩٠ . وهناك نقطة مضيقية هي أن العجز الأول شكل نسبة (٢١٪) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٨ ، وأن العجز الثاني يشكل نسبة (١٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي المقدّر لسنة ١٩٩٠ .

وان دكت المقارنة على شيء ، فإنها تدل على أن هامش المبادرة والمناورة في وضع الموازنة لمعالجة المشكلات الراهنة أصبح ضيقاً ومحدوداً جداً . ولكن نظام مالي قوي مستمره ، فلا يتصاح للتغيير الثوري ، ولما يجرى تصحيحه بالتطوير التدريجي العارف بأهدافه والجاهد في العمل على بلوغها .

وفي الختام ، تؤيد اللجنة المالية ما ورد في قرارات مجلس النواب حول ما يلي :

- ١- التخفيضات والتخصيصات والزيادات والمناقصات بين فصول الموازنة كما أقرها مجلس النواب .
- ٢- اخضاع موازنات المؤسسات العامة لدراسة مجلس الأمة وموافقتها ، وإعادة النظر في استقلالية بعض هذه المؤسسات ودمجها أو اعادةتها الى حظيرة الوزارة المختصة .
- ٣- رفض أي قانون ملحق بقانون الموازنة العامة اذا تم الصرف بمقتضاء قبل موافقة مجلس الأمة عليه .
- ٤- العمل بقانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ الى أن يعدل وينقح . ويقترح أن يشمل هذا القانون جميع النصوص المعادة والمكررة في قوانين الموازنة . ومنها نص منقول حرفياً عن الدستور ، ومع ذلك يجرى التصويت عليه في كل عام .

وفي ضوء هذا كله ، توصي اللجنة مجلسكم الموقر بالموافقة على قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ ، كما ورد من مجلس النواب ، وعلى توصياتها الواردة في هذا القرار .

ونتمنى للحكومة وأجهزتها النجاح والتوفيق في التطبيق ، لأن في نجاحها مصلحة الشعب وخير الوطن .

ونحيي القوات المسلحة ، والأمن العام ، ونزجي لهما خالص الشكر وبالحق التقدير وعميق الفقه ببسالتهما وشجاعتها في الدفاع عن حامي الوطن والنظام العربي .

وأخيراً ، وليس آخراً ، نرفع الى قائد المسيرة ورائدها جلالة الملك الحسين المعظم ، أسى آيات الولاء والوفاء وأصدق مشاعر الامتنان والعرفان ، لما يحض أسرته الأردنية من حب ورعاية وتوجيه .

سائلينه تعالى أن يحفظه ويرعاه ويسدد خطاه .

انه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أمين عام مجلس الأمة

هاني خير

١٩٩٠/٢/١٩

" اللجنة المالية "

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي المقرر ، والآن جاء دور الأخيرة الأعيان من يريد أن يناقش مشروع قانون الموازنة وما تضمنه تقرير اللجنة من توصيات ، سجل يا أمانته العامة إقرأ الأسماء .

يا سيدي مع حفظ الألقاب :-

السيد الأمين العام

١ - أحمد عبيدات

٢ - بهجت التلهوني

٣ - كامل الشريف

٤ - اسحق الفرخان

٥ - حسني عايش

٦ - ليلى شرف

هنا حصة الفصل

٧ - محمد رسول الكيلاني

٨ - نواف القاضي

٩ - حمد الفرخان

١٠ - جعفر الشامي

١١ - أمين شقير

١٢ - خلف أبو نور

١٣ - برجس الحديدي

١٤ - نجيب الرشيدان

١٥ - بشير الصياغ

دولة رئيس المجلس

أعطيني نسخة . والآن نبدأ باسم الله الرحمن الرحيم دولة الأستاذ أحمد عبيدات .

دولة السيد أحمد عبيدات

سأقتصر كلمتي على موضوعين رئيسيين ، حيث يناقش الموضوع الأول بعض الأرقام التي تتعلق بنسب النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة تكاليف المعيشة والاستهلاك ، والزيادة السكانية وعلاقة هذه الأرقام بعضها واضعين نصب أعيننا ان الأرقام وحدها ليست مقصورة لذاتها ، ولكن هناك إنسانا هو المقصود . لأنه المحور والاساس والهدف . بينما يتركز حديثي في الموضوع الثاني على مشكلة البطالة باعتبارها الموضوع الأهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - حضرات الأخوة الاعيان .

لم تشهد موازنة حكومية اهتماما شعبيا مثلما شهدت موازنة عام ١٩٩٠ . ويعود السبب في ذلك ، إلى استيقاظ المواطنين على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الأردن حاليا ، بعد مرحلة التراجع الذي تعرضت له الأنشطة الاقتصادية والؤسسات المختلفة وما آل اليه الوضع المالي للخزينة ، وتنامي حجم المديونية الخارجية وانعكاس آثار هذا التراجع على القطاعات كلها بأشكال مختلفة . أما السبب الآخر لهذا الاهتمام فمرده اشتتات الحياة النيابية الكاملة بعد طول انقطاع ، حيث أصبح اداء الحكومة ومجلس الأمة بشقيه مرصودا . دولة الرئيس - حضرات السادة الاعيان ... اذا استعرضنا النقاط الرئيسية لبرنامج التصحيح وما يؤمل

منه خلال السنوات القادمة ، لتجاوز آثار الاختلال الاقتصادي ، فإننا نجد معظمها تنصب على تحقيق جملة من الأهداف من أهمها : تخفيف الاستهلاك ورفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، وزيادة الاستثمار والصادرات ، وزيادة الإيرادات المحلية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي سنويا وحتى عام ١٩٩٣ ، مع استمرار العمل بالسياسات المالية والتقيدية المطبقة . ومع إيماني بسلامة هذه الأهداف وتقنياتي المخلصة بأن يوفق الله الحكومة لتحقيقها ، فإن لدي ملاحظات تتعلق ببعض الركائز والأرقام والنسب التي وردت في خطاب الموازنة لما تقله من دلالات ، ولما لها من صلة ببرنامج التصحيح وأهمية في تقييم هذه الموازنة .

أولا : لقد ورد في التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٨٨ ، الصادر في عام ١٩٨٩ ، أن نسبة التراجع في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة وبالأسعار الثابتة ، بلغت عام ١٩٨٨ (٠.٥٪) وبلغت هذه النسبة بسعر السوق وبالأسعار الثابتة (٠.٣٪) ، بينما جاء في خطاب الموازنة الذي نحن بصدد مناقشته ، أن هذه النسبة قد بلغت (٣٪) فقط . ونظرا لما لهذا الأمر من أهمية في النتائج ، أرجو أن توضح لنا الحكومة الموقرة ، ما هو الناتج المحلي الاجمالي الذي تراجع بهذه النسبة ؟ وكيف يمكن إزاء هذا التفاوت الواضح ، أن نحقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٣٪) سنويا بالأسعار الثابتة .

ثانيا : ترى الموازنة أن دخل الفرد سيبدأ بالارتفاع التدريجي ابتداء من عام ١٩٩٠ ، فكيف نتوقع هذا الارتفاع ونحن نعلم بأن نسبة الزيادة السكانية عندنا هي (٣.٤٪) ، بينما نسبة النمو الحقيقي المخططة للناتج المحلي الاجمالي في الموازنة هي (٣٪) فقط؟

ثالثا : يقل خطاب الموازنة ، أن "تكاليف المعيشة" قد ارتفعت بنسبة (٢٥.٧٪) في عام ١٩٨٩ ، وسترتلع بنسبة (١٢.٥٪) عام ١٩٩٠ لتصل الى (٧٪) عام ١٩٩٣ . ويعني هذا انخفاض القوة الشرائية للدينار بحوالي (٣١٪) خلال السنوات الأربعة القادمة ... وانخفاض يبلغ في مجموعة (٤٥٪) خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ . بعد أن استبعدت الحكومة فكرة زيادة الرواتب والأجور ، وهي مخقة في هذا ، ... فهل يعني ذلك ، القبول بتدني مستوى المعيشة بمستوى الانخفاض الذي أشرنا اليه ؟

رابعا : لا أشترك اخواننا في الحكومة الاعتقاد ، بأن الحد من الاستهلاك وتوجيه المدخرات التي ستتولد نتيجة ذلك لزيادة الاستثمار التصديري ، يمكن اعتباره الركيزة الأولى لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني وإقالته من عثرته لسبيين ، - أولهما هو عدم أولوية تمويل الاستثمار التصديري في إطار هذا المفهوم ،

هكذا عند الدول

أما الثاني فيتمثل بتغيير السلوك الاستهلاكي للمواطنين ، حيث أن هذا الأمر لا يتم عادة بهذه السهولة ، بالإضافة إلى أنه يحتاج إلى وقت طويل لا يمكن أخذه في الاعتبار أن زيادة الضرائب والجمارك والرسوم الأخرى ، واستمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالصورة التي تتم بها حتى الآن ، سيؤدي حتما إلى نوع من التخفيض في الاستهلاك ، لن يتم على حساب الفقراء في ماكلهم وملبسهم وسكنهم . فإذا ارتفعت الأسعار نتيجة للإجراءات التي أشرت إليها ، فلا بد أن تخفيض كميات السلع والخدمات التي سيحصل عليها المواطن مقابل دخله ، وعندئذ يتمثل (الادخار) بزيادة إيرادات الدولة ، وزيادة الأرباح التي هي فائض التشغيل والسؤال الذي يطرح نفسه هنا .. هل تنوي الدولة تحويل إيراداتها التي تتحقق نتيجة لتلك الإجراءات ، لتمويل الاستثمار التصديري وكيف ؟ وإذا حولت هذه الزيادة فعلا لتمويل هذا الاستثمار التصديري ، فحين تقع في موازنة عام ١٩٩٠ التي بين أيدينا ؟ وأبعد من ذلك هل تتوقع الحكومة فعلا أو تأمل من القطاع الخاص ، أن يحول فائض التشغيل عنده لتمويل الاستثمار التصديري ، بالرغم من أن توقعات الطلب المحلي لم تكن مشجعة أصلا قبل إعلان هذه الموازنة ؟ وربما ستراجع في ضوء المعطيات والتوجهات الحالية بعد اتضاح بنودها .

دولة رئيس - حضرات السادة الأعيان - انني على يقين بأن تأثير تخفيض الاستهلاك ، لا يمكن أن يكون قد غاب عن بال المخطط ، فالاستهلاك جزء رئيسي من الطلب على الانتاج المحلي ومحدد له . لكنني أرى أن زيادة الانتاج المحلي ليتناسب مع الاستهلاك ، وسيلة أفضل لحل المشكلة القائمة من تخفيض الاستهلاك ليتناسب مع الانتاج ، ونحن نعلم بذاته أن تخفيض الاستهلاك يعني تخفيض الطلب فتخفيض الانتاج .. ولا أظن أن المخطط أراد من المواطن أن يدخر قبل أن يحصل على دخل يدخر منه .

أما في ما يتعلق بعدم أولوية زيادة الاستثمار التصديري ، فيعود السبب في ذلك إلى عدم قناعتي بأن تدني الاستثمارات التصديرية ، كان وراء تهجم صادقاتنا من الصناعة في الماضي أو في الحاضر ، بل أن السبب الأهم يمكن في أن عددا كبيرا من هذه الصناعات ، لا تستخدم كامل طاقتها الانتاجية لعدم وجود أسواق كافية ، وليس هناك مبرر لزيادة الاستثمار التصديري ، إذا لم يتحقق التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية لهذا القطاع . ومن الأولى والحالة هذه ، أن ندعم التصدير وأن نشجع المواطن في نفس الوقت ، على زيادة استهلاكه من الانتاج المحلي ، لتشغيل تلك الصناعات واستغلال ما لديها من استثمارات معطلة وتشغيل جزء من العاطلين عن العمل ، بشرط أن لا نترك التسويق الخارجي في هذه الحالة بيد فئة من الوسطاء اساموا كثيرا . وقد لمسنا ما أحدثته ممارساتهم من أثر سلبي على الصناعة الأردنية .

وما دمتنا بحاجة إلى زيادة الصادرات للحصول على العملات الصعبة ، فلماذا لا نركز أولا على ما هو مضمون ، إلا وهو سوقنا المحلي ، وتوفير العملات الأجنبية بالانتاج ما يحل محل المستوردات التي تثقل كاهلنا ؟ لقد صرفنا على الاستيراد في السنوات العشر التي مضت منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٨ ، بالمعدل ما

مقداره (١٣٨٠) مليون دينار سنويا .. أوليس هذا سببا كافيا لأن نتوقف عن استيراد السلع النهائية وما أمكن ، ونستورد فقط المواد الخام ونصنعها عندنا !!! وبذلك يمكننا توفير جزء كبير من التزامتنا بالعملات الأجنبية ، وتعزيز قوة الدينار الأردني .

خامسا : دولة الرئيس - حضرات السادة الأعيان ... أعتقد أنكم تشكركونني الرأي بأن مشكلة البطالة هي المشكلة الرئيسية في الأردن ، وهناك إجماع على أنها غدت أم المشاكل وبؤرة الخلل الاجتماعي في بلدنا ، ومصدر كثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى . فهي لا تلد الأمر مزيدا من البطالة ، وإضعاف القوة الشرائية ، وضرب الانتاج ، والزام من ادخر في السابق لاتفاق مدخراته على الاستهلاك . وكنت قد أشرت إلى ضرورة وضع خطة لمعالجة مشكلة البطالة ، وموازنة لخطط التنمية ، وقد أكدت على هذا المطلب أثناء مناقشة خطاب الموازنة في نهاية عام ١٩٨٥ ، إلا أن رد الحكومة في حينها جاء سلبيا .

دولة الرئيس - حضرات الأعيان المحترمين :-

* تشير الاحصاءات المعتمدة بأن عدد العاطلين عن العمل ، قد بلغ في نهاية العام الماضي حوالي (٩٤) ألف أردني ، وأن أكثر من ثلثي هؤلاء تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٩ عاما ، وأكثر من ٥٠٪ منهم لم يسبق لهم أن عملوا ، فقد خرجوا إلى الحياة العملية ، وليس أمامهم سوى الاحباط المتفعل بعدم حاجة المجتمع إليهم ، وضرورة استمرار آخرين بتمويل احتياجاتهم . فإذا علمنا بناء على ما هو موجود حاليا في قطاع التعليم مختلف مستوياته ، أن مجموعة مائتي ألف أردني تقريبا يتوقع دخولهم إلى سوق العمل حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، تهدد لنا عندها أهمية هذه المشكلة ومدى تشعبها وخطورة أبعادها .

* ولا يبراز أولوية هذه المشكلة ومركزيتها بين أهدافنا الرئيسية في المرحلة القادمة ، فإن العودة إلى الأرقام والاحصاءات الموثوقة ، تبدو أكثر واقعية لأغراض المعالجة الصحيحة . إذ أن نسبة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يراها برنامج الإصلاح الاقتصادي وتراها الموازنة ، على افتراض تحقق التوقعات ، ولأن تكون كافية لتوفير فرص التشغيل المطلوبة ، فزيادة الناتج المحلي بنسبة (٣٪) سنويا ، سيوفر في أحسن الحالات حوالي مائة ألف فرصة عمل أو أكثر بقليل حتى عام ١٩٩٣ . مما يعني أن نسبة البطالة المتوقعة ستصل إلى حوالي ٢٦٪ من القوة العاملة الأردنية .

ونلخص من ذلك كله إلى ما يلي :-

١ - أن الأساس في التعامل مع قضية البطالة ، لا بد وأن يستند إلى تخطيط شامل للقوة البشرية ، وأن يرتبط بعملية الانتاج وزيادته ، خاصة وأن تدفق أعداد متزايدة إلى سوق العمل ، سيستمر والأعوام طويلة قادمة ، وستتضمن مدة أطول قبل أن يستقر عددا هيكلا السكان .

هكذا من الخط

عصر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

٢ - ان مشكلة البطالة لا تحل بتوظيف أعداد إضافية أخرى في القطاع الحكومي ، فإننا بذلك نزيد البطالة المتقنة ، خاصة وان انتاج العاملين في هذا القطاع ، لا يصلح في أغلب الأحيان للتسويق والحصول على إيرادات لتمويل نفقات القطاع نفسه . كما أن المشكلة لا تحل باستخدام القوة البشرية في قطاعات تتناقص إنتاجيتها منذ سنوات فهذا النوع من التشغيل لا يعني زيادة في الانتاج ، بل توزيع للعمل الموجود على إعداد أكبر من العاملين .

٣ - لا يمكننا أن نطلب من المواطنين أن يشدوا الأحزمة على البطون ، قبل أن تصبح فرص العمل متاحة ، وترتفع عوائد عناصر الانتاج . وقد رأينا من تجارب الدول المختلفة ، كيف ومتى يستجيب الشعب الى السياسات التي تشرف ضمن أهداف واضحة وبرامج زمنية . واعتقد بالمقابل ، بأن شد الأحزمة على البطون متمثلاً بزيادة في الاسعار بنسبة (١٠٪) مثلاً ، مع إيجاد فرص عمل حقيقية وتشغيل العاطلين عن العمل ، سيؤدي الى خلق قوة شرائية إضافية تبعث الحركة في السوق المحلي ، هو أقل ضرراً في رأيي من ازدياد البطالة بنسبة (١٠٪) في غياب فرص العمل وانعدام التشغيل . وعندما تصبح قادرين على انتاج السلعة المنافسة في السوق المحلي والأسواق الخارجية ، فسيكون بإمكاننا تسويق هذا الانتاج الى الجهات التي كانت تغطي عجزنا ، وسيكون بإمكاننا كذلك ، احلال جزء من المستوردات وتوفير جزء من العملات الأجنبية التي تنقصنا لتمويل الاستيراد ، والحصول على عمولات صعبة مقابل ما تصدره ، وهكذا نتهي احتياطاً يمكننا في مختلف الظروف تهمب هزات جديدة فلا يتعرض دينارنا لأزمة ثقة أخرى .

٤ - ان لدى قوتنا المسلحة إمكانات كبيرة وطاقت انتاجية لا يصح اغفالها أو التعامل معها بعزل عن الخطط المركزية للدولة ، إذ يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل ، واستثمارها في مشاريع انتاجية ضمن خطة منسقة تشارك فيه القطاعات المختلفة . وإذا توفر فرصة حقيقية لمثل هذا التوجه ، فستكون له نتائج ايجابية بعيدة المدى على اقتصاد البلد وتعزيز قدراته في حقول عديدة ، وفي مقدمتها خلق قاعدة صناعية علمية ، وتدريب كوادر خدمة العلم بما يؤهلهم لاداء أفضل داخل القوات المسلحة ، ويعطيهم القدرة على الانخراط في الحياة المدنية عند خروجهم اليها . يضاف الى ذلك ما يمكن تحقيقه في مجال توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج فيها ، عن طريق استخدام الآليات والمعدات المتوفرة لدى الجيش في بناء سدود ترابية للمياه في المناطق الشرقية ، وفتح الطرق الزراعية في محافظات المملكة .

٥ - وأخيراً - فان للحكومة دوراً أساسياً في أخذ زمام المبادرة ، وطرح مشاريع انتاجية جديدة ، ويمكن أن تشارك فيها القطاعات كلها في المراحل الأولى ، حتى تقف هذه المشاريع على أقدامها ، ثم تنسحب الدولة منها وتتركها للقطاع الخاص ، خاصة وأن مسألة فرز الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص في بلد كالأردن ، تحتاج الى وقت طويل كما تحتاج الى انضاج ظروف تساعد على تسوية أو تحديد تلك العلاقة من خلال التطور الطبيعي وبشكل تدريجي ، وما زالت هناك دول ومؤسسات ووسائد قديمة عربية وغير عربية يمكن أن تقول المشاريع الجديدة اذا توفرت لها الثقة ، وحصلت لديها القناعة بجديتها تلك المشاريع والتمارن نحوها ، ويقطع النظر عن مدى اتفاق مع تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان ومخالفتي

عصر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

لبعض النقاط التي اوردها التقرير أو موافقتي عليها ، فلا يعني الا ان أؤمن الجهد الموصول الذي بذلته اللجنة في إعداد . وأرجوا الله مخلصاً ان يفرج أخواننا في الحكومة الموقرة ، القدرة على القيام بمهمتهم الجليلة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

احمد عبيدات

١٩٩٠/٢/٢١

دولة الأستاذ بهجت التلهوني .

دولة رئيس المجلس

دولة السيد بهجت

التلهوني

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله

لا يمكن لمن يقرأ ويتبع ثلاثة تقارير اللجنة المالية ويتلخص ما ورد به ان يمر به دون ان يدون الشكر الجزيل لأعضاء اللجنة جماعة والفراداً ، ويقدر لهم تعمقهم في الماضي بعشر سنين خلت ليضعوا التقرير والنواحي للناظر والمستقبل ، وقد كنت وأنا اتصلح التقرير والنواحي انتقل من روضة اقتصادية ، الى روضة فكرية قومية ، الى مأساتنا الفلسطينية عام ١٩٤٨ الى مسيرتنا التصحيحية الاقتصادية كل ذلك عاجلة اللجنة ، برعي وحوار ونقاش مع المسؤولين من وزراء وغيرهم .

وخرجت بتوصيات ، ارى بعضها منطقيات يصلح للأخذين ، وقد خرجت اللجنة المالية على الفناء والتقرير على قرار اللجنة المالية لمجلس النواب والحوار الديمقراطي الذي جرى بين النواب ورئيس الوزراء ، وهذا مما يفتي مسيرتنا الديمقراطية وهما وحكمة وتجربة . وحيث ان اللجنة المالية الكريمة قد اوصت وأولت بما قدمته لمجلسنا ولم تهق فائض من قول فاني اوافق على توصيتها بالمراقبة على مشروع قانون الموازنة والسلام عليكم .

١٩٩٠/٢/٢١

هكذا منه الأول

دولة رئيس المجلس
السيدة ليلي شرف
مجلس الأعيان
١٩٩٠/٢/٢١
ليلى عبد الحميد شرف

لعل من أصعب مهمات أية حكومة ورثت وضعاً كالذي نحن فيه أن تضع موازنة للدولة ، تعالج الأزمة ، تشد الحزام تؤمن حاجات الوطن ، تستجيب لمعاناة المواطنين وتحافظ على مصداقية البلد الدولية من التعامل المالي.

ولعل أصعب من ذلك كله تحديد الأولويات لمثل هذه الموازنة ، فالدول ، كل الدول تحتاج الى مراجعة لأولوياتها بين حين وآخر لتتوازن عملية التنمية والتطور فيها .

وتتخذ هذه المراجعة عندنا اليوم أهمية خاصة لأن للتنمية متطلبات ملحة تتسابق في الحصول على موقع على سلم الأولويات في إطار الموارد المحدودة والامكانيات المقيّدة .

في ظل هذه الأوضاع يكمن الخطر : إذ يعظم الإغراء في أن تقدم المجالات ذات الطبيعة الآتية لأن ضغوطها أشد على العمل اليومي للمسؤول ، وتؤجل القضايا الأبعد أثراً وقد - تكون أهم أحياناً ، لبناء أسس المسيرة التنموية ، لأن نتائجها ليست فورية . وتبرز هنا ضرورة التغيير الجذري في أساليب التنمية وطرق توجيه الاتفاق إليها ، وإيجاد الحلول الأنجح للمشكلات التي تراجمها .

أول ما يتبادر الى الذهن في هذا المجال قضية التنمية الاجتماعية :-

لقد انشئت وزارة التنمية الاجتماعية في مطلع الثمانينات لتكون أفترافاً جذرياً مع فلسفة العمل الاجتماعي التي كانت سائدة قبل ذلك الوقت والتي كانت متمثلة "بدائرة الشؤون الاجتماعية" في وزارة العمل .

وهذا الأفتراف كان يعني أن تصبح الشؤون الاجتماعية عملية تنمية شاملة تتصل بالتنمية الاقتصادية مكملة وافية من الفترات والاختلالات التي قد تخلقها التنمية الاقتصادية ، إذا ما سارت وحدها .

وبعد أن سارت اندفاعاً التنمية الاجتماعية بشكلها الجديد بضع سنوات أخذت تتعثر شيئاً فشيئاً وانكشأت مجالتها الى ما كانت عليه في السابق فلم نستطع أن نعقي جيوب الفقر أو أن نحد في الهجرة من القرية الى المدينة أو أن تدفع مسيرتنا التنموية في رزمه واحد اقتصادياً - اجتماعياً لا يسبق أحد إبعادها الأخرى.

أن التقليس الكبير في النفقات الرأسمالية الذي حملته الموازنة يفرض اللجوء الى الطرق والأساليب الحديثة المبنية على الدراسات العلمية والتجارب الرافعية والابتعاد عن الأساليب التي لم تود بنا الا الى الابواب المغلقة ،

لكي يكون الاتفاق استثمار في التنمية يعود علينا بالفائدة البعيدة المدى بدل أن يكون اتفاقاً قد يتجاوز مع الضغوط الآتية لكنه يذهب هدراً . فلا يكفي مثلاً أن تخصص الموازنة مبالغ معينة لفتح مركز معوقين هنا ومركز أخذاً هناك أو مكاتب جديدة تسمى مكاتب للتنمية الاجتماعية فالتنمية الاجتماعية ليست عيادات صحية

يزورها المريض كلما احتاجها ويجب ألا تكون مراكز يزورها المواطن لتلقي الاحسان والمساعدة المالية التي تبكفي حاجته المؤقتة . ان الترجمة العلمي في التنمية الاجتماعية هو استنفار افراد المجتمع المحلي الذي توجه اليه هذه التنمية لتحديد مشاكلهم بأنفسهم وبشكل جماعي وطرح الحلول الممكنة لها ومناقشتها والوصول الى خطة عمل متكاملة يشارك فيها كل منهم بدوره في الانتاج والاعاش . والتنمية الاجتماعية الحديثة تشجع قيام الصناعات المنزلية والمشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية الصغيرة والمبادرات التنموية والثقافية الفردية لكي تجعل في المجتمع المحلي نواة حية في مجتمع نام متطور وهي تعمل في خط واحد مع التنمية الاقتصادية لتسهم بتسليطها في توفير العمل المنتج للمواطن على ارضه وتقلل في نسب البطالة وتساعد في ابقاء الانسان في قريته او حيه انساناً منتجاً.

نقول هذا ، سيدي الرئيس ، لكي نؤكد على ضرورة وضع التنمية الاجتماعية بمفهومها الحديث على سلم أولويات المرحلة الحالية رديفاً ملازماً للتنمية الاقتصادية التي قد تستأثر باهتمامنا.

صحيح أننا بحاجة ماسة وملحة للحلول الآتية السريعة في ظروف مثل ظروفنا كالجوء الى صندوق المعونة ومكاتب التشغيل ، لذلك قد يساعد في التخفيف في أزمة المحتاجين ويعينهم على تخطي المرحلة الحالية ، لكن لا تغني عن التنمية الاجتماعية التي تفسح في مجال الانتاج الفردي والتي هي رديف اساسي لجهد القضاء على الفقر والبطالة والهجرة الى المدينة ، واعادة التوازن الى مجتمعاتنا وتوزيعنا السكاني ، وترسيخ جذورنا في أرضنا ، وتعين على بدء توجه جديد عند المواطن نحو الاستقلالية والمبادرات الاقتصادية زراعية كانت ام صناعية بعد ان كان الترجمة في اكثره نحو الوظيفة .

سيدي الرئيس

ان الترجمة الاساسي للدولة اليوم يجب ان يكون نحو التأسيس التين لنقل مجتمعاتنا من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع الانتاج وعندما نقول مجتمع الانتاج لا نقصد المشاريع الكبيرة الباهرة المركزة في مناطق معينة وحدها ، بل ان يصبح الانتاج في خلايا المجتمع بمختلف مستوياته ومناطقه لأن هذا وحده يستطيع ان يولد فرص العمل على انواعه ويساهم بقدر في ازالة البطالة والقضاء على الفقر ، الخطر الداخلي الاول على استقرارنا . لقد اصبح واضحاً في التجارب العلمية ، واكثر من اي وقت مضى ان الديمقراطية السياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالديمقراطية الاقتصادية هي لا تشمل فقط شعار العدالة الاجتماعية بمعنى عدالة التوزيع بل العدالة في تكافؤ الفرص للعمل والانتاج .

هذه الاولوية الملحة للإنتاج ترتبط بهما آخر خطير يهدد الاهتمام به في ترتيب أولوياتنا : فالتنمية المكثفة الملحة اذا لم تراعى فيها مقاييس وقواعد ضارمة قد تؤدي الى جوع على الطبيعة واستنزاف لمواردها ، لذلك قرر الى صدر أولويات العالم اليوم ما يسمى « بالتنمية القابلة للاستمرار » . واللجوء الى الحلول السريعة تحت ضغط الساعية قد تؤدي الى كوارث طبيعية واقتصادية ثم انسانية . ولن اظيل في هذا المجال الا بكلمتي ان اعرض امامكم مثلاً عن كيفية الهدر لمصادر الطبيعة عندنا واللجوء الى الحلول القزمية السهلة .

مكتبة الأصيل

لقد بدأنا منذ زمن الاعتماد على مياه "واحة الأزرق" لضخ مياه الشرب إلى العاصمة ولم نكتف بهذا الاعتماد ، وهو امر طبيعي لاستغلال المياه حيثما وجدت ، ولكننا أصبحنا شبيهاً قشينا نضج في تلك الواحة كميات أكثر بكثير من كميات المياه التي تفيدنا حتى أصبحت معرضة للتلوث بل والجفاف وقد نفقدها بعد حين ليس بالبعد إذا لم نوقف هذا الجور على مياهها ونعيد التوازن بين الضخ منها وتغذيتها . ويقابل ذلك فلدننا سد الملك طلال الذي انفق على اقامته حوالي ٣٤ مليون دينار وهو يتسع في حده الأعلى لستة وثلاثين مليون متر مكعب في المياه ، لكنها خطراً على صحة المواطنين ، وحتى الاسماك فيه أصبحت تحمل في بطونها المواد السامة الخطرة : فلا مياهه تغنيها ولا خيراته الغذائية تسد رمقنا : كل ذلك لأننا لم نطبق بعض القواعد والقوانين اللازمة لحماية المياه التي تصب فيه من المصانع التي تطفئ فيها بموادها السامة ، المدمرة ، القاتلة .

هذه هي ، سيدي الرئيس ، التنمية غير قابلة للاستمرار بمعنىها : تخلف مياه الأزرق لأننا بحاجة إلى ماء وتترك ملايين الامتار المكعبة في سد كلفنا ملايين الدنانير ملوثة غير قابلة للاستعمال الناجح .

وفي هذا المجال أيضاً لا بد من الاهتمام الكبير باقامة المحميات الرعوية وحمايتها بكفاءة من أجل حماية الغطاء الأخضر لكي تكون الأرض وعطاؤها لنا ولأولادنا نحن لا نريد أن نقتصر من عطاء طبيعتنا اليوم على حساب أولادنا في المستقبل . فلنضغ قواعد التنمية "القابلة للاستمرار" في طليعة أولوياتنا

رابع المواضيع التي تتسابق على سلم أولوياتنا هي مسألة الأمن الغذائي . فلقد عينت حكومات دولة الرئيس السابق منذ اواسط السبعينات حتى اواسط الثمانينات بالامن الغذائي كأولوية ملحة ، وراحنا يومها ، ان كنتم تذكرون ، في الصفوف الطويلة التي كانت تنتظم امام الافران كل صباح بسبب سياسات خاطئة ورثتها الحكومة آنذاك . هذا الامن الغذائي يجب ان يبقى هاجس هذه الحكومة أيضاً . وقد تعددت ظروفه وازداد خطره لكن يجب ان يعتمد التخزين الاستراتيجي الذي كان التركيز عليه في الماضي الى المبادرة بتشجيع قطاع الانتاج الغذائي ، سواء بتنشيط الزراعة وتنويعها ورمجتها أو في اغناء القوة الشرائية أو تطوير البحث العلمي في مجال الزراعة أو في انشاء الصناعات الغذائية المتنوعة ، وهذه صناعات ماثرة الحام كلها من أرضنا وبلادنا .

لكن ذلك ربما يتطلب تغييراً في هيكل الادارة الزراعية . فقد نهجنا في هذا المجال نهجاً غريباً في خلق مؤسسات واحدة فوق الأخرى أو واحدة بديلة للأخرى دون الغاء الأولى ، قد تشعبت الادارات والمسؤوليات وتعددت حتى تعثرت . ولعل هذا النهج قد بدأ يستغري في مجالات أخرى ، فكلما احسبنا ان مؤسسة ما تعاني في مسيرتها اوجدنا لها رديفاً بدل ان ننظر في معالجتها هي وتصحيح أخطأها وسد ثغراتها ان هذا النهج يجب ان يعاد النظر فيه لأنه عبء على راس المال والادارة والانتاج .

نأتي الآن الى قضية تعترض دائماً لأن تتزحلق على سلم الأولويات حتى آخره وهي قضية المرأة ، وكأنني بها دائماً الشهيد الأول الذي تسهل التضحية به ، فإذا كانت هنالك ضائقة اقتصادية خفضت البرامج الموجهة لتطوير المرأة وادماجها في عمليات التنمية ، وإذا كانت هنالك بطالة دعت المرأة الى ان تترك العمل . المنتج وتصيح في البيت وكأنها مساهم ثانوي في مسيرة بلدها .

لقد اثبتت التجارب التنموية لدول العلم كله ان المجتمعات لا يمكن ان تنمو نمواً الحقيقي المتوازن الا بادماج المرأة في حركة المجتمع دمجاً كاملاً ، وكان شعار عقد المرأة الذي اعلنته الامم المتحدة " شركاء في التنمية" محاولة لحل مشاكل المجتمعات النامية فلماذا تصبح في خلفيات عقولنا هذه النزعة لاعتبار دور المرأة هامشياً في مسيرتنا الحضارية وما هو هذا النمو العقلي والنفسي والحضاري الذي انتجناه ذلك الذي يدعو الى تكسير احد جناحي الطائرة الذي يحاول ان يطير أو ان يخفق رنة من رناتي هذا الجسم الاجتماعي الذي يحاول ان يحييه ويدخل الاوكسجين الى خلاياه . وهل نحن في موضوع تنمية مجتمعاتنا بكفاءة ونجاح ، امام خيار بين رجل وامرأة ، ام نحن امام خيار للأفضل والاتسب والاكثراً عطاءً والاكثراً فهماً وانتاجاً ؟ هذا هو المقياس الذي يجب اعتماده في تنمية المجتمع وليس المقياس التفرقة بين فئة وأخرى في أبناء المجتمع ، ونحن في الوقت نفسه ندعو الى المساواة والمعادلة الاجتماعية تكافؤ الفرص فلنعمد الكفاءة والاهلية وليس الجنس مقياساً من أجل النهوض بمجتمعنا وليكن البقاء للأصلح .

لذلك فان في أولوياتنا في هذه الفترة يجب ان تكون العناية ببرامج تأهيل المرأة وادماجها في مسيرة التنمية وتشجيعها على الصناعات البيئية والمبادرة في المشاريع الاقتصادية وستكون عندئذ داعماً أساسياً للخروج من الازمة الاقتصادية لأنها ستكون عضواً منتجاً وليس مستهلكاً فقط .

يبقى موضوع لعله يحتل في مساحة التناسب العام مكاناً مجاوراً لقضية المرأة . فنحن مجتمع لا يزال يعتبر الثقافة ترفاً . وكلما تورطت أمورنا السياسية كان المفقون مسؤولين عن ذلك وإذا اهتزت اوضاعنا الاقتصادية كان أول ما تساقط عندنا المشاريع الثقافية فكيف سنجد الانسان الذي يعرف كيف يستوعب نتائج التنمية ويتعامل مع مخرجاتها بنصح وافتتاح .

لعل في اخطر الامور على مسيرات التنمية ان نفقد فيها البعد الثقافي . اتنا نحلم باليوم الذي تتعادل فيه دولا نقرل تفرق ، ارقام الموازنة للاتفاق على المناسبات الثقافية والانتاج الفكري والتواصل الحضاري مع ارقام الاتفاق على الاجارات والمواصلات ونفقات الكهرباء والماء والهاتف . سيدي الرئيس .

لا استطيع ان اختم مداخلتني هذه دون ان أشير الى ان الكثيرين منا يعتقدون ان استحداث وزارة التعليم العالي كانت واهلاً على التعليم العالي في المملكة والحقيقة بمرور طرية الدولة واعتدت على استقلاليتها . فالجامعة تحتاج الى هويتها ومبادئها وحركتها وبقاها ونبضها لكي تكون المؤسسة الحية التي تريد ، مؤسسة للدراسات والابحاث والابداع والابتكار واغناء المجتمع بمساهماتها الفكرية والعلمية ، وهي ليست مدرسة تصنع لها مناهجها وكتبها ومعلمها مركزية وتهدد لئلا أن لنا ان ننظر الى التعليم الجامعي نظرة حديثة تضاهي موقعية الصحيح في مجتمعاتنا وتعطيه دوره وتطلب منه مساهمة لذلك فان الدعوة الى احاده تنظيم هيكل التعليم العالي امر ملح ، ولنا في تمارينا وتجارب العالم امثلة عديدة .

هكذا من الأصل

سيد الرئيس :

ان اقامة مجتمع الانتاج واخلاق الترشيد ، وعادات الادخار من اجل الاستثمار وبناء هياكل الابداع الفكري والعلمي والحضاري ، عملية طويلة الأمد ويجب ان يكون لها استمرارية ، والا تكون على شكل هبات تهب ثم تهدأ وتضمحل ، كما انها يجب الا ترتبط بشخص او حكومة ، بل ان تصبح جزءا من حركة المجتمع والقواعد المؤسسية المبنية على المشاركة الشعبية الكاملة في التخطيط والتنفيذ .

ان انطلاقتنا الديمقراطية الجديدة والتواصل والانفتاح الذي نرجوه بين صانعي القرار والشعب ستكون دعما لتجارب مسيرتنا المعتمدة في البناء واعادة البناء وستكون عوننا على تخطي الازمات والاستنفار الجماعي للمشاركة في انقاذ الوطن .

فندعم اسس هذه الديمقراطية الوليدة ولنجعل في الاردن صورة للمجتمع العربي الذي نريد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد بريس الحديدي

دولة رئيس المجلس

السيد بريس الحديدي

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الامين

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

انها لمناسبة خيره اغتنمها لاقدم الى قائد هذا الوطن ورمز عزته وتقدمه وازدهار وراعي مسيرته الديمقراطية اسمى آيات الولاء داعيا الله ان يقيه ذخرا وستدا لهذا الوطن ولكل ابناءه وامته العربية .

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

لقد اطلعت على مشروع الموازنة العامة لهذا العام واستمعت الى تقرير اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ولا ادعي انني رجل مال متخصص في التعامل مع الارقام وأرد في بداية كلمتي ان اتوجه بالشكر للاخوة الزملاء اعضاء اللجنة المالية على الجهد الكبير الذي بذلوه في إعداد تقريرهم الذي هو بين ايدينا الان ، وجعله شاملا ودقيقا في ملاحظاته وتوجيهاته وارقامه وأوضح التقرير مدى التعاون والتفاعل بين وزارة المالية مع اللجنة المالية كما نرجو ان يستمر هذا التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المستقبل وعلى كافة الاصعدة ، ومن هنا فاني اقدر الروح الجديدة في طرح الموازنة المالية بأسلوب يختلف نوعا ومضمونا عن مشاريع الموازنات السابقة للحكومات المتعاقبة.

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

ان الواقع المؤلم الذي كشف عنه مشروع الموازنة لما تضمنته من ارقام حقيقة عن واقع وضعنا المالي ، والذي يشير الى عدم قدرتنا على الالتزام بالمحافظة على اقتصاد سليم مستقل عن التبعية الاجنبية التي طالما خططت له الدول الاستعمارية للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط سيطرة استعمارية اقتصادية الى حد الوصول الى تسخير كافة الامكانيات في الدول لتلتهب دائما وراء تسديد فوائد الدين العام بالاضافة الى تسديد المبالغ الاصلية كبلد صغير مثل بلدنا وبالتالي فاننا مطالبون جميعا بان نبدأ الخطوة الاولى في التحرر من السيطرة الاقتصادية للدول الاجنبية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يتطلب منا العمل على تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الاولى لمواطنينا واذا ما تحقق الأمن الغذائي نكون قادرين على تحقيق الأمن السياسي والعسكري والاجتماعي ، لهذا نتمنى على الحكومة ان تقوم بدعم الانتاج الزراعي وتعمل على توجيه سياستها الزراعية بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي وهو يتطلب منا جميعا حماية الاراضي الزراعية كأنهم مورد طبيعي لبلدنا والتوسع باستصلاحها واقامة السدود عليها بما يكفل تزويدها بالمياه وتحسين المراعي التي تكفل تنمية ثروتنا الحيوانية ، بهذا نكون قد صرنا مسارنا الاقتصادي ووفرنا على خزينة الدولة ملايين الدنانير في اللحوم والمواد الغذائية المستوردة.

لما تقدم نرجو من الحكومة الاهتمام بالامن الغذائي وذلك بالاهتمام بقطاع الزراعة وابلاء جل اهتمامها .

هكذا من الاصل

دولة الرئيس

الاجرة الزملاء

انه مما يشجع الصدر ان تكون النظرة العامة للموازنة هي في كونها تعتد وبالدولة الاولى على امكانياتنا الذاتية والتي طالما وددنا ان تكون اساسا لمسيرتنا الاقتصادية وبالتالي السياسي منذ زمن ليس بالقليل ، وليس فقط حالة رد فعل لطرف معين طاريء يربطه وطننا .

ان الامل كبير في انسان هذا البلد ، فثقتة بنفسه وادراكه لحقيقة دوره في دعم صمود هذا البلد والالتزام بمسيرة اعادة البناء الاقتصادي هي في الاساس من مقتضيات بناء الاردن القوي ، متمثلا في ذلك بمبادئ هذا الوطن جلالة الملك الحسين الممدى بما يتمتع به من رؤيا ثاقبة في قراءة المستقبل ومكانة مرموقة عربيا ودوليا ، والكليلة بتوفير الضمانات المطلوبة لدعم صمود هذا البلد .

اما بالنسبة للامن السياسي فهو مكمل وموجه للاقتصاد ، فباقتصاد مخطط متوازن نستطيع ان نحمي وطننا من الضغوطات السياسية المرجحة من القوى الخارجية . وبهذا لا تأخذ بعين الاعتبار عند اخذنا لاي قرار يتعلق بمصير بلدنا او وطننا العربي الكبير رضا طرف او وجهه دولية ما .

ولعل الخطوات الديمقراطية التي يمر بها بلدنا والتي تكفل حريات الفكر والتعبير والمشاركة الشعبية وتحقيق العدالة الاجتماعية لهي خير مرتكز لصون الامن السياسي من خلال تجسيد الوحدة الوطنية القوية الصلبة على صعيد جبهتنا الداخلية ، وبالتالي على صعيد مواجهة عدونا المشترك الصهيونية الذي لا ينفك يحك لنا الخطط والمؤامرات التي تستهدف النيل من كياننا الوطني وارضنا ووجودنا .

وبالمواطن الحر الذي يشعر بكرامته الوطنية ، ويشعر انه شريك في صنع مصير بلده فهو المواطن المنتمي والذي يستطيع الوطن الاعتماد عليه عند الملمات .

اما على الصعيد العسكري فاني من اشد الداعين لبناء الجيش العربي الاردني على احدث الاسس العلمية وتزويده بكل ما يحتاج من اسلحة متطورة متقدمة وذلك لترهب به الطامعين بأرضنا ووطننا وامتنا العزيزة . لهذا فان الراجب الوطني والقومي يقتضي منا البدء بحث الاجرة القادرين على تسليح هذا الجيش العربي ، والذي كان وما زال وسيبقى لكل العرب .

ولا يغوتني ان اطلب من الحكومة الرشيدة دعم الامن العام والمخابرات العامة العين الساهرة الرقبة على امن هذا البلد المربط المجاهد .

دولة الرئيس

الاجرة الزملاء

اما فيما يتعلق بتسليم الحكومة في تخفيض النفقات ، فهذا يتطلب اعادة النظر في كافة مستلزماتها الاتفاقية وخاصة كثرة عدد السيارات الحكومية ليصار الى الحد من استعمالها والتخلص من الفائض منها حيث تشكل نزفا لميزانيات الوزارات والمؤسسات المختلفة .

كما انني اتساءل عن سر نقل بعض الوزارات والمؤسسات الى مواقع جديدة ، وبأجور عالية فالحكومة مطالبة باعادة النظر وتصويب الوضع بما يكفل تخفيض النفقات على الحكومة .

اما فيما يتعلق بزيادة واردات الحكومة ، فاني اطالب ان لا تكون على حساب المواطن ذي الدخل المتدني ، بل تحقيق العدالة الاجتماعية بكل معانيها ، فالعدالة الاجتماعية تعني ببساطة من يأخذ اكثر عليه ان يعطي اكثر ..

دولة الرئيس

الاجرة الزملاء

انني ارى بان اهم الادوار المؤكدة للاعبان والنواب والمواطنين الشرفاء هو ان يكونوا شركاء للحكومة كجهاز يقوم على تنفيذ سياسة الدولة . لمساعدتها بالدرجة الاولى على صياغة رؤيا جديدة للنهج اداري وفكر اقتصادي تتطهه المرحلة القادمة ، بحيث نستطيع ان نوجه النقد الى قضايا محددة معينة حيث لا زلنا نعيش ونجسد حالة من الاحتجاج بدلا من الدراسة الجادة والتحليل الهادف الصادق لواقعنا الحاضر .

ان مرحلة الحماس والاثارة والانبهار السريع للقضايا ، يجب ان تنتهي لنفسح المجال امام مرحلة التركيز والتكامل والاستيعاب .

دولة الرئيس

الاجرة الاعيان الافاضل

اما العقبة الاولى الضاغطة ، والتي يجب ان تحظى بالاولوية الاولى في اهتمامنا واهتمام الحكومة الرشيدة ، هي ارتفاع كلفة المعيشة على المواطنين ذوي الدخل المحدود ، وارتفاعها الى الحد الذي تعتقد انه بات يهدد الامن الاجتماعي .

هكذا منه لاجل

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

انه مما يشجع الصدر ان تكون النظرة العامة للموازنة هي في كونها تعتد وبالدرجة الاولى على امكانياتنا الذاتية والتي طالما وددنا ان تكون اساسا لمسيرتنا الاقتصادية وبالتالى السياسيه منذ زمن ليس بالقليل ، وليس فقط حالة رد فعل لظرف معين طاريء ير به وطننا .

ان الامل كبير في انسان هذا البلد ، فثقتُه بنفسه وادراكه لحقيقة دوره في دعم صمود هذا البلد والالتزام بمسيرة اعادة البناء الاقتصادى هي في الاساس من مقتضيات بناء الاردن القوي ، متمثلا في ذلك بقائد هذا الوطن جلالة الملك الحسين الممدى بما يتمتع به من رؤيا ثاقبه في قراءة المستقبل ومكانة مرموقة عربيا ودوليا ، والكفيله بتوفير الضمانات المطلوبه لدعم صمود هذا البلد .

اما بالنسبه للامن السياسى فهو مكمل وموجه للاقتصاد . فباقتصاد مخطط متوازن نستطيع ان نحمي وطننا من الضغوطات السياسيه الموجهه من القوى الخارجيه . وبهذا لا تأخذ بعين الاعتبار عند اخذنا لاي قرار يتعلق بمصير بلدنا او وطننا العربي الكبير رضا طرف او وجهه دولية ما .

ولعل الخطوات الديموقراطية التي يمر بها بلدنا والتي تكفل حريات الفكر والتعبير والمشاركة الشعبيه وتحقيق العدالة الاجتماعيه لهي خير مركز لصون الامن السياسى من خلال تجسيد الوحدة الوطنية القويه الصليه على صعيد جبهتنا الداخليه ، وبالتالى على صعيد مجابهة عدونا المشترك الصهيونية الذى لا يتفك يحبك لنا الخطط والمؤامرات التي تستهدف النيل من كياننا الوطني وارضا ووجودنا .

وبالمواطن الحر الذى يشعر بكرامته الوطنية ، ويشعر انه شريك في صنع مصير بلده فهو المواطن المنتمي والذى يستطيع الوطن الاعتماد عليه عند الملمات .

اما على الصعيد العسكري فاني من اشد الداعين لبناء الجيش العربي الاردن على احداث الاسس العلميه وتزويده بكل ما يحتاج من اسلحه متطورة متقدمة وذلك لترهب به الطامعين بأرضنا ووطننا وامتنا العربيه . لهذا فان الواجب الوطني والقومي يقتضي منا البدء بحث الاخوة القادرين على تسليح هذا الجيش العربي ، والذي كان وما زال وسيبقى لكل العرب .

ولا يغوتني ان اطلب من الحكومة الرشيدة دعم الامن العام والمخابرات العامة العين الساهرة الوقية على امن هذا البلد المرباط بالمجاهد .

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

اما فيما يتعلق بنصيب الحكومه في تخفيض النفقات ، فهذا يتطلب اعادة النظر في كالة مستلزماتها الانفاقية وخاصة كثرة عدد السيارات الحكوميه ليصار الى الحد من استعمالها والتخلص من الفائض منها حيث تشكل نزقا لميزانيات الوزارات والمؤسسات المختلفة .

كما انني اتساءل عن سر نقل بعض الوزارات والمؤسسات الى مواقع جديدة ، وبأجور عاليه للحكومه مطالبه باعادة النظر وتصويب الوضع بما يكفل تخفيض النفقات على الحكومه .

اما فيما يتعلق بزيادة واردات الحكومه ، فاني اطالب ان لا تكون على حساب المواطن ذى الدخل المتدني ، بل تحقيق العدالة الاجتماعيه بكل معانيها ، فالعدالة الاجتماعيه تعني ببساطه من يأخذ اكثر عليه ان يعطي اكثر ..

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء

اني ارى بان اهم الادوار المركله للاعيان والنواب والمواطنين الشرفاء هو ان يكونوا شركاء للحكومه كجهاز يقوم على تنفيذ سياسة الدولة . لمساعدتها بالدرجة الاولى على صياغة رؤيا جديدة لنهج ادارى وفكر اقتصادى تتطليه المرحلة القادمة ، بحيث نستطيع ان توجه النقد الى قضايا محددة معينة حيث لا زلنا نعيش ونجسد حاله من الاحتجاج بدلا من الدراسة الجادة والتحليل الهادف الصادق لواقعنا الحاضر .

ان مرحلة الحماس والاثارة والانبهار السريع للقضايا ، يجب ان تنتهي لتفسح المجال امام مرحلة التركيز والتكامل والاستيعاب .

دولة الرئيس

الاخوة الاعيان الافاضل

اما المقعد الاولى الضاغطة ، والتي يجب ان تغطي بالاولوية الاولى في اهتمامنا واهتمام الحكومه الرشيدة ، هي ارتفاع كلفة المعيشه على المواطنين ذوي الدخل المحدود ، وارتفاعها الى الحد الذى نعتقد انه بات يهدد الامن الاجتماعى .

هكذا حبه الوطن

ان غلاء الاسعار وجشع التجار الذي اصبح بلا حدود يوجب علينا ان نعالج هذه المشكلة بالسرعة الممكنة، وايضا لعبة الاسعار ، وعلى وزارة التموين اعادة النظر بالكيلية التي يحصل عليها المواطنون للمواد الغذائية.

واكثر من ذلك فقد قلت على شواهد تدعو للفزع مقادها ان الوضع قد وصل الى مرحلة لا تحتمل التأجيل ، فلزى الدخول المحدود اصبحوا على مشارف خط الفقر المخيف .

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء ...

ان من الاعتبارات الضاغطة على مسيرتنا الوطنية بعد مواجهة الوطن البديل تتطلب منا معالجة هذه المأزمية بمسؤولية وطنية وقومية عامة حفاظا على كرامتنا وارضنا العربية .

كما نحلر من حركات الالتفاف التي تجري غربي النهر لضرب الانتفاضة الهائلة ونطالب بزيادة التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية لا، فبالكل المؤامرات وزيادة صلابة المقاومة في الارض العربية المحتلة .

كما نحسي العراق المنتصر المقتدر ونطالب ايران بتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي لاجل السلام . ونشيد بالانجازات العملية الكبيرة وذلك باطلاق منظومة الصواريخ العراقية العملاقة ونعتبرها ذراعا عربيه قويه ، تحمي ارض العرب .

ولا يفلوتنا ان نؤكد على مسيرة مجلس التعاون العربي ونحلر من المحاولات الجارية لضربه ، كما نشيد بوقوف المملكة العربية السعودية التي واصلت تقديم دعمها للاردن وكذلك سلطنة عمان ودولة الامارات ودولة الكويت ودولة قطر ، عاش الاردن منا ضلا مجاهدا صابرا مرحدا لامة العرب جامعا لكلتهم رافع الرأس موفور الكرامه هاشمي القيادة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس
السيد كامل الشريف

الاستاذ كامل الشريف

دولة الرئيس حضرات الاعيان المحترمين .

لا شك ان تقرير اللجنة الماليه يعكس الجهد الذي بذل فيه وهو جهد كبير تستحق اللجنة على القيام به وهو طبعاً تقرير مهني على قانون الموازنه الذي قدمته الحكومة وهو أيضاً مشروع او قانون بالآخرى يقدم جهد الحكومة وخطتها التصحيحية ليضع البلاد على الطريق الصحيح يفضي

الى الاستقرار المالي والاقتصادي نشكرها ونزيد ما جاء به التقرير ونرجو لها التوفيق في هذه المهمة الصعبة . في التقرير عناوين صعبة تغري بكلام كثير الحقيقه لكن لا بد من محاولة مقاومة هذا الغرار . وتكلم لي قضايا محددة تشير لها بعض الأرقام أو تجعل الأرقام التقرير يغزي الى أسباب مرت بها البلاد لا بد ان تمر عليها من الكرام ولكن لا بد من نظره فاحصة الى الأسباب التي أدت الى هذه الأزمة ونحن الآن نمر بتجربته جديده برلمانيه ديمقراطيه يجب ان نتعمق فيها ويتضح علينا أن نهد أمن الهدايه بالتحديد . لا بد من التركيز على الزواجر وهذه هي البدايه ما الذي يجب ان نزرعه ومتى نزرعه . ان هناك عسى يتحمله الاردن مؤسسات الدفاع تحت كل أسمائه هذه حقيقه أن الاردن لا يتحمل هذا من حل الاردن بل يتحمله من اجل العرب والاردن هو الذي يتلف في وجه الغزو الصهيوني أشير في بداية هذه الجلسة الى الهجرة اليهوديه الى فلسطين وهذه قضيه يتكلم فيها الناس احيانا ولكنها غزو استيطاني جديد منظم هي اسرائيل أخرى وهذا يضع هذه الصوره الكامله هي للدفاع عن أمة العرب كامله اقتصادها وسياستها ويجب التقشف والترشيد ويستنفر الشعب ويجب على العرب الدعم لما يلزم لهذا الموقف .

في التقرير هناك عبارة وردت قد تكون شكلية ولكنها الواقع أعتقد أنها مهمه وردت كلمة النظام العربي مرتين مرة قبلت بشكل يدعو الى اللبس حماية الوطن والنظام العربي بما قد يوحى الى المقصود بنظام الحكم في الوطن في مره اخرى كانت اوضح ان نحسي النظام العربي الى النظام العربي لي وضعه الراهن هو من اسباب عللنا قد يقال ان مهمتنا ان نحسي النظام العربي هذا فيه تجاوز وربما فيه نوع من مجاراه يعني موضه تقوم بها عبارة معينه والدليل عن ذلك هو حماية الأمة العربية حماية مقدساتها حماية كيانها وحماية اجيالها هذه النقطه الشكليه وشكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الأستاذ محمد رسول

السيد محمد رسول الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

سيد الرئيس اخواني الاعيان والوزراء :

١. الموازنة لغوياً هي ايجاد التبادل والتوازن بين الإيرادات والنفقات / ولم تحل موازنة المملكة منذ نشوئها بهذه الصلة. فليست موازنة هذا العام أرقام إيرادات ونفقات ، وجدولة ديون ، بل هي برنامج الحكومة لخدمة الشعب وقدرتها وإتجاهاتها وتغطية إحتياجات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. لذا ، فأرقام الموازنة لهذا العام ، هي فوق مستوى الامكانات ودون مستوى الإحتياجات .
٢. ولما كان الموقع الجغرافي لهذا البلد ، وطبيعة الانتماء لهذا الشعب والتواجد الاسرائيلي غريبه وتنامي قوة هذا التواجد عسكرياً وبشراً : قد فرض على هذا البلد أن يكون الصمّ الاستراتيجي وثقل المراقبة دفاعاً عن ذاته وعن أمته مع ما يكلف من ازدياد أعباء نفقات التسليح التي هي فوق طاقة هذا البلد بجميع امكاناته ، لذا ، فلا بد من الادراك الشامل والكامل للمسؤولية التي يحتملها هذا البلد وبكل ابناء وشرف ودعمه بكل الطاقات ، استزاده للقوة ، ودرء للخطر .
٣. إن الأزمة النقدية التي عصفت بالاستقرار النقدي في بلدنا ، توجب أن أقدم بالشكر والعرفان لجلالة الملك حسين القائد الأعلى والصور الجلود التي حالت جهوده دين استمرارها باتصالاته مع أشقائه العرب بالاضافة لجهده التراكمي في بناء البلد واستقراره عسكرياً وعلمياً واجتماعياً ، وموافق عامة .
٤. إن المعالجة والجادة والحكيمة التي قامت بها حكومة سيادة الشريف زيد بن شاعر ، لمعالجة الأزمة النقدية الحادة ، والتي أوقفت التدهور النقدي بسلسلة من الاجراءات ومن بينها تعيين معالي السيد محمد سعيد النابلسي محافظاً للبنك المركزي والتي ساهمت خبرته وعلمه وجموده باعادة الثقة بالعمل الوطني ، وإن الأسلوب الذي عالج به مشكلة بنك البعراء والتي حالت دون سلسلة من الانهيارات الاقتصادية والنقدية ، يستحق عليها كل شكر وتقدير . إذ أن تهميد المشكلة من ثوب ظروفها الزمانية والنفسية والشخصية والمكانية ، قد يقلب القبح حسناً والحسن قبيحاً ، فلم يكن الخيار أنفذ بين سيء وحسن بل بين سيء وأسوء ، فكان القرار الأقل سوءاً من بين قرارات . كانت ستزيد المشكلة سوءاً والقضية تعقيداً .
٥. ومن الراجب إسداء جزيل الشكر لدولة السيد مضر بدران وحكومته الرشيدة التي تشرفت وقبلت بحمل أمانة المسؤولية ، وهي على وعي كامل بما سواجهاها من طرف مالي صعب ، وأعباء خدمة الدين العام والركود الاقتصادي ، وضعف الامكانات عن تغطية الإحتياجات مع ما يتوالد عن هذا من بطالة وأضرار اجتماعية أخرى .

وأرجو الله أن يكون لهذه الحكومة مرشداً ومعيناً بما عرف عن رئيسها وزملائه من حكمة في الرأي وقدرة على اتخاذ القرار الصائب وصدق في القول ووفاء للعهد وأمانة في حمل الأمانة مما يضفي صفة الصدق على القول والعمل والتي هي أساس الثقة والعمره الأقوى من البناء ، والخروج بالبلد من هذا المأزق المنزلق.

٦. إن المشكلة التي تضارح الأزمة النقدية ضخامة ، هي تضخم (الأنا) المتعدد والمتكرر لدى البعض على ساحة هذا الوطن ، والتي نصت جميع الشرائع السمارية والوضعية على محاربتها وهو الذي أدى في أحيان كثيرة الى التسبب واهدار المال العام .
- فأصبحت مصالح (الأنا) هي الحدود الجغرافية التي تلمص السياسي عن مصالح وطنه ، والمتاجر عن جوع شعبه والصيرفي بالمضاربة على نقده الوطني ، والمتعهد في غش بنائه وطرقه ، والمسؤول الحكومي بإحالة المشكلة على من يخلقه بدلاً من حلها .
- إن معالجة (الأنا) في هذا البلد تروياً وتوجيهاً واعلاماً ، قد يعيد بعض (الأنا) الى بعض ما فطر عليه أخلاقها ليسهم في بناء بلده بدلاً من تدميرها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد رسول الكيلاني

عضو مجلس الاعيان

جلسة موازنة مجلس الاعيان

١٩٩٠/٢/٢١ م

معالي الاستاذ جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس

السيد جعفر الشامي

دولة الرئيس

اخواني الاعيان

تطرق من سبقي في الكلمة الى النقاط التي كنت أنوي التحدث بها .. ولعدم التكرار فأنني أكتفي بتقديم الاقتراح التالي :

من المستكم به ومن الواضح لنا أن عبيد تدبير أمورنا وأوضاعنا المالية خلال مسيرة الاردن الحرة عبثاً تحصله وجهداً قام به جلالة الملك الحسين المعظم أعابيه الله وقواه .

أرجو أن اقترح تشكيل وفد من مجلس الأمة بأعتباره ممثلاً للشعب الأردني لزيارة الدول العربية وبشكل خاص دول الدعم ومطالبتها بما يلي :

أولاً : تحميل أعباء نفقات إدامة وتسليح قواتنا المسلحة بأعتبارها قوة لا تحمي حدود الأردن ولكنها الدرغ الذي يحمي حدود وأراضي الدول الشقيقة المجاورة ودول الخليج ثانياً : مطالبتها بتحمل أعباء الديون المترتبة على الأردن وخاصة ديون القوات المسلحة ودفع الأقساط المطلوبة من الحكومة الأردنية في مواعيدها وحسب جدولتها وذلك تخفيفاً للأعباء التي يعاني منها المواطن الأردني .

إني اعتبر هذا الاقتراح دعماً لتحركات جلالة الملك المعظم في هذا المجال .

وشكراً

دولة رئيس المجلس
السيد اسحق الفرحان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

لقد جاء قانون الموازنة لسنة ١٩٩٠ مع بدء مسيرة الديمقراطية الحرة في هذا البلد الطيب ، وجاء ليمنفل بداية خطوات التصحيح الاقتصادي إثر الهزة الاقتصادية العنيفة التي تعرض لها الاردن في عقد الثمانينات ، والتي قنلت قمتها في سنة ١٩٨٨ ، وأدت الى انخفاض قيمة الدينار ، وارتفاع الأسعار واعتزاز الفقة بالاقتصاد الاردني والسياسة المالية والتقدية .

ولقد كانت دراسة اللجنة المالية لمجلس النواب ، وتعليقات السادة النواب ، على قانون الموازنة ، ثرية للغاية ، مما نأمل أن تكون ذخيرة فكرية للحكومة ، للدراسة والتحليل وتحويلها الى خطط وبرامج يمكنه التنفيذ على المدى القصير والمتوسط المدى .

ولقد اطلعت على قانون الموازنة العامة للسنة ١٩٩٠ ، كما طالعت تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان بكل عناية ودقة ، ووجدت فيه جهداً علمياً مكثفاً ورائداً في منهجيته العلمية من حيث جمع المعلومات والوثائق واللغات المتكررة ، والتحليل الدقيق ، وتشخيص المشكلات المالية والاقتصادية واسبابها وجذورها ، وأخيراً

التجراح الشواخص، التي قد تنير البرنامج التحصيلي والمتمثلة في ثمانية خطوط عرضة تتناول الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية . كما نوهت اللجنة المالية بان هذه الخطوط العريضة ستبقى مواظ حسة اذا لم تُقَسَّر في حزمة من القرارات والاجراءات العملية واذا لم تؤلف لتابعها لجان عمل مختصة دائمة الاعتقاد ، واعطت لذلك عشرين مثلاً عملياً يمكن التطبيق يمكن للحكومة أن تسترشد . ولذلك فان اللجنة المالية لمجلس الاعيان تستحق بالنهاية عن المجلس كل شكر وتقدير لهذا الجهد الموصول والمضيء في مسيرتنا الاردنية الحرة .

ومع ذلك فان لي بعض الملاحظات ، اوردها فيما يلي :

أولاً : ضرورة قيام الحكومة بالتحقيق الفوري في أسباب الفساد المالي والاداري الذي أدى الى الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد ، وإحالة المسؤولين عن ذلك الى القضاء العادل ، والمساءلة الجادة لينالوا قصاصهم الرادع قال تعالى " ولكم في القصاص حياة يا أولي الابواب " وقال عليه الصلاة والسلام " اما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . " وخصوصاً فيما يتعلق بالأمر التالية :

١ . محاسبة وزير المالية السابق ومحافظ البنك المركزي السابق على المخالفات الكبرى التالية التي تعرض لها تقرير اللجنة المالية بوضوح .

أ . تدني احتياطي البنك المركزي سنة ١٩٨٨ الى ١١٨ مليون دينار ، بحيث أصبح النقد المصدّر ٨٢٥ مليون دينار أي حوالي سبعة أضعاف الاحتياطي ، بينما القاعدة الاقتصادية المتبعة في الاردن أن يكون الاحتياطي مساوياً للنقد المصدر .

فأين مسؤولية القائمين على البنك المركزي في ذلك ؟

٢ . مخالفة المسؤولين في البنك المركزي ، والحكومة ممثلة في لجنة الأمن الاقتصادي ، في الاستفادة من التسهيلات والسلف والقروض بحيث أصبحت في سنة ١٩٨٨ ٤٦٣ مليون دينار وهي أكثر بثلاثة أضعاف من الربح المسموح باستلافه (١٣٨) مليون دينار حسب قانون البنك المركزي فمن يتحمل هذه المخالفة القانونية ؟

٣ . المخالفات القانونية لوزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين بشأن سحب الحكومة للسلف الاستثنائية بمقدار ٣١٢ مليون ، كما جاء في تقرير اللجنة المالية ص ١٤ . الذي يقول : " لقد عهد وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الى استصدار قرارات من اللجنة حوّلت وزارة المالية السحب على المكشوف من البنك المركزي على شكل " سلف استثنائية " بلغ مجملها ٣١٢ مليون دينار . ومنها لم يصدر بشأنه قرار حتى الآن " .

٤ . إحالة مدير بنك البتراء السابق ، ومن يثبت عليه سوء الادارة والفساد في إدارة البنك الى القضاء ، بسبب التحايل والعبث والسرقة وتهدير اموال المودعين التي تتراوح بين (٢٢٠ - ٢٥٤) مليون دينار .

ثانياً : وفيما يتعلق بالإصلاحات القريبة المدى :

١- التأكيد على سياسة التقشف في القطاعين العام والخاص ، فعلاً لا قولاً ، ووفق برامج محددة ومفصلة والحذ من استيراد الكماليات والسلوب الاستهلاكي في الحياة ، وهذا يقتضي عدداً من الإجراءات الاقتصادية مثل زيادة الضريبة على الكماليات ، والإجراءات التوجيهية في وسائل الاعلام الجماهيرية ، بعدم عمل الدعايات الصحفية والتلفزيونية التي تحفز الناس الى شراء الكماليات وتعزز فيهم الاخلاق الاستهلاكية ، بالإضافة الى تضمين المناهج التربوية العادات الانتاجية ، وترشيد الاخلاق الاستهلاكية للمواطن كما أدر الى تقرير مساق في الجامعات الاردنية يكون متطلباً جامعياً لجميع الطلبة باسم " ثقافة المستهلك "

٢- التأكيد على زيادة الانتاجية في المجتمع عن طريق التأكيد على الزراعة وتنمية الغروة الحيوانية ، وضرورة قيام وزارة الزراعة ، وكليات الزراعة في الجامعات الاردنية بدورها في البحوث العلمية الزراعية التطبيقية بما يتناسب البيئة الأردنية . كما أكد على ما جاء في توصية اللجنة المالية من حيث ضرورة قيام الحكومة بالعمل القانوني والتنظيمي الجاد للحفاظ على ما بقي من الأراضي الزراعية ووقايتها من خطر الزحف العمراني ، وقصر العمران على الأراضي الصخرية وغير الزراعية ، وإبراز مقال على ذلك السهول الحصية ما بين اربد ومثلث النعيمة التي يزحف عليها العمران ويستهلكها سنوياً .

وكذلك نرجو ان تبادر الحكومة الى توزيع الأراضي الزراعية التي قلقتها الدولة على خريجين المدارس الزراعية والمهندسين الزراعيين وكل من يرغب من المزارعين الذين لا يمتلكون أرضاً زراعية ، بحيث تصبح هذه الأرض ملكاً لمن يحببها تطبيقاً لقول الرسول عليه السلام " من أحيا أرضاً مرأثاً فهي له " ، وذلك خلال مدة معينة ، ويمكن إعطاء قروض زراعية لهؤلاء المزارعين الصغار الجاديين ، عن طريق المراهقة الاسلامية ، ليكونوا لبنات إنتاج مثمر في اقتصاديات هذا البلد الطيب .

٣- ضرورة تشكيل " فريق وطني عاجل " من القطاعات المختلفة العامة والخاصة ، ليدرس مشكلة البطالة على جميع مستوياتها ، ويساعد وزارة العمل في حلها ، وذلك ابتداءً من العامل غير الماهر ، والعامل الماهر ، والفني ، والمتخصص من خريجي الجامعات ، وذلك لمعالجة جذور المشكلة ومكافئتها في النظام التعليمي العام والجامعي ، والتدريب المهني في المؤسسات العامة والخاصة ، حتى يتحول الشعب كله الى عاملين منتجين ، ولا تتحول مؤسساتنا التعليمية الى تخريج مزيد من العاطلين عن العمل .

٤- دعم الجمعيات الخيرية ، ونشرها في كل مدينة وقية ، ليسهم القطاع الخاص بدوره في تحمل جزء من المسؤولية الوطنية في التكامل الاجتماعي والتدريب والتأهيل للمواطنين المحتاجين ليقوموا بسد احتياجاتهم المعيشية بأنفسهم .

٥- تطوير صندوق الزكاة في وزارة الاوقاف ، ليصبح مؤسسة مستقلة لفريضة الزكاة " بموجب قانون معدل لقانون الزكاة الحالي يهيئ بموجبه الزكاة حسب الشريعة الاسلامية ، وتصرف على أبوابها الثمانية ، وذلك قسماً بان يساعد في حل مشكلة الفقر ، مع تطوير الاجتهاد ليسهم هذا الصندوق في التعليم والتأهيل والتدريب لمساعدة الفقراء على الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي ضمن برامج محددة .

٦- اي دعم الحكومة للموارد التموينية الأساسية ، أمر يصدره كل مواطن ، ولكن الحاجة ملحة على ضرورة مراقبة الأسعار ، ومحاولة أي غلاء فيها غير مبرر ، وخصوصاً فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ثالثاً : إجراءات ضرورية ذات أثر بعيد المدى :

١- ان الحفاظ على التجربة الشورية أو الديمقراطية في هذا البلد ، هي خير ضمان لنجاح أي برنامج تصحيحي ، سواء كان اقتصادياً أم اجتماعياً ، ومن هنا أهمية حرص جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على الممارسات السليمة لهذه التجربة حتى تؤدي أكلها ويعود خيرها على الجميع . والديمقراطية ليست وصلة طبية يعالج بها المريض ، إنما هي منهج حياة ، واسلوب تربية ، وطريقة تفكير ، وسلوك معاش ، ومن هنا يأتي دور المؤسسات التربوية والاعلامية والجامعات في التربية والتوجيه بهذا الخصوص للطلبة ، وللمجتمع بعامه . ولذلك أقترح أن تدرس جامعاتنا مساقاً في " التربية السياسية " ليكون أحد المتطلبات الجامعية ، لجميع الطلبة ، وكذلك أن يخص برنامج يومي في التلماز الاردني لمدة ساعة ، بعنوان نحن والديمقراطية " تعالج فيه الأمور المتعلقة بذلك

٢- لا تخفى أهمية العلوم والتكنولوجيا في نهضة الأمم ، ومن هنا لائقاً نرغب الى الحكومة ان تدرس بجدية تخصيص جامعة العلوم والتكنولوجيا في اربد كما يدل اسمها للبحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات العليا التي تتعلق بالابحاث التطبيقية التي يستفيد منها الوطن في سائر الميادين الصناعية والاقتصادية والزراعية والتكنولوجية ، ان مستقبل الشعوب يتأثر في المقدر القادمة بقدر ما تملك من معرفة علمية وتكنولوجية عملية " فالمعرفة قوة " واننا في الاردن بحاجة ماسة الى الاستفادة من نتائج البحث العلمي والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة .

٣- إن الاهتمام بمهنة التعليم ورسالة المعلم أمر تقتضيه مصلحة الوطن العليا ، وإن عملية التطوير التربوي التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم ستسهم الى حد كبير في النقلة النوعية للتربية ، وإن كل ذلك معوط باعداد المعلم الموهل القادر على العطاء الذي يتلقى الله في المربي تربية أبناء الجيل ، فبهد المعلم تكمن القدرة على التغيير نحو الأفضل ، قال تعالى " ان خير من استأجرت القوي الأمين " ، ومن هنا فإن الاهتمام بعملية تأهيل المعلمين ورفع مستوياتهم العلمية أمر يستحق كل تقدير ، إلا أنني ألفت النظر الى الازدواجية في تنفيذ هذه العملية بين كليات تأهيل المعلمين التابعة لوزارة التعليم العالي ماهرة وبين كليات التربية في الجامعات الأردنية ، ان هذه الازدواجية مكلفة مالياً ، وفيها تكرار للجهد ، ويمكن

فيها ضعف إمكانية مراقبة مستوى التعليم ونوعيته . أن هذه العملية هي بالضبط مسؤوليات كليات التربية في الجامعات الأردنية ، وأن أساتذة الجامعات هم الأقدر على ممارسة هذا الدور ، ومراقبة مستوى برامج التأهيل ومستوى الشهادات . لذا أنصح بأن تلحق هذه المهمة بكليات التربية وتضاف ميزانيات كليات تأهيل المعلمين إلى موازنات كليات التربية في الجامعات ، مع ما يستلزم ذلك من اهتمام خاص بكليات التربية في الجامعات الأردنية .

٤- أن كل أمة ذات تراث وحضارة تعزز بلغتها القومية ، فاللغة القومية ليست فقط وسيلة اتصال وتفاعل ، وإنما هي قالب الفكر ووعاء الحضارة ، ومن هنا تحرص كل أمة على لغتها لتكون لغة الثقافة والتعليم والتدريس الجامعي ، وقد نصت قوانين جامعاتنا على التدريس باللغة العربية ولكن لا يزال الاستثناء قائماً في كثير من المواد العلمية والزراعية وبعض العلوم الإنسانية ، إذ تدرس باللغة الأجنبية ، وهذا أمر نللت إليه نظر وزارة التعليم العالي فهي مطالبة بوضع خطة زمنية ولو لعقد من الزمن تسير بموجبها في طريق تعريب التعليم الجامعي .

كذلك فإن مجمع اللغة العربية الأردني يقوم بخدمات جلّي في خدمة اللغة العربية على المستوى المحلي في الأردن وعلى المستوى العربي بالتعاون مع المجمع اللغوي العربي الأخرى في الوطن العربي ، وقام بترجمة عشرات الكتب العلمية الأجنبية في المستوى الجامعي إلى اللغة العربية ويقوم الآن بتأليف كتب اللغة العربية لوزارة التربية والتعليم ، وقام بتعريب آلاف المصطلحات العلمية في مجالات التعليم الزراعي والصناعي والتجاري ، والعلوم العسكرية وغيرها ، وموازنة المجمع منذ سنوات لا تزيد على سبعين ألف دينار سنوياً ، لا تكاد تغطي النفقات الجارية ، وهو بحاجة إلى دعم كبير حقيقي متناسب مع رسالته السامية ومهمته الجليلة ، إن أقل موازنة معقولة يمكن أن تجعل هذا الصرح الشامخ يؤدي رسالته ينبغي أن لا تقل عن مليون دينار سنوياً ، ليؤدي واجبه مع الصروح العلمية الأخرى من جامعاتنا الأردنية ، ومن هنا اقترح أن يعدل قانون الضريبة الإضافية للجامعات وما يتعلق بالموارد المالية من العائدات الجمركية ليأخذ المجمع نصيبه المالي الذي يستحقه وينسب معقولة بما يقسم بين الجامعات .

٥- وأخيراً ، فالأردن يحكم أنه أطول خط للمواجهة مع العدو الإسرائيلي ، فهو يمثل آخر خط للدفاع عن سائر أقطارنا العربية البترونية الغنية ، وأن تهديدات رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بتحقيق حلم إسرائيل الكبرى ، وتواطؤ أمريكا بالدعم الاستراتيجي المتواصل لإسرائيل مادياً ومعنوياً ، وهجرة اليهود السوفيات الأخيرة لإسرائيل مما يعتبر في مستوى الكارثة المستقبل المنطقة والسلام فيها ، كل ذلك يوجب على الأردن مسؤوليات عسكرية ومادية ضخمة ، لا تلقى عليها أي موازنة محلية ، ويجعل أمر مساعدة الأردن من أشقائه العرب مالياً ومادياً ضرورة وطنية وقومية وإسلامية عليها ، ترقى إلى مرتبة " فرض العين " في الشريعة الإسلامية ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ولذلك ينبغي على الأردن أن يهيئ الشعب جميعه عقيدياً ومعنوياً وعسكرياً ، ليكون الشعب بأجمعه جيشاً شعبياً مسلحاً ، من وراء

قواته المسلحة ، ذكوراً وإناثاً ، شيوخاً وشباناً ، ليدافع عن حياض الوطن ، ويكون طلائع التحرير للفلسطين العربية المسلحة ، وأما دول المواجهة فلا بد أن تزيل ما بينها من خلافات وتحمي الجبهة الجبهة الشرقية لمواجهة العدو المشترك الذي يحاول أن يستثمر التغيرات العالمية وبخاصة في دول أوروبا الشرقية ، كما يستثمر سياسة الوفاق الدولي بين روسيا وأمريكا وما توصلتا إليه في اجتماع مالطا الأخير ، من اتفاق على تقسيم النفوذ وعلى هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين ، لمساعدة إسرائيل في تحقيق أحلامها الاستيطانية التوسعية ومن هنا فإن الراجح العربي والإسلامي يقتضي أن تسهم الدول العربية البترونية جميعاً في سد المديونية العسكرية للأردن على الأقل ، ودعم صموده العسكري والوطني في وجه أعتى هجمة صهيونية معاصرة تهدد بقاء أمننا ، ووجودنا الحضاري من أساسه . وإني أوافق على ما اقترحه الزميل العين جعفر الشامي بخصوص تشكيل وفد لهذا الموضوع " والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصراً "

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون "

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عضو مجلس الأمانة

اسحق قرحان

شكراً السيد نواف القاضي .

دولة رئيس المجلس

السيد نواف القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله الأمين .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى مقام صاحب الجلالة الحسين المعظم . الذي منحني ثقته الغالية بتعييني عضواً في هذا المجلس الكريم ، داعياً المولى القدير أن يكون عند حسن ظن جلالتة وثقته السامية وأن يمنحني العون لخدمة بلدنا الغالي وشعبنا العزيز والتعاون مع زملائي الكرام لما فيه خير الوطن والمواطن .

دولة الرئيس - الزملاء الكرام

إن أكثر أعضاء هذا المجلس الكريم قد وكتب عهد الاماره منذ نشأتها وحتى أصبحت مملكة في عهد مؤسسها المغفور له جلالة الملك عبدالله بن الحسين طيب الله ثراه حيث كانت في بداية الطريق ، ثم عهد الحسين عهد الرجولة بتحرير الجيش وانتهاء المعاهد البريطانيه وبناء الوطن ورفع كرامة المواطن وإيصال اسم الاردن الى انحاء العالم بكل فخر واعتزاز .

لقد رفع جلالته شعار الديمقراطية وطبقها عملاً وفعلًا وما عاشته بلدنا ومارسه شعبنا خلال الشهور القليلة الماضية وما زال الا دليلاً ساطعاً واكيداً على الديمقراطية ، شهد لها الاعضاء قبل الاصدقاء من دول العالم حيث أصبح الاردن بحكمة الحسين نموذجاً يحتذى في هذا المجال .

انني ارى الديمقراطية بانها حرية الفرد بالمعنى والكرامة والخلق والمنحبه والتقدير بين المواطن والمسؤول ، لقد سمعت هنا من بعض الاخوة التراب التشهير ومهاجمة بعض المسؤولين وتوجيه النقد لهم سواء كان السابقين او الحاليين ، انني اعتقد ان انتقاد المتفرد منا للمسؤول اذا كان في حكم المسؤولية لهذا البلد وانطوى على نفسه فهو لا يخطئ ولا يعمل ، ولكن المسؤول هو العامل المتحرك للدولة ويصعب ويخطئ عندما يعمل وكلنا خاطئون والكمال لله وحده كما تعلمنا من كتاب الله عز وجل .

اما من ابن لك هذا - لقد تعلمنا من كتابنا وفي مجالسنا وعند وفاة أحد منا بان العمر والرزق تكتب للانسان قبل ولادته ، واما الشيطان اذا لعب بالفكر اي مسؤول او غير مسؤول مما يجعله يقدم على الذي حرمه الله وهذا يعاقب عليه كما نصت القوانين ويحاسب عليه عند الخالق لانه عمل غير مشروع ، وانني لا ادافع عن احد ولكن حفاظاً على مجريتنا الديمقراطية وانني اقترح ان تقوم وسائل الاعلام المختلفة بدورها بتوعية المواطنين بفهوم الديمقراطية من اجل بناء الوطن وخدمة ابناءه .

القضية الفلسطينية

نحن أبناء الاردن من ايام الثورة العربية الكبرى ضحينا من اجل فلسطين واول من ضحى المغفور له الملك الحسين بن علي طيب الله ثراه مع اشقائنا أبناء الوطن الفلسطيني وقاتلنا ومستعدون للقتال والتضحية حتى يصل الحق الى اهله كاملاً غير منقوص ، ولقد كان لهذا البلد شرف احتضان اهلنا من أبناء فلسطين عند هجرتهم الاولى والثانية ، وقد سجلنا ما قام به الرسول عليه الصلاة والسلام عندما هاجر من مكة الى المدينة فهم المهاجرون ونحن الانتصار وتقااسنا معهم رغيف الخبز عندما كان لا يرجد سواه وعشنا معهم ليومنا هذا ، واننا نقول لكل مواطن ضمن حدود المملكة الاردنية الهاشمية بعد فك الارتباط القانوني والاداري بانه اردني وفي لادنيته وعليه ان يحافظ عليها ويضحي من اجلها باغلى ما يملك ، لان اطماع عدونا وافكاراً عنصريه موجوده بين صفوفنا نحاول بث روح الاقليميه والتنصريه وما علينا الا الانتباه والتماسك والمحافظة على هذا البلد قلياً وقلياً لتعزيز وحدتنا الوطنية والتاريخيه .

الزراعة

ان الزراعة تعتبر العمود الفقري للمجتمعات النامية ومن بينها الاردن وان هذا القطاع الاقتصادي الهام بحاجة الى مراجعة من قبل المسؤولين المعنيين من اجل توسيعها واعادة انشائها الاردني الى ارضه واستغلالها احسن استغلال لما فيها خير المزارع والدولة وانني اقترح على الحكومة ما يلي لتطوير القطاع الزراعي :

- ١- سحب مياه البحر الاحمر بعد تحليتها لغايات الشرب على مستوي المملكة .
- ٢- وضع خطة شاملة ومتكاملة لعمل السدود واستغلال مياه الامطار وتخزينها لغايات الزراعة المرويه.
- ٣- تحرير الاحواض المائية في المملكة لزراعة الاراضي بها .
- ٤- انشاء مصنع للزيوت النباتيه واخر للسكر والزراعات بنمط زراعي لها .
- ٥- تخصيص مناطق لزراعة الاعلاف لخدمة الثروة الحيوانيه واكثرها لغايات الاكتفاء الذاتي .
- ٦- في العام الماضي وبخطاب الموازنه طلبت من الحكومة السماح لاعطاء الاراضي الواقعة على الحدود السعوديه الاردنيه في منطقته الارزق والمسماء (المقلد وتلزل الفرأ) الى مجموعه من المواطنين بقدر عددهم بحوالي خمسة عشر الف مواطن وقد وقعوا اقرارات بحل ١٨٦ بتراً ارتوازي في ذلك الموقع شريطة ان لا تفوض هذه الاراضي عليهم الا بعد حفر تلك الابار ، وانني قد تبرعت وما زلت بحل ثمانية ابار للفرأ ، تلك المجموعه على حسابي الخاص مجدداً هذا الطلب للصالح العام .

البطالة

- اما فيما يتعلق بالبطالة فانني اقترح بعض الحلول التي قد تساهم ولو جزئياً بحلها وهي :
- ١- ان خدمة العلم واجب وطني وان ابنائنا وحسب القانون يخدمون سنتين الاولى في سلك القوات المسلحة وتكون السنة الثانية خدمة لهم في مشاريع الدولة المختلفة وخاصة المشاريع الزراعيه مقابل اجور يدفعها صاحب المشروع بدل استخدام العماله الوافده مما يعطيهم الخبرة والحب للارض والعزوة اليها وتوفير العمالات الصعيه لصالح البلد ويكون ذلك بتخطيط واشراق القوات المسلحة .
 - ٢- مع احترامنا لامهاتنا واخواتنا وبناتنا وتقديري للعلم والعلماء ارى ان يختصر عمل المرأة على التمرريض والتعليم وبعض الاعمال الانسانيه التي تلائم طبيعتها وتوسع المجال امام شهابنا العاطلين عن العمل ليحلوا محل ما تقوم به المرأة في الدوائر الاخرى ، وبهذا تمتص بطالة الشباب وتكون المرأة متفرغه الى منزلها كما نص عليه ديننا الحنيف في كتابه العزيز " الرجال قوامون على النساء " .

**دولة رئيس المجلس
السيد محمد الرشيدات**

سعادة الأستاذ محمد الرشيدات .

بسم الله الرحمن الرحيم ، أختصر في كلمتي هذه وإن كانت غير معدة ولكني أقولها كركوس أقلام بالنسبة للموازنة المعروضة على مجلسكم الدولة هي تعبير عن سياسة الحكومة الاقتصادية والتقديره خلال سنة ماليه وتستخدم لأغراض التخطيط والرقابة على حسن الأداء والكفاية الإنتاجية ومعلوم أن الموازنة تتصف بالشمولية على أساس أنها تشمل كافة النفقات والواردات معاً كما هو صريح المادة ١١٥ من الدستور ويجب أن تشتمل على موازنات المؤسسات كافة حتى يتبين كل شيء بالشكل الصحيح وهذه الموازنة عاجلت أزمة اقتصاديه حادة وحسب المادة ٤٩ من قانون البنك المركزي التي تخول الحكومة أن تستغلف ٢٥٪ من الناتج العام الاجمالي ولذلك فمن الضروري أن تعرض موازنات المؤسسات العامة على مجلس الامه لمراقبتها وسبق أن دولة الرئيس وعد أن في السنتين القادمة سيحضر هذه المؤسسة في الوقت الحاضر نجد نوعاً من التجارب بين الحكومة وبين مجلس الامه ولمعالجة هذه الاخطار يجب ان تعرف موازنة هذه المؤسسات ولذلك أرى استكمالاً لمبحث الموازنة الى تقديم موازنات المؤسسات العامة ولو في ملحق من أجل الرقابة. قدمت الموازنة ولم يقدم حساب اللطم لأنه يجب تقديم الموازنة قبل نهاية سنة بشهر حتى يكون الأمر معلوم أمامنا وقد يكون وزير المالية قدمه للجان وهذا فيه خلل من أجل إعطاء القرار الصحيح أما فيما يتعلق بالتنمية قامت على أسس ثلاث الأول الأيدي العاملة العلم والتكنولوجيا ورأس المال ولدى الجهات المختصة إحصاء للأيدي العاملة الأردنية فإذا احتاجت جهة من الجهات التي تطلب العمال أن تستوعبها ومكاتب العمل لم تكن صحيحة بالشكل الصحيح لأنه ليست كل العمال مدربين ويجب ان يكون التعليم في البلاد تعليم للطلاب مع ما يحتاج اختصاص البلاد وليس التعليم الأكاديمي الصرف . المخططون الاقتصاديين يعطون ٢٠٪ من التنمية بينما يعطون العلم والتكنولوجيا ما بين ٦٠-٨٠٪ من التنمية إذاً يجب أن تعالج الموازنة ماذا عملت الحكومات في هذا المجال مجال التنمية بالنسبة للعلم والتكنولوجيا يجب أن يكون التخطيط. أشارت اللجنة الى محاسبة المسؤولين المتسببين في الانحرافات الاقتصادية والمالية

وأيضاً سمعنا في جواب الحكومة أنها ستعطل الاجراءات بحق المتحررين وتقدمهم للمحاكمة وتعلمون أن قانون العقوبات يعاقب من يتسبب في اضرار الاموال العامة وبالإضافة للعقوبة ضمانات ينبغي أن تتخذ الاجراءات بحق من تسببوا في تسبب المال العام والنص واضح في المادة ١٨٣ من قانون العقوبات ويمكن النهاية العامة تقول لو أعطيت الضوء الأخضر والمستندات تستطيع أنها تثبت الانحرافات وإساءة الاستعمال . لاحظنا أن الحكومة قدمت سلطات إلى مؤسسات خسرت بعض أموالها أو وقعت في ارتباك مالي ، هذا يعني أن الذي اختلس أو أساء استعمال المال في تلك الشركات والمؤسسات واغتنى على حساب أن يضمن الشعب الشرف الامين هذه الاموال لأنه هذه السلقة المقدمة من المال العام وما هو المبرر لتقديم المال العام ، الى هذه المؤسسات التي انحرفت من ادارها بعض هذه المؤسسات قدم مذبورها إلى المحكمة العرفية العسكرية ولكن الثاني التحقيقات لا يزال مستمراً .

دولة رئيس المجلس حضرات الاعيان الكرام .

زيادة الاقتراض أدى الى هذه الأزمة المالية ولذلك ينبغي ان يضع تشريع يحدد مدى هذا الاقتراض وأسبابه وأن لا يتحرك الامر على عوائده والاقتراض نوعان سبق للمجلس العالي أن أعطى الحكومة وكنت أحد أعضاء المجلس وهذا أقوله بالنسبة للنص اعطى الحكومة الاقتراض من البنوك وإن لا يكون هذا الاقتراض خاضعاً لرقابة مجلس الامه بينما الاقتراض من الحكومة خاضعاً لرقابة مجلس الامه ان يعدل هذا التشريع ليصبح كافة القروض خاضعة لرقابة مجلس الامه لأن هذا مال عام هذا مال ليس لتصرف الحكومة أن تقدره وهباً لكن يجب أن يشارك مجلس الامه هذه المسؤولية وأن يقدرها هناك مسائل أخرى من ارتفاع الأسعار البطالة لكن هذه بالنسبة للأوضاع المالية الحالية يمكن معالجتهما بقدر الأول ، فيما يتعلق بالأسعار لاحظنا أن بعض المتعرجات الصناعية في دخل هذا البلد كانت قيمة السهم الواحد دون ٥٠٪ من قيمة السهم المالي لكن لما أعطيت الحماية المبركة لهذه شركات أصبح السهم يتجاوز ثلاثة أميال قيمته المالية ومع هذا زادت في أسعار منتجاتها أي زيادة على حساب الشعب الأردني لم تزد على حساب الدول الأجنبية لأن هذا ليس للتصدير مع أنه مع الحماية ينبغي أن تقلد الكلفة والبيع الذي تستحقه لم تقلد لهذا الانتاج أن تقدر

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

الحكومة له سعراً محدداً لكي لا تتفول هذه الشركة وأمثالها على أموال الشعب هذا فيما يتعلق بالوازنة. أما فيما أشارت إليه اللجنة بخصوص الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي إلى فلسطين والانتفاضة التي هي خط الدفاع الأول في فلسطين سمي السياسة الحرب الكارثة الأولى في سنة ١٩٤٨ نكبة وسمرها ١٩٦٧ نكبة وأنا أسمى هذه النكبة ونكسة معا ولا يجوز أن نكتفي بالتحدث عنها من خلال قانون الموازنة وإنما يجب أن يمدد المجلس لها جلسة خاصة وأن يعالجها معالجة وافية بما تستحق من اهتمام أكثرى بهذا القدر من الملاحظات واتمنى للجميع الخير والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الشيخ خلف أبو نوير .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس

السيد خلق أبو نوير

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

شكراً إلى اللجنة المالية لما قامت به من دراسة كاملة وشاملة لقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ ان الموازنة لهذا العام لم تكن يعانيتها الطبيعية وإنما تحتاج منا المنفعة للأمور الضرورية وواجب علينا توضيح الصورة الحقيقية عن الوضع الاقتصادي لشحذ همهم ومشاركتهم في تحمل المسؤولية من خلال انتمائهم الوطني الذي جعل الاردن في مقدمة البلدان النامية .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

أن الحاجة فيها حكمة فحملنا نفقتنا في مأكلاتنا ومشربتنا وملبسنا وإن كثرة الخزينة لن تطول بعون الله والقيادة الحكيمة وجهود الحكومة الرشيدة طاماً طرق مسامعها اهتمام الدول الشقيقة والصديقة الذي كان لهم دور فعال في دعم الاردن وتسييد التزاماته ولكن هذا لا يبعثنا من التزامنا للوطن

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

انه علينا واجب إزاء الوطن وخاصة في هذه الظروف الصعبة والتحديات التي تواجهنا من الأعفاء أولاً : دعم قواتنا المسلحة بكل الامكانيات وتجهيد المشاريع في سبيل دعمها وتسليحها .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

فأنا : تصويت الأوضاع في عموم مؤسسات الدولة وتطهرها من الفساد والمتغاذلين .
فأنا : محاربة الاتكالية وتنشيط الزراعة بالاشراك المباشر من وزارة الزراعة . ورعاية اصحاب المواشي وحمايتهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الاستاذ بشير الصباغ

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس

السيد بشير الصباغ

دولة الرئيس / ايها الزملاء الكرام

باعتني الواجب ان اسجل للجنة المالية الموقرة كل التقدير وجزيل الشكر على الجهد المبذول في اعداد تقريرها بشأن مشروع قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩٠ وان لاحظ بكل ايجاز وقد عرض التقرير اسباب الازمة وإلى البرنامج التصحيحي الذي تبنته الحكومة والذي في إطاره نصبت اللجنة تلك الشواخص التي تنير البرامج وتقنية ومنها الحفاظ على الكرامة الإنسانية والتكليف والتعشيف والانتاجية والكفاءة ... الخ .. ان ألاحظ خلل التوصيات من ركنها الاساسي إن اردنا التحول إلى مجتمع متعجّن محاربين - انه الاهتمام الكبير ايجاد التربية الاسلامية (التربية الاخلاقية والتربية الوطنية والتربية السياسية) وهي وسيلة لبناء والاعداد والتضحية وتوجه نظام التربية لمواجهة حاجات الحكومة والمجتمع ، هذا النظام الذي يحتاج إلى اهتمام وطني عام في المدخلات والمخرجات ، والمواصلة ما بين التعليم وسوق العمل ، وترسيخ القواعد المهنية والخلقية لرسالة التعليم، توجيه العملية التربوية نحو تكوين الشخصية القادرة على الابداع والتجديد والمبادرة .

إن الإشارة الحكيمة إلى قرطاجنة التي قلبت مجتمعها في وقت المحنة إلى " مجتمع محاربين " وإلى قبح الهابان وتقولها رغم شح مواردها ومراعاة الحام .. وأنه يجب ان يتحول المجتمع الاردني إلى مجتمع منتجين ومحاربين ... إشارة لا تكفي ... ولا بد ان تتضمن التوصيات لتحقيق الاغراض التي ركز عليها التقرير وتوصية صريحة بشأن التربية والتعليم والتثقيف والتوعية والتدريب والتأهيل ... وأقترح الترجمة التالية أو أترك للمجلس الكريم أي توصية بهذا المعنى يتضمنها هذا التقرير الغني بما جاء فيه وشكراً دولة الرئيس .

الاستاذ حمد الفرخان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرخان

دولة الرئيس / حضرات الزملاء الاحفان

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية وفي اقرار تقريرها الذي تلى على المجلس ، ولكن لدي بالاضافة لا

ورد في التقرير اهتمام أكبر للتأكيد على موضوع المديونية .

١ - اني أقدر أن المديونية العالية جدا التي بلغت أكثر من ثمانية آلاف مليون دولار في نهاية ١٩٨٩ هي علة الحبل في الازمة المالية . هي سبب عجز الحكومة عن توفير العملة الاجنبية لسد حاجة البلاد لاستيراد المواد الغذائية الاساسية . وبالتالي هي سبب تدهور سعر صرف الدينار وارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة . هي سبب أحداث نيسان ، هي النافذة المفتوحة التي دخل ويدخل منها التناحر على أمن البلاد ، وكيانها واستقرارها . ومن الواضح أن موازنة ١٩٩٠ التي كانت تحد ذاتها متوازنة ومعقولة ، الا أنها لم تعالج الازمة .

أ - لم تنقص المديونية بل زادت فلي يند الوزراء لسد العجز هناك استدانته جديدة يبلغ ٢٦٨ مليون دينار . كذلك الموازنة وسياسة جدول الدين في الحقيقة زادت المديونية زادت بها بسبب التأجيل ، وسوف تستحق الدين المؤجلة مع فوائدها التي تزداد عليها اعتباراً من انتهاء مهلة التأجيل .

ب) المديونية كما أراها قسمان :

- منها ٣٢٣١ مليون دينار مديونية عسكرية وهذا قريب من نصف المديونية . والتوجه هو نوع من الامل والتعويضات بأن يسدد قسم من هذه المديونية او كلها عن طريق " المساعدات العربية " إلى بوضوح تام لا أوافق على هذا التوجه ، على هذا المفهوم الذي له طابع لاستجداء . نحن نقول أن الاردن خط دفاع عن العرب لا يكفي أن نقول ذلك وتكون قانعين به . يجب أن نرسخ هذا المفهوم لدى الدول العربية التي تدعى حمايتها لدى دول الخليج يتوجب على الحكومة أن تشرح وتوضح وتؤكد معنى الحماية الاستراتيجية التي عليها وجود الاردن وجيش الاردن بالنسبة لدول الجزيرة العربية للسعودية والكويت والامارات وباقي الدول الخليج ، يجب أن يوضح لهم الدفاع الاستراتيجي بنفس المفهوم الذي تدفع فيه أمريكا سنويا معونة عسكرية لتركيا وهي على بعد أكثر من عشرة آلاف كيلومتر ولا لغة مشتركة بينهما ولا دين مشترك وليست روسيا على حدود تركيا خطراً على أرض أمريكا بقدر خطر قوات اسرائيل على حدود دول الجزيرة ومثل تركيا وأكثر وضوحا في معنى الالتزام من اجل الدفاع الاستراتيجي علاقة أمريكا بالباكستان منذ ثلاثين سنة تدفع أمريكا سنويا لهذه الدول التزاما سنويا لضمان معنى الدفاع الاستراتيجي بالرغم من أن تركيا والباكستان خلال هذه المدة لم تطلق رصاصة واحدة لصعد العسكر السوفييت مثل ذلك الاردن بالنسبة لدول الجزيرة . علينا أن نؤكد المفهوم لدى قادة تلك الدول على الحكومة الاردنية ذلك وفيدينا كثيرا أن يصدر عن مؤخر قادة مجلس التعاون العربي الذي سيعقد قريبا في عمان تأكيد معنى الدفاع الاستراتيجي الذي قفله الاردن بالنسبة لدول المشرق وأن ذلك يجب ان يترجم بشكل التزام يتحمل فيه تلك الدول التزاما مسؤولية تسديد المديونية العسكرية البالغة (٣٢٣١) مليون دولار بمواعيد استحقاقها . وباقي المديونية تلك مسؤولية أردنية . ومن الواضح أن الاقتصاد الاردني الداخلي لن يكون

قادرة من خلال أرقام الموازنة الحالية ومدخيلها لن يكون قادرة على تسديد الدين . لا بد من اجراء فوق العادة اجراء طوارئ . تعبا فيه موارد الدولة وموارد المواطنين الاردنيين جميعهم داخل الوطن او العاملين في الدول العربية . ليقوم الجميع بتحمل عبء المديونية كل بقدر استطاعته دون استثناء . ولا أرى أن يتم ذلك عن طريق الضرائب وحدها بل أرى الافضل تشكيل لجنة طوارئ من الجهات الحكومية المعنية وفق عدد المواطنين من مجلس الامة ومن قيادات المجتمع لتضع خطة لعشر سنوات لتحمل مسؤولية تسديد الدين لكل المواطنين حسب قدراتهم بالضرائب وبالتبرع والاستثمار بحيث يتم رفع عبء المديونية عن الاستمرار مصدراً للخطر سنويا وتكرار.

٢ - أضيف ما يلي كشأن مشكلة بنك البتراء

- بشأن أزمة بنك البتراء . تلك المشكلة ذات الطبيعة المأساة أخلاقيا وماليا واداريا ، أزيد توصيات اللجنة المالية الواردة في المادة (١٩) من توصياتها صفحة (٢٥) وأضيف التوصية التالية واجبا اعتبارها جزءا قيما لتلك التوصيات .
" يوصي المجلس أن لا يتحمل البنك المركزي أو خزانة الحكومة الاردنية أي مبالغ من خسارة بنك البتراء إلا بموجب قانون تقدمه الحكومة إلى مجلس الأمة بصورة ملحق موازنة لتصديقه بحيث تستطيع الحكومة تحمل هذا الخسارة إذا تحققت على الحكومة بصورة مشروعة " .

٣ - وأخيرا أؤكد رأيا بشأن فراغ كبير لم تسده الموازنة وأعني به تجاوز الموازنة سنة ٩٠ عن رصد اموال للمباشرة بإنشاء سد اليرموك .
هذا المشروع بالنسبة للاردن ركن اساسي للامن المائي والامن الغذائي وفي الحقيقة ركن اساسي لبقاء هذا البلد .

كان مستحقا للانجاز منذ ١٩٥٤ ، وأجل ، ثم أجل ، ودرس ، ثم درس ، حتى وصل ١٩٩٠ . فإذا ابد تقلص إلى ثلث حجمه ، ثلث قيمته ، ومع ذلك رصد بالموازنة فقط مبلغ لاستمرار دراسته . أقترح أن تقوم الحكومة بحسم هذا التردد الاطول أمدا من حال التمهيد والصور وأن تهاجر بالانجاز ولو استدعى ذلك ويستدعي بنظري عمل ملحق موازنة خلال السنة للمباشرة بحفر التراب لبناء السد ، قبل أن يحفر التراب لدفن فكرة السد .

وهكذا دولة الرئيس

٩٠/٢/٢١

محمد الرحمان

دولة رئيس المجلس
السيد أمين شقير

الاستاذ أمين شقير
دولة الرئيس

دولة الرئيس
حضرات الاخيهان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أرغب في بداية كلمتي هذه أن أعبر عن عالي تقديري للجهد الكبير الذي بذلته اللجنة المالية للمجلس بحيث استطاعت انجاز المهمة الموكلة اليها وأن بهذا المستوى العالي من الاداء اشير الى أن التقرير بجملته يمثل وثيقة هامة ، جذيرة بأن تعتبر بغالبية ما اشتملت عليه من خلاصات للدراسات أو ما انبثق عنها من اجراءات واقتراحات وتوصيات قاعدة يقاس عليها وعلى مضامينها في كل المناسبات القادمة . وإذا كان الشأن الاقتصادي جبالا اهتمام به في اطار البحث المالي والتقدي والاداري فإن هذا الامر لا يقلل من أهمية تقرير اللجنة شيئا ، ولا يحول دون توجه الحكومة للشأن الاقتصادي بما يستحقه من اهتمام عنايه .

اننا يا دولة الرئيس سعداء ان أتيح للجنة المالية ان تطلع على كل الحقائق التي رأت ضرورة للاطلاع عليها ، وكانت من قبل محجوبة دوما عن اطلاع مجلس الامة ، سواء ما افضى به معالي وزير المالية ومدير دائرة الموازنة أو معالي محافظ البنك المركزي أو ما وضع في يد اللجنة المالية من وثائق واحصائيات ونأمل ان يكون تزايد الثقة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية سببا لانتعاج الجهتين على بعضهما في كل شأن يؤدي الى خدمة البلاد والشعب فلا يسمح وتحت اي ظروف من الظروف ، خلق مناخ سلبي ضار ، يحرم الشعب مثالا بمجلس الامة من التعاون والمشاركة في حمل المسؤولية وحماية مصالح الوطن واهله .

دولة الرئيس
الاخوة الاخيهان الكرام .

لقد حاولنا ومنذ وقت طويل ، وفي أكثر من مناسبة ان نلفت نظر الحكومات المختلفة الى أهمية اعتماد البلاد والمسؤولين فيها لمنهجية اقتصادية مدروسة بعمق ، متماسكة ومنسجمة تصادق عليها السلطة التشريعية وتلتزم بها السلطة التنفيذية ، بحيث يستطيع كل مواطن ان يجد فيها أو في اطارها مكانه الذي يستحقه أو يتطلع اليه . ولكن الكثيرين ، لم يحاولوا ان يتفهموا أهمية وجود هذه المنهجية ، وكانت تذهب بهم ظنونهم الى اننا نريد ان نختار للبلاد نظاما اشتراكيا أو رأسماليا بصيرة عمياء ويصرف النظر عن حقائق اقتصادنا ومجتمعنا ، فيقرضون المقرولة ويصرون على ان ما كان سائلا عندنا ، كالب وعفن عن اي تفكير أو تطوير .

ومن سوء الحظ ان كان انكشاف حالة الانحطاط وفوضى الاختيار ولا موضوعية القرارات والاجراءات ومزاجية السياسات وانعدام الرقابة تكشف عما يشبه الكارثة ، فقد علمنا وبشكل لا يسمح بالانتهاز والفموض ، بأن ما كنا نسميه النمو الاقتصادي المطرد ونجاح الخطط التنموية والتميز الذي ادعينا لبنيتنا الاقتصادية والمالية ، لم يكن متطابقا مع الحقيقة والواقع .

إذا كان هذا معناه ان نعود الى البناء من جديد ، فإن هذا الوطن ويكل مالي قلوب ابنائه من حب له وحرص على تقدمه ونهضته ، كليل بأن يرتفع بوطننا واقتصادنا من الخضم الذي هبط اليه الى صعيد النجاح والانتعاش ، مستعدين في كل ذلك على تفهم عميق لأسباب الأزمة ومكوناتها ، وللنماخ الذي كانت تعيش فيه البلاد .

وبناء على ذلك فإنتي ومع موافقتي على ما تقترحه اللجنة الكريمة على مجلسكم الكريم ، بالموافقة على قانون الموازنة ، فإنتي أرغب في أن أضع أمام اخواني في المجلس وأمام الحكومة بعض الملاحظات .
١- ان البرنامج التصحيحي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي وقبلت به الحكومة السابقة ، قبل اضطرار، لمواجهة حالة في منتصف الحساسيه والمخطورة . لذلك كان لا مفر لنا من أن نوقع الاتفاقية الخاصة به لنستطيع مواجهة الالتزامات التي عجزنا عن القيام بها منذ عام ١٩٨٨ .

هذا البرنامج التصحيحي ، لكي يكون في خدمتنا وتعميرا عن ارادتنا ، فلا بد لنا أن يكون لدينا جهة تمثل القدره على الدرس والتوجيه ، وحتى الالتزام ، تكون لنا بمثابة فريق مقابل (COUNTER PART) لصندوق النقد الدولي ، تضع بين أيدينا بدائل تقبل مصالحنا وتحرر ارادتنا ، فلا نظل ولا نظل ارادتنا في يد الغير ، خصوصا وأن مشكلتنا الاقتصادية والمالية ، يتوقع لها أن تمتد الى سنوات عديدة قادمة .
٢- ان فهم اللجنة الكريمة للبنية الهيكلية لايراداتنا المالية واستخداماتها هو فهم واقعي سليم . وإذا كانت المرحلة الماضية ، قد كشفت الفارق الكبير بين قدراتنا المالية وطموحنا ، فإن المرحلة القادمة جذيرة بأن تكون مناسبة للقيام بمحاولتين :

الأولى : ان نحاول أن نكيف طموحنا مع امكاناتنا . ونطوّر امكاناتنا لتتلقى مع طموحنا .
والثانية : ان نتبين بأن كل آمالنا المتعلقة بتوفر المساعدات العربية المالية . لتمكنا من رد اللجوء بين مواردنا والتزاماتنا وبنا احتياجاتنا تؤمن استقرار البلاد واقتصادها . ونقددها . هي آمال مشروعة نرجو أن يكون الاخوة العرب على مستوى من القناعة بأنهم ان استجابوا لها ، فإن كل ما تنجزه لابد أن يكون في خدمتهم وخدمة سلامتهم أيضا . غير أن هذه الامال لا تغنيها عن أن نباشر في اعداد منهج سياسي يقودنا الى مصير وحدتي على صورة أو أخرى ، وحيث تكون الوحدة مدى ، حينئذ لطاقتنا وامكاناتنا وشراكة بين الاخوة عادلة ومرفقة . ان أي اسقاط لهذا المنهج والخيار ، إنما هو نوع من المكابرة والعجافل ، لا ينبغي لنا أن نتورط فيه .

هذه هي الاصل

عصر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المتقدمة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

٢ - ان جهود جلالة الملك المرموقة والتي اتت للبلاد ببعض ما تمس الحاجة اليه من اموال بالعملة الاجنبية ضمن اي معادلة او اطار تدعونا الى التعبير عن التقدير والاحترام غير ان محارب الماضي سواء في ممارساتنا في داخل بلدنا أو في نظرة أخواننا الى حاجتنا ، لا تشجع على اقتراض ان ما أجهز جلالة الملك بجهده وأصراره ، يشكل سابقة نستطيع أن نقيس عليها دوامها وكفايتها ، لنستغني عن حل وحدي جدي أصيل ودائم .

٣ - ان قضية النقد الأجنبي وتوفره ، هي في الحقيقة قضية سياسية واقتصادية وإدارية بجانب كونها نقدية . فإذا كانت المرحلة السياسية التي اعتبرت انكشاف حالنا وعبرت عن ذاتها بهذا القدر المرفح من التحول الديمقراطي ومنهج الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب والفرقة بمصير البلاد واستقرارها وأمنها ، تقلل انجازا سياسيا هاما يستحق منا كامل الدعم اضافة الى أكبر الجهود لترسيخ هذا التحول وتعميق جذوره ، وحيث يكون الاستقرار السياسي للبلاد ، سببا جوهريا وقاعدة مستقرة للاستثمار وتوظيف المدخرات والانتقال الى بناء المشاريع الانتاجية لتلبية احتياجات السوق المحلي وتغذية أسواق التصدير المتاحة ، لتوفير تدفق متزايد من العملات الأجنبية .

٤ - ان اشكالية المشاريع الانمائية في البلاد ، واخفاؤها في الوصول الى أهدافها المرسومة أو فشلها ، كان سببه وبالدرجة الأولى ناجم عن فقدان الكفاءات الادارية التي تستطيع أن تحقق النجاح ، مما يفرض اعتبار هذه القضية ، مسألة جديرة بعناية الدولة والمجتمع والجامعات : إذ بدونها سنظل نعانى من فشل يعثره فشل يحطم ثقتنا بأنفسنا ومشاريعنا ويستقبل خططنا الانتاجية . لذلك فان ايجاد كليات متخصصة رفيعة المستوى في الاعداد الاداري ، غذا أمرا لا سبيل الى تجاهله أو تأخير .

٥ - ان قضية بناء منهج اقتصادي انتاجي ينصب رئيسيا على الصناعة بمختلف درجاتها ونواعها ومستوى الكفاءات اللازمة لها . وعلى الزراع التي تعتبر موضوع توفير الأمن الغذائي أولى اولوياتها ، تتطلب وجهد مجلس أعلى للاقتصاد ، يشكل من القطاعات العام والخاص ومن كفاءات معروفة ، مهمته ايجاد المناخ التشريعي والتنفيذي والتنظيمي ومراقبة الانجاز والتنفيد واقتراح الحلول لمعالجة المصاعب وتحاربها ، وتطوير المنتجات والأسواق الاستهلاكية المحلية والخارجية وتطوير الكفاءات البشرية اللازمة . وأن تكون محارب بلاد شرق آسيا بدءا من اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة وتايلاند ، ماثلة في أذهان عناصر المجلس الأعلى ، فلا نجد أنفسنا يوما نتوقف أمام ما نظنه مستحيلا .

٦ - ان الطرف الذي يجتاز البلاد في هذه المرحلة ، وما يترتب على الأزمة المالية والاقتصادية وما نشأ عنها من ارتدادات تكاليف المعيشة وتجميد الأجور والرواتب ، يشكل حالة خطيرة ، لا يمكن مواجهتها بالتجاهل . لذلك فانني أدعو الحكومة ان تبدأ ومنذ الآن باعداد خطط فعالة ، للسيطرة على الأسعار من ناحية ووضع برنامج للارتفاع التدريجي بالأجور بحيث تلتقي التقاء صحيحا بتكاليف المعيشة .

عصر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المتقدمة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

٧ - ان محاولة الوصول الى موازنة معوازنة ، ولو أنها تبدو للوهلة الأولى محاولة غير واقعية ، أو مناقضة لكل ما مر بنا وعرفنا خلال العقد الماضي ، فانها هدف واقعي كبير ، يستحق بذل كل جهد في طاقة البشر لاظهاره ، بل لتجاوزه الى تحقيق وفورات جدية ، تواجه بها كل ما تراكم حل ميزانيتنا ، من عجز ، وضعنا في صورة مأساوية وخطرة . نحن في هذا التوجه ، انما نطالب الحكومة في تقديرها لحاجاتها في السنين القادمة ان تعتبر الميزانية المتوازنة ، أوضح مؤثر على بداية عهد السلامة والصحة بل العلامة المميزة لمرحلة النطلاق الى الامام بثقة واطمئنان .

أكتفي بهذا القدر وأرجو أن توفق الحكومة في مواجهة مسؤولياتها بما يقتنع ويقنع شعبنا بأن الخطوة الأولى على طريق التصحيح والبناء السليم قد بدأت ، وأن تطمئن الى أن مجلس الأمة مجلسه والشعب كله ، سيكونون في جانبها وهي تعمل من أجل بناء الوطن واقتصاده ، والارتفاع بمستوى دخله وبالتالي معيشته بكل جوانبها ، وتعصيق المنهج الديمقراطي وضمان الحريات واحترام كرامة المواطنين وحقوقهم .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس السيد حسني عايش
الاستاذ حسني عايش
مكتوبه

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
حضرات أعضاء مجلس الاعيان المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،

فانني كن الحمد في صلب مشروع قانون الموازنة ولن أحاول نقده ماليا ولغيا ، فذلك أمر الماض فيها غيري من النواب والاعيان المحترمين ، ولم يتركوا مجالا لمستزيد . كما انه ليس من الممكن عمل شيء يذكر وقد وجدت الحكومة الموازنة شبه جاهزة من الزيادات والديارات . والسبب المالي وقد بدأت ، ولكن ذلك لا يعني انني لا اريد الملاحظات الموضوعية والمطالبات العادلة الممكنة التي ابناها النواب والاعيان المحترمين ، التي اريدنا ان نطالب بالأخذ بها كلها وحيثما يمكن ذلك ، وبخاصة فيما يتعلق بالتحقيق في الفساد المالي ومحاكمة

هكذا في النص

الفاستين ، والاستمرار بدعم الانتفاضة الذي - لم يترك الأردن فرصة أو سبيلا لدفعها الا وواجه وتسريع عمليات الانفتاح الحدودي العربي تمهيدا لاقامة ولايات عربية ديمقراطية متحدة قادرة على مواجهة التحديات الوطنية والقومية والاقليمية والدولية وبخاصة الثالثة منها التي اخذت تلوح في الافق مع هجرة اليهود السوفيت الى فلسطين . الخ التي ساهمت عن جوانب اقتصادية لازمة عن الموازنة أو ذات صلة عضوية فيها في نظري سوف تحدث عن الغائب أو المنهج الاقتصادي المطلوب للانطلاق ، وعن الدعم ، والبطالة ، والفقر ، وسبل التخفيف منها ، كما سأشير الى بعض البنود الواردة في مشروع القانون لدراستها ومعالجتها مستقبلا وأبدأها فأقول :

أولا : في المنهج الاقتصادي المطلوب

ربما كانت الفرصة في الأردن الجديد ، الأردن الديمقراطي ، مهينة اليوم للاستثمارات الاقتصادية الأردنية والعربية والاجنبية أكثر من أي وقت مضى . فموقع الأردن المتوسط والاستقرار الأمني ، والمناخ السياسي ، والتحول الديمقراطي الاستراتيجي غير المتنازع فيه يجب أن يجعله مركز جذب واستقطاب للأموال ورؤس الاموال . وإذا لم تؤد هذه المؤهلات الى ذلك يكون في الامر لغز يستحق الدراسة والعلاج . فالديمقراطية كما يقول الخبراء شرط اساسي من شروط اعادة بناء الاقتصاد وانطلاقه ، فإذا اضيف الى ذلك كله صدمة الركود والتراجع الاقتصادي والانخفاض النسبي في كلفة الايدي العاملة أو المدخلات الأردنية في الانتاج نتيجة سعر الدينار مقابل العملات الاجنبية بحوالي ٥٠٪ تقريباً ، وتوافر الايدي العاملة المؤهلة لمختلف النشاطات الاقتصادية أو القابلة للتأهيل السريع في مواقع العمل ، وكذلك البنية التحتية المتطورة فيه ، أمكن لنا ان نرى امكانية تحويل هذه الفرصة الى مناخ استثماري حقيقي وذهبي .

انني لأزعم ان هذه المؤهلات الاستثمارية أكثر افرأ للمستثمرين من مثيلاتها في بلدان جنوب شرق آسيا لو يحسن استغلالها . لقد تمكنت تايلاند مثلاً في بضع سنين فقط من تحرير اقتصادها من القيود الحكومية أو الاقتصاد المخطط والالتزام الى نادي ثور جنوب شرق آسيا الاقتصادية تايران وسنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية بعد ان بذلتها جنينها في المناخ الاستثماري وكلفة العمل ومقدارها هناك ١٠٠ دولار شهرياً مقابل ٣٢١ في هونج كونج و ٣٣٥ في كوريا الجنوبية ، و ٣٨٥ في سنغافورة ، و ٤٨٦ في تايران ، ومقابل ٢٠٨٤ في اليابان و ٢١٦٠ في أمريكا الشمالية ، (Investment Int . Nov . 1989) فكانت الاسرع نمواً في العالم في السنتين الماضيتين .

نعم ، استفادت تايلاند من الاضطرابات التي وقعت في الصين واليابان ومن المناخ المتدهور في ماليزيا ولكن بلدانا اخرى في المنطقة مثل باكستان وبنغلادش لم تستفد منها فلماذا لا نستفيد منها من الفرصة نفسها المتاحة لنا نظرياً واقلياً واليوم .

ان مؤهلات الأردن الاستثمارية افضل على معظم الاصعدة من مؤهلات بلد مثل تايلاند ، فيما خلا العزلة الاقتصادية أو المنهج الاقتصادي الغائب الذي نعتز اليه . (وبهذه المناسبة تدبّر حادث اغتيال

الديبلوماسيين السعوديين في بانكوك وتؤيد التوجه السعودي لاحطاء الاولوية للعمال العرب بعد ان فرضت حظراً على استقدام العمالة التايلندية حيث يمكن أن يحل ١٠٠٠٠ عامل عربي عاطلين عن العمل محل العمال التايلنديين)

ان المشكلة التي تواجه المستثمرين الاردنيين في الداخل والخارج ، وغير الاردنيين من العرب والاجانب ان الاردن ، حسب ما اتصور ، لا يملك الى الآن سياسة ثابتة اقتصادياً او منهجاً اقتصادياً ملغز به ولا يحدد عنه ، ولا يهدده بين حين وآخر بتصریح او باجراء ما

ان المنهج الاقتصادي في الأردن ليس حراً كل الحرية ولا موجهها كل العرجية ولا ثابتاً كل الثبات وهو مهما تحرك بينا أو شمالاً يظل يحمل ضمن منطق الدولة الرعوية أو الابوية التي يقول فيها احد الاساتذة الخبراء العرب (ايها حريق : الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية ، المستقبل العربي ١٩٨٩/٣ العدد ١٢١) ، اشكالية الدولة الرعوية تكمن في انها اقل استعداداً من مثيلاتها في الدول الصناعية من حيث قدراتها وقهرها وقدراتها وكواردها لتلعب دور ربه العمل والمعمل . ومع هذا أشد حاجة من غيرها الى القيام بمثل تلك الوظيفة ، وهي بقدر ما تعجز عن تأديتها بقدر ما تضعف قدرتها على التحكم في ضبط السياسات ، ويقدر ما تتعرض للخضات الشعبية المناوئة ويضيف :

لم تصل الدولة الرعوية الى هذا المأزق المخرج بين لهلة وضحاها ، بل أصبح ان الوضع يشكل حصاد الارتمال والارتباك والتخبط في السياسة الاقتصادية والتنمية على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن فهي من جهة فتنت ان بقدراتها تقديم ما يحتاجه المواطن من خدمات تربية وصحية وسكنية ومعيشية كما اختارت ان تقوم مباشرة بالنشاط وتسيير الاعمال وضبط حركة السوق واخضاعها لمنطقها الرسمي . وبذلك تكون الدولة قد تحولت من أداة حكم وتنظيم وبناء الى ربة العمل ونتيجة تلك السياسات كان ان نصبت الدولة لنفسها مكان رب الأسرة في صنع القرار في معظم الامور الاقتصادية والمالية حتى في الجزئيات الاقتصادية منها المتعلقة بتدبير المنزل . وهذا بطبيعة الحال امر لا طاقة لمؤسسة عامة ان تتحمله او ان تمجد القيام به مهما بلغت من القدرة والمناخ . وبالفعل اضرت ذلك الموقف برب الأسرة ورجل الاعمال والدولة على السواء ولا يزال

ثم يضيف :

ومن هنا نرى ان من اسباب التخلف الرئيسية في مجتمع ما بعد الاستقلال الانتاجية المتعدية وبوسائل الانتاج البدائية ولذرة اهل المبادرة ، لا الاستغلال وسوء التوزيع وحدهما . الا ان السبب الجدد اسباب الدولة الرعوية اعتبروا قضية التنمية مسألة بنوية وأخلاكية في الدرجة الاولى ، فأجهزوا على صاحب العمل معتبرينه يستغلا ومضراً بالمجتمع بدلاً من ان يعالجوا اصل المشكلة من تدني الانتاج ولذرة اهل المبادرة ونقص الخبرة في التنظيم والتصرف . فلي حين كان ينظر منهم ان يشجعوا رجال الاعمال ويجعلوا على تزايد اعدادهم ، ضيقوا عليهم الخناق معجولين بهم قيمة نادرة يفتقدونها العالم الثالث

هنا في النص

عندما قامت الدولة ونصبت نفسها مكان رجال الأعمال واجهت طبعاً مشكلة تدني الانتاجية والجودة وغيرهما من المشاكل ، فالتهمت نحو تغطية الفارق بين قيمة المنتوج وكلفة انتاجه بدعم العجز الحاصل في القطاع العام من خزينة الدولة ، الامر الذي ادى بدوره الى عجز في الميزانية ، وإلى المديونية الخارجية ، فالى تدني رأس المال المعافر للاستثمار ، فالى الانكماش الاقتصادي ، فالبطالة ، فانخفاض الانتاج من جديد ، فالاعتماد على الغير ، وبالاعتصار الى التعثر والتأزم وتزايد مستوى التبعية .

ثم يضيف :

لمنطق الدولة الرعوية تجاه التخلف المتفشى في المجتمع هو وقاية القاصرين عن طريق سياسات تتحمل الدولة بواسطتها الفرق بين القدرة الشرائية المتدنية للقاصرين وبين كلفة السلع والخدمات او سعرها في السوق . ومن تلك السياسات سياسة الدعم والاسعار الجبرية والتعليم المجاني والتوظيف الزائد عن الحاجة وسائر الخدمات . ومظهر الخطر في هذا النهج ليس في تحمل اعباء اهل الكفاف بل في تعميم السياسة الوقائية هذه على جميع افراد الشعب القادرين منهم وغير القادرين وكما هو متعذر ادت تلك السياسة الى تفاقم الخلل المذكور وتزايد الصبء المالي على الدولة التي تحولت الى معيلة ، وكى تميل حاولت ان تصيح ربة عمل .

ويضيف :

ليس وجه الاشكال في تقديم الخدمات الاساسية للقاتل المحتاجة من الشعب ، بل في انتهاج مسلك من اجل تحقيق ذلك الغرض عجز عن الاستمرار في تقديم المعونة او عجز عن تقديمها بصورة سليمة . لذلك لم نعرف في البلدان العربية الرعوية ذات النظام الفردي في الحكم من تميز بالتزام نحو رجال الاعمال او القطاع الخاص ، انما الذي شاهدناه هو الاستعجاء بالقطاع الخاص بعد التعثر من اجل اعادة التوازن والعافية للوضع الاقتصادي المتردى .

ثم يبين الاستاذ الخبير بالأمثلة ان سياسة الدولة الرعوية متحيزة للمستهلك ضد المنتج وبالتالي قهره ، وبأنها تؤدي الى الاحتيال على القانون والاستغلال بالتسعير الظالم . وهو لذلك يدعو رجال الفكر المتعطلين للتخلص من روح الضد المتفشية بينهم نحو رجال الاعمال لان هؤلاء حلفاء طبيعيين لهم في طلب الحريات الديمقراطية .

ان المعضلة حسب ما ارى اتنا على مر السنين لم تفرق بين سياسة الدولة القابعة اقتصاديا اجمالاً ما دامت الدولة قائمة وسياسة الحكومة المتغيرة في اطارها . وكما نعلم فإن لكل دولة في هذا العالم نظاما اقتصاديا ثابتاً وواضحاً ومعروفاً . وهو ان كان يتطور باستمرار فإنه لا يتغير ولا يتبدل باجراءات مضادة او قرارات معنافية من حكومة الى أخرى ، ولكنه في بلدان العالم الثالث التي نحن منها يتغير ويتبدل بتغير الحكومات وتبدلها لدزمة ذلك قد تجد أحياناً تناقضاً او تضاداً ليس بين سياسة حكومة وأخرى - وانما بين سياسة الحكومة المعلنة وسياسة احدى الوزارات او أحد الوزراء فيها . ومن ذلك انك قد تجد حكومة ما تعلن وتؤكد انها مع النظام الاقتصادي الحر او مع توسيع نشاط هذا القطاع او ذاك مثلاً ، بينما يعمل أحد وزرائها بالعكس ، او

يبث على موجه مخالفه للحكومة او للتوجه العام ، مما يجعل المعالجات الاقتصادية والمالية للمشكلات الاقتصادية والمالية آتية وتسكينية وتهودية .

دولة الرئيس .

حضرات الاعيان المحترمين .

ان الانظمة الاقتصادية المختلفة في هذا العالم قد اقيمت او على الاصح قد جربت ، وبالمكان استخلاص الدروس والعبر منها للرسم على بر اقتصادي ما ، فلماذا نعيد اكتشاف الكهرباء ؟ ان القاضي والداني صاروا يعرفان ان النظام الاقتصادي الحر (Nonegovernmental) ما في ذلك منع الاحتكار بالسيطرة عليه ، ومراقبة جودة السلعة والخدمة فيه وضبطها ، هو النظام المؤاتي للاستثمار والانطلاق الاقتصادي على الأمل في هذه المرحلة من النمو الاقتصادي ، ولقد ايدت تجربة بلدان الكتلة الشرقية ونجارب بلدان العالم الثالث والرابع مصداقية هذه المعرفة . وكان القاسم المشترك الاعظم في هذه التجارب ان الاقتصاد لا يزدهر بدون الحرية من تعسف الدولة . وبعبارة أخرى ان الاقتصاد يمكن ان يزدهر اذا تركته الدولة حراً أي خارج سيطرتها حتى وان كان النظام السياسي ديكتاتوريا كما كان عليه الحال في كوريا الجنوبية وتايوان .. الخ ، ولكنه لا يزدهر اطلاقاً وان كان النظام السياسي ديموقراطياً اذا فرضت الدولة ديكتاتوريتها عليه كما هو في كثير من بلدان العالم الثالث ومنها جميع البلدان العربية بما في ذلك الاردن باستثناء لبنان ، كما لا تكون الديمقراطية فيها في أمان .

يقول فون هايك ، أحد أكبر فلاسفة هذا الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل فيه : لا احد يعرف كيف ينظم النمو الاقتصادي ، لأننا لا نعرف تماماً حقيقة ميكانيكيته . فالعمل في السوق يتطلب مجموعة واسعة من القرارات ليس بوسع أي حاسب الكتروني تسجيلها . ولذا فإن الاعتقاد بإمكانية إحلال السلطة السياسية محل العوامل السوقية عن طريق تركيز عناصر الاقتصاد بيد الحكومات ، يبدو تصرفاً سخيفاً . ان علينا ان نعتد على قوى السوق وعلى المبادرات الفردية . اما الاقتصاد الموجه من الحكومات (او الأبوى او الرعوي) فلا يمكن ان ينجح الا في المجتمعات الصغيرة جداً (او البدائية) حيث بالإمكان السيطرة على كل المعلومات ذات التأثير على الاقتصاد .

ويضيف : انني اصف بالحرافة كل نظام يتصور فيه الأفراد بأنهم سيكونون من المعرفة أكثر مما هم بكون حقا . وأنه لهذا يكون معظم المفكرين (واضيف انا اليهم) معظم موظفي الحكومة والقطاع العام والمتقاعدين ان لم يكن جميعهم (اشراكيين او بنائين أي يعتقدون بأنهم يستطيعون إعادة بناء العالم عن طريق استغلال نظرية اجتماعية اعتباطية وهمية . وهنا يكمن أكبر خطأ برتكبه الاشراكيين ، على حد قوله : تضارب الانسانية بين لنا بوضوح كيف انه في الحالات التي تسيطر فيها عوامل السوق على الاقتصاد يكون الناس

نحن في الوطن

أكثر حيوية وأكثر مساواة ، وأكثر ازدهاراً وأكثر رفاهاً . (م . عالم الإدارة المجلد ١٤ ، العدد ١) .

لقد طالبت الماركسية نفسها بإطلاق البرجوازية الوطنية ابتداءً ليكون في المجتمع مستقبلاً فائض من الانتاج يمكن توزيعه على - الناس . ولكن تجاهل هذه القاعدة والبدء بالاشتراكية والانتاج عاجز بحجة العادلة الاجتماعية أو عدالة التوزيع ، أدباً إلى الفقر والفاقة وتحريك الناس إلى موطئتي دولة معزولين للانتاج بالبروقراطية وبسيكولوجية الجهد الأقل في العمل مقابل العائدات الأكبر آخر الشهر . وقد وصل الأمر إلى درجة أن كثيراً من العمال الزراعيين هناك الذين أعطوا الأرض ليزرعوها لصالحهم رفضوا ذلك مفضلين العمل كموظفين في المزرعة بين الساعة الثامنة صباحاً والثالثة مساءً ، بما فيها من لوعة وجهد أقل على أن يصبحوا ملاكين للأرض أو أصحاب عمل يعملون فيها ويفكرون بتطويرها لمدة ١٠-١٢ ساعة في اليوم . وأن بعض الألمان الشرقيين الذين كانوا قد فروا إلى المائنه الغربية هادوا أدرأهم إليها بعد انهيار جدار بولين هارين من العمل الجاد في النظام الاقتصادي الحر حيث يبذل العامل الجهد الأقصى ليحصل على ما يريد ، وحيث اتعاجيته تساوى خمسة أضعاف أو أكثر انتاجيه الألماني الشرقي ومع هذا تسمع أصواتاً تطالبنا بأن نسرح وألأنا مروحون (Second - hand Socialism) بأعادة التجربة التي ثبت فشلها عند أصحابها الأصليين تحت ستار محاربة الجشع والاستغلال وحماية المكاسب الشعبية والعائلية التي انكر العمال أنفسهم هناك أنهم حصلوا عليها ... أن فائض القيمة لا يأتي من عمل العمال فحسب وإنما من صاحب العمل أو رجل الأعمال أو الرواد اللاتقنيين الذين يغاسرون بألمهم وقتهم وعقلهم وسمعتهم مغامرة محسوبة فيلتمدون على عمل ما يادئين في معظم الأحيان من الصفر وعاملين ليل نهار أو شغاليين ١٦-٢٠ ساعة كل يوم بينما ينتهي الأمر بالنسبة إليها بمجرد انتهاء الدوام وأحياناً أثناء الدوام .

وأنا كنا في كل مرة لا نراهم إلا في أحسن أحوالهم فنغار منهم أو نحسد لهم لدرجة السعي لتدميرهم في نفس الوقت الذي نعمل فيه شيئاً لمساعدة الذين فشلوا أو سقطوا على الطريق أو يسقطون كل يوم وما أكثرهم . أن فشل الجميع أو سقوطهم يغير انهيار كل شيء .

أن العدالة الاجتماعية أو عدالة التوزيع وحدها قد لا تقضي على الفقر والفاقة كما يقول الخبراء . وتشهد الأمثلة . يجب أن يضاف العمل الجاد والانتاج إليها وذلك لا يكون بنظام الدولة الأبوية المهيمنة على القرارات الاقتصادية ، والتي تعتبر المواطنين عجزاً أو قاصرين ، فيعاملون أنفسهم تجاهها على هذا الأساس .

ولذلك ادعوا إلى اعتماد النظام الاقتصادي الحر أو اقتصاد السوق والالتزام به وجعله ثابتاً من ثوابت الأردن الاقتصادية التي لا عردة عنها ، وادعوا الحكومة إلى الكف عن التدخل في الأسعار والتسعير (دون أن يغني ذلك الترفق عن وضع الأسعار على السلع والخدمات) فيما خلا السلع المحتكرة كالأدوية البترية والالمنوم والخزف ، ومشروبات النقط ، والكهرباء والماء والهاتف ... الخ إذا ما دام هناك متنافسون على توفيرها غير متغربين على احتكارها فإن سعرها سينهبط بهدئ ويكون أرخص في نهاية الأمر من السعر المقرر كما ستكون أجوره لأن قوى السوق أقدر من الحكومة على ضبط الأسعار وتوفير السلع المطلوبة

ويؤدي تدخلها في كثير من الأحيان إلى ارتفاع الأسعار أو إلى اختفاء السلع من السوق أو إلى تهريبها أو إلى نشوء سوق سوداء لها ، وإلى سلبيات أخرى كثيرة . والا فإنه إذا استمر التدخل فإنه يجب علينا القيام بتسعير بقية سلع وخدمات القطاع الخاص كالتعاب المحاماة والطبابة والهندسة والفن والتأليف والكتابة ... الخ حسب حالة أطرافها الأخرى المادية ودرجاتها ومستوياتها .. الخ أو عمل مؤسسة استهلاكية مدنية وأسواق موازنة لها لتقديم خدماتها للمحتاجين إليها ، وتراجع الأذخار والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال إلى البلاد . وحتى لا يسيئون أحد فهمي أعلن أنني لا ادعوا إلى الانتعاش الاستهلاكي الذي عانت منه بعض الدول لأنه تم بعد جوع ويسوء إدارة يعرفها الكثيرون (مثل بيع كروتات الاستيراد) .

أنني أعتقد أنه في نظام اقتصادي حر كالم الذي أشرت إليه يكون المناخ مؤاتياً لتحويل رجال الأعمال الأردنيين محبين للانتعاش الاستهلاكي إلى عاملين للانتعاش الاتجاعي ، ومن قهار مستعجلين الربح إلى مستثمرين ، ومن متعجين للسلع الرديئة إلى متعجين للسلع الجيدة ، ومن خائفين من المستقبل مترددين في الاستثمار في إلى واثقين به ، ومن محبين إلى مصدري ومن سعاة للوصول على كروتات الاستيراد وأدوات الاحتكار والاحالات من الذين يستغلون سلطاتهم ويستفيدون من وراء ستار ويغرون بالساحل إلى رجال أعمال رواد في الزراعة والصناعة والتجارة يعمل الواحد منهم ليل نهار ويقلق ويتعب الناس نائمين (off) بعد انتهاء ساعات الدوام وعندئذ تستعد الأموال الخائفة الهاربة وسيخرج كل ما في الجيوب والوسائد والرشاشات من أموال وفروات وما في العقول والأيدي من ابتذاعات وابتكارات ومهارات إلى العمل والانتاج ، فحسب تقديرات جريدة اللاتينشال تايمز (القيس ١٩٩٠ / ١ / ٢٢) يملك رجال أعمال خاصون من الدول العربية الفنية ١٢٠٠ مليار دولار حارية في الخارج . وتضيف الجريدة : " من غير المتوقع أن تكون هناك عودة شاملة لرأس المال إلى الشرق الأوسط ما لم تقطع عملية " الديمقراطية " في أي أشاعة الديمقراطية ، شرطاً أطول ...

وبما أن الديمقراطية لا تتجزأ بين الأفكار أو القطاعات والحرية هي المادة للعالة فيها (Activeingredient) فإنه لا بد من السماح لتلك الحرية بالدخول في القطاع الاقتصادي ليتبعش ويزدهر ، ولكنه المهذب بالضرائب والرسوم والجمارك التعسافية العادلة أو الممكنة ، وبحقوق العمال الكاملة ولكن الملتزمين بالعمل الجاد والتواصل ، غير المتعربين منه بالمعطل والاجازات ، أو بأطالة العبارات على حساب (مع أن العمل عبادة) دون تخويض صاحب العمل بما في ذلك الحكومة عن ذلك إذا كانوا حقاً مؤمنين . والمهذب أو المقلم من الاحتكار الغالت وسوء المصنعية أو الجردة ، ودعم جمعيات حماية المستهلك ضدها ، ونقضاء مستقل عادل عينه بصيرة وفراعه طويلة لا يفلت منها مخالف مهما كانت قوته أو سلطته ، ويكتب تحقيق أردني (JIB) ينشأ أن لم يكن ناشئاً ، ليتحرى الطفيليين والمخالفين والفشاشين والمتواطئين ويحقق معهم ويحيل المهتمين منهم إليه ، علماً بأنه لا ينبغي مجتمع مهما بلغ من التقدم وصرامة الرقابة ومهما كانت أيديولوجيته من وقوع مشكلات ومخالفات وانحرافات فيه باستنزاف ، ولكن الفرق أن النظام الديمقراطي قادر على صيانة نفسه وأصلاح مسيرته وللمة نفسه في كل مرة يتعرض فيها إلى ذلك .

هكذا هو الوضع

انني أخشى تماماً أن تؤثر خلفيتنا في القطاع العام (حوالي ٨٠٪ من أعضاء مجلس الأمة كانوا موظفين حكوميين أو قطاع عام طيلة الوقت أو معظم الوقت) إذا لم تنتبه إلى تأثيرها العميق على قراراتنا الاقتصادية كما تتجلى في كثير من اقتراحات ومطالب السادة أعضاء مجلس الأمة من الحكومة الأبرية ، فنحارب تلقائياً وعلى طول الخط وبحكم البقاء النفسي لنا الحرية الاقتصادية المنه الهيا على استحياء في الفقرة الخامسة من الصفحة السادسة من خطاب الموازنة فقد كان كل منا يحصل وهو موظف حكومة أو قطاع عام على ما يريد بأقل كلفة وبخاصة في أيام الجبيرة الهادية آثارها ونتائجها في المديونية الهائلة التي علينا والتي مكنتنا في حينه من أن نستهلك أكثر مما كنا ننتج ، فنجعل المناخ الاقتصادي غير مؤات للاستثمار بينما نعتقد أنه حال الحال . واتنا بالتعمية نسير في الطريق الصحيح واتنا نحارب الجشع والغش ، فلا يكون استثمار ولا فرص عمل جديدة لحوالي خمسين ألف محتاج إليها كل عام لحل بها أزمة البطالة المتصاعدة التي نواجه ، ولا يرتفع مستوى معيشتنا الذي نزل ، ولا تساعد في بناء اردن قوى اقتصادها وسياسيا وقادر على الصمود في وجه التحديات المصرية المحيطة به .

أن صدمة الركود والتراجع فرصة ومدرسة مثلما هي غصة وأحباط فهي مناسبة لأحداث التغيير المطلوب. أو لم تروا كيف إننا نقوم تحت ضغطها بتصليح التشويه السلوكي والقيمي الذي أحدثته الطفرة فيها. ومن ذلك أن كلاً منا صار يدرك أنه بعد كثرة الأكل جاع ، وأن عليه أن ينتج ليأكل . أن الصدمة هي التي جعلتنا نزرع الحدائق باصناف نباتات الاغذية ، وليس بنباتات الزينة المستوردة ، وهي التي جعلت أزواجنا وبناتنا وأبنائنا يتعلمون مهارات الانتاج المنزلي الغذائي والكسائي المختلفة ، وهي التي جعلتنا نعود إلى أرضنا المهجورة في الريف والبادية نستعطفها ونطفاها معها ، وهي التي فتحت العقول والأيدي للإبداع والابتكار في الانتاج والتصدير ، وهي التي سيجعلنا نتجاوز مرحلة الدولة الأبرية أو الرعوية للقاصرين ، أي خبز مفهوز وماء في الكوز ، إلى مرحلة الدولة المتطورة الفائضة الانتاج القادرة بحق وبسهولة على رعاية الجميع .

أقول قولتي هذا واستغفر الله أن تكون لي مصلحة شخصية مباشرة فيه أو غير مباشرة .

ثانياً : في المؤسسة الاستهلاكية المدنية والدعم الحكومي للسلع التموينية والخدمات الأساسية

ولمواجهة الفقر المتزايد في المجتمع إلى أن ينهض الاقتصاد فيخفف منه ويقضي عليه ، وانطلاقاً من مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي الذي نعتز بالناس به وتدعوهم إليه ونقول إننا نؤمن به ونتمسكه كما جاء في حديث الرسول الكريم : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم مثل الجسد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسهر والحس فإني أذكر الحكومة إلى إعادة النظر في قائمة المستفيدين من المؤسسة الاستهلاكية المدنية .

ومن ذلك وقف استفادة القادرين من الموظفين أو كل دفتر عائلة موظف أو متقاعد يزيد راتب وعلاوات رب الأسرة الواحدة الشهرية فيه أو أحد أفراد الأسرة أو مجموع رواتب أفرادها وعلاواتهم عن خمسة أمثال المعدل القومي لدخل الفرد مبتدئين بالاعيان والنواب والوزراء الحاليين والسابقين .. الخ ، لاتاحة الفرصة للفقراء المعدمين من المواطنين غير الموظفين ، كما نحدد لهم وتحصيصهم وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة للاستفادة منها وهم في نظر كل من ليس له أي مصدر للدخل ومعوق عن العمل عقلياً أو جسدياً وتحديث قائمة المعدمين هؤلاء سنوياً بالخلف والاضافة ، مع اخضاع صاحب البيانات الكاذبة من الطرفين إلى المسائلة القانونية الصارمة فنعتدل بتحقيق ما طالب به كثير من أعضاء مجلس الأمة لقصر الدعم على المعدمين من المواطنين ، والمعوزين من الموظفين والمتقاعدين .

وحينئذ ادعو إلى قصر عمل المؤسسة الاستهلاكية المدنية على أقل عدد من السلع الأساسية أو الضرورية ، إذ لا يجوز بحال أن تستمر المؤسسة حتى في هذه الظروف الاقتصادية العصبية بتوفير أو بالانحياز بالسلع الأخرى كمنتجات العنق والشامبو وحقائب السفر ، والمكانس الكهربائية (حوضين) والغسالات الكهربائية الغل أوتوماتيك ، والثلاجات والكهربائية الثلاجات والتلفزيونات الملونة (٢٠-٢٧ بوصة) .. الخ التي يزيد ثمن بعضها بمقدار عدة أضعاف عما يخص المتطلع منها .

لقد ساهمت هذه المؤسسة ولا تزال في تصعيد الاستهلاك نتيجة للاتطباع السائد عند المستفيدين منها بأن سلعاها رخيصة جداً بالمقارنة مع أسعار السوق فيشترون منها أكثر مما يحتاجون إليه ، ويشترون لأقاربهم وجيرانهم وأصدقائهم من غير المستفيدين منها .

وكما تعلمون فإن ٨٠٪ من الموظفين لا يستطيعون شراء السلع المكلفة لهم ، كما لا يستطيع كثير منهم الاستفادة من المؤسسة لأنه لا يملك سيارة خاصة .

وفي ضوء ذلك ادعو إلى توقف المؤسسة عن الانحياز في السلع المصنوعة محلياً ، لأن الفرق بين سعرها في السوق وسعرها في المؤسسة يدفعه الموظفون وأكثر نتيجة كلفة النقل والاتطباع المذكور .

وفي حالة رفض هذا الاقتراح للابقاء على المؤسسة فإنه يجب أن لا يوجد في المؤسسة سلمة يزيد ثمنها عن مجموع ما يخص عائلة الموظف من حصته منها ، وهي حاصل قسمة مبيعات المؤسسة على عدد الموظفين المتفعين منها .

أما المؤسسة الاستهلاكية العسكرية فيجب أن لا تقس لأن المستفيدين منها هم من أصحاب الدخول المتدنية الذين يقضون كل وقتهم في النهار والليل والشقاء والصف على خط المواجهة مع العدو أو في المواقع العسكرية ، فيما يعمل الموظفون المدنيون حتى الساعة الثانية بعد الظهر فقط يستطيعون بعدها أن يقوموا بأعمال أخرى كما يفعل كثير منهم .

وبما أن ما يخص المواطن من الدعم الحكومي لسلع التموين الأساسية كالحل والارز والسكر ... الخ هو

مكتبة
مجلس الأمة
البحرين

حوالي ٢٠ ديناراً في السنة (٦٠ مليون دينار على ٣ ملايين مواطن) فإن معنى ذلك ان عائلة فقيرة تتكون من عشرة افراد يجب ان تحصل على دعم مقداره ٢٠٠ دينار في السنة الا ان عائلة غنية واقل عددا تستطيع الحصول على ما عجزت تلك العائلة عنه بسبب قدرتها المالية امكاناتها واتجاهاتها الاستهلاكية مما يوجب اعطاء كورنات لكل أسرة مقدار ما يخصها من الدعم لشراء السلع الاساسية من السرق ولتقوم البائع بدوره بتحصيل قيمتها من البنك او وضعها في حسابه كالتقود والشيكات سواء بسواء ، ويشترط ان تعوم اسعار تلك السلع .

تحويل حصيلة رسوم الاستيراد على المستوردات من العلاجات الزراعية والبذور والاسمدة والادوية والبيطرية .. الخ او جزء منها او زياداتها بمقدار ١-٢٪ الصندوق دعم الزراعة في ازمات الصقيع ، والفيضانات ، والقحط ، والجراد ، وانخفاض الاسعار عن الكلفة .. الخ

او فرض ضريبة خاصة ٢-٥٪ لصالح الصندوق على كل سلعة مستوردة ماثلة للانتاج الزراعي المحلي القائم او الممكن .

او اضافة نسبة مئوية نسبة مئوية ١-٢٪ على جميع مبيعات الخضار والفواكه في سوق الخضار لدعم الصندوق او الجمع بينهما كلها او بعضها حسب مقتضيات الحال وامكانياته .

دعم المرضى من المواطنين المعدمين ونزلاء المبرات والجمعيات والمراكز والمعوقين والامهات المرضعات المدعيات العاجزات فسيولوجيا عن الارضاع باستصدار قرار او قانون يسمح بأخذ ١-٢٪ عنها وبدون مقابل تزداد على سعر بقية المواد - من كل طلبية دواء ، وحليب اطفال .. الخ تدخل البلاد من الخارج او تدخل السوق من الصناعة المحلية لتقوم الجهات المختصة بتوزيعها على مستحقيها في المراكز الصحية ، والمبرات والجمعيات والمراكز التي تؤوي الفقراء والمعدمين فمن طريق كهذا يساعد القادرون الفقراء والمعدمين بطريقة غير مباشرة ويدعمونهم .

وبما لا يحتاج وزارة الصحة نتيجة لهذا الترتيب الى موازنة سنوية لشراء الادوية او لاتشاه الاسواق الموازنة لأنها تحصل طيلة العام على جميع اصناف الادوية والحليب اولا بأول . ولم لا فقد نسحب هذا الحل على مواد اخرى كالاغذية والالبسة والمستشفيات للحصول على ما يحتاج اليه المعدمون من غذاء وكساء مجاناً وبرسم متدنية يدفعها الفقراء المستفيدون مباشرة او عن الجمعيات الخيرية التي نراهم . وعندئذ تصبح مشكلة الحكومة ليست في تأمين حاجات المرضى والمحتاجين من الفقراء والمعدمين لأنها صارت مؤمنة والمأ تأمين ادارة كلوة نزيهة لما تأتيها من مواد وخدمات وبحيث تمنع وصولها الى غير مستحقها .

لقد اشار مدير عام المؤسسة الطبية العلاجية في حديث له قبل ايام (الدستور ١٩٩٠/٢/٥) الى الاهداء الهائل في الادوية حيث يتم تحويل العلاجات الواردة ضمن وصفات الاطباء الى عطور ومواد تجميل ، والذي قدره مع غيره من الاهدادات بـ ٣٠٪ .

انني اعتقد ان سبب ذلك يعود الى هزلة الحصة التي يتحملها المواطن من التأمين الصحي مما يجعله يهرع الى الطبيب عند اقل عارض او يستخدم خدمته لاغراض غير اغراضها . ومع انني اعتقد ان نسبة الاهداء هذه قد تكون اقل من الواقع وأقل من اية نسبة في دولة ابوية كالاردن الا انه لا بد من زيادة مشاركة المشترك او المتطلع او كليهما بالكلفة لصالح مناعتها الصحية ولضمان استمرار المؤسسة في تقديم خدمات جيدة لهما ، ومن ذلك مثلاً دفع نصف دينار عن كل علاج ما خلا خافضات الحرارة والمسكنات ، ودفع دينار عن كل ليلة مبيت في المستشفى في الدرجة الاولى و ٧٥٠ فلساً في الدرجة الثانية و ٥٠٠ فلس في الدرجة الثالثة ، وعشرة دنائير عن العملية الصغرى ، وخمسة عشر ديناراً عن الوسطى وخمسة وعشرين ديناراً عن الكبرى مثل عمليات القلب .

ان رفع مشاركة المواطن فيما خلا الفقير والمعدم في هذا التأمين ضروري ليعظم غرضه وكذلك ضروري الطلب من جميع الشركات وموظفيها بحمل ترتيب للتأمين الصحي مع شركات التأمين ولكن دعوات البعض الى التأمين الصحي الشامل شبه المجاني قد تحول المجتمع الى مجموعة من المرضى . كما حدث في بعض الدول التي جريت ذلك للارضاء الرخيص للناس ... فقد الناس المناعة وتعطلت معظم الاعمال عدا انه قد لا يمكن الاستمرار فيه الى ما لا نهاية .. ان كلا منا يعرف كيف تمزق المدرسة والكلية والدائرة والشركة يوم زيارة الطبيب لها .. فحذار حذار من ان تأخذنا العز، بالخدمة الى تدمير المجتمع . يجب ان نركز على التربية الصحية وعلى الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي والتطعيم بأنواعه ودرجاته ، بحيث تصبح الزامية كالتعليم الازامي سواء بسواء .

ثالثاً : في البطالة

على كل ناقد لوضع ما ان يبين البديل او ان يضع الحل المناسب بدلا من الاكتفاء بالمطالبة والتذمر ، وير طهره بعد ذلك ، وعليه فإنني من اجل معالجة معقولة لأزمة البطالة التي لم تتطرق اليها الموازنة من قريب او بعيد سأعرض الاقتراحات التالية (قدمت في ندوة العمل التي اقامها نادي صاحبات الاعمال والمهن في ٢٠/١٠/١٩٨٦) .

ادعو اولاً الى تحديد حجم البطالة عدداً وجنسوية ومؤهلات وقطاعات اقتصادية لمعرفة فيما اذا كانت البطالة اقتصادية فقط اي ناجمة عن الركود والتراجع الاقتصادي ، او هيكلية تعليمية ، او سوسولوجية ناجمة عن عزوف العاطلين عن العمل اي الحلول محل الوالدين في الاعمال التي ارتبطت بهم ، وتفضيل صاحب العمل الاردني تشغيل الوافد لمطواعيته ورخص اجرة على الاردني كما هو الحال في كثير من البلدان في العالم .

والى ان تتم هذه الدراسة وينهض الاقتصاد الوطني والاقليمي ليساعد على ابطال مفعول هذه الازمة فإنني انطلقاً من نفس المبدأ التكافلي والتضامني الاجتماعي المشار اليه سابقاً ادعو المواطنين جميعاً وبمناسبة اقتراب الشهر الفضيل الى توكيد مصداقيتهم التكافلية الاجتماعية باظهار اعراضها على سلوكهم ،

١٢٤
١٢٥
١٢٦

فهذا هو او انها والا كان كل منا قبطانا في البحر الساكن فقط . فامام ازمة البطالة بالخطار ، التي قد تصيب الجميع وعلى رأسها خطر الفقر الذي يكاد يكون كفرا يمكن ان يضطر احدهم الى خُلّ الاقبال او نشر الشبهات ، وامام التهديد الاسرائيلي الترسعي الاستيطاني الذي يبحث عن الثغرات وتقاط الضعف في المجتمع لينفذ منها وبخاصة في هذه الظروف فإننا مطالبون بتحصيد التكاليف والتضامن للحفاظ على وحدة مجتمعتنا وقوة بلدنا حتى ولو اصبحتنا اسيرة واحدة ممتهدة بمساعدة العاطلين عن العمل ماليا او بتوفير الاعمال لهم . وكان الله في عونني على لا شعبية اقتراحاتي وامكانية اسباة فهمها في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة:

- ١ - تحويل الزيادات السنوية للموظفين في القطاعين الخاص والعام الذين تقرر مؤسساتهم وشركاتهم الناجحة منحها لهم الى صندوق تشغيل العاطلين عن العمل ما خلا من كامل راتبه او اجرة متدنيا .
- او اقتطاع خمس او ربع او نصف راتب او راتب كامل وعلاوات وامتيازات شهر سنويا من كل موظف ومقاعد في القطاعين العام والخاص يزيد راتب وعلاوات الواحد منهما عن ستة اضعاف المعدل القومي لدخل الفرد ، واعتبار ذلك معونة من المؤمنين مبدأ التكافل والتضامن لاخرانهم واخوانهم وابنائهم وبناتهم وجيرانهم وابناء وبنات وطنهم العاطلين عن العمل فعلا لاكثر من سنتين بعد التخرج او انتهاء خدمة العلم ، او قرضه حسنة منهم للحكومة او بكفالتهم تدفع لهم عندما يتحسن الوضع الاقتصادي .
- نعم قد ينخفض مستوى معيشتنا نتيجة لذلك قليلا ، ولكن مستوى قيمنا سيرتفع كثيرا .
- ٢ - او / واعطاء حوافز ضريبية لكل صاحب عمل يقصر عمالته على الاردنيين ، ومن ذلك اعتبار كلفة عمالته (الاجور والرواتب) زائدة بمقدار ١٠-٢٠٪ واحتساب ضريبة دخله على هذا الاساس .

وفي حالة قبول الاقتراح تطبق الاقتراح الثالث :

- ٣ - فيما عدا المدخن الذي يجب عدم مساعدته الى ان يتوقف عن التدخين ، نجعل المساعدة للعاطل عن العمل معدنية (٣٠-٤٠ دينار شهريا مثلا) وبحيث لا تؤدي الى تقاعسه وقعوده عن العمل او عدم اضطراره اليه او السعي اليه . وبحيث لا توقف عنه اذا عمل في قطاع الزراعة والصناعة وكل ما ليس له صلة بوظيفة مكتبية . ان كثيرا منا يريد ان يتوظف لا ان يعمل ومن ثم يجب ان توقف المساعدة للعاطل عن العمل اذا وفر له عمل يستطيع القيام به ورفضه علما بأن نظام الخدمة ، تاريخيا ، لا حرية التعليم كان احد الاسباب الرئيسة لتعلق الناس بالوظيفة المكتبية لأنه سلم مصمم على منوال الاعمال .
- ٤ - العمل على وقف انهيار ما تبقى من قطاع المقاولات الذي كان في يوم من الأيام مصدر عمل لأثرف الناس ، حفاظا على النظام المصرفي والقطاع التجاري من التصدع ، بتقنين وانظمة عادلة ومنفصلة لجميع الاطراف ودفع مستحقات المقاولين المتراكمة في ذمة الوزارات والدوائر ومراعاة فروق الاسعار بين يوم التوقيع على المفاولة وسنوات التنفيذ .

- ٥ - وقف الازدواجية في الوظائف الى آخر .

- ٦ - وقف ما يسمى بعلاوة العمل الاضافي الواردة في مشروع قانون الموازنة واستخدام المخصصات لتشغيل العاطلين عن العمل او في مشروعات قادرة على تشغيلهم .
- ٧ - ابطاء سلم الارتقاء والترقيع في القوات المسلحة وتأخير التقاعد .
- ٨ - رفع سعر الماء كثيرا لغير الزراعة والصناعة ولما يزيد عن الحد الشعبي الضروري منه للاستهلاك كتحدد نصف متر مكعب واحد من الماء شهريا للفرد الواحد . اننا نعاني من ازمة مائية واقتصادية وقد يجر استنزافنا للماء الى خيار واحد وحيد وهو اما ان نشرب واما ان نزرع ، مما يجعلني اطالب بجعل الاولوية فيالصناعة للاقل استهلاكا للماء وبهذا المناسبة ادعو الحكومة الى المبادرة بالقيام بحملة عالية بالمشاركة وبالتنسيق مع بقية بلدان العالم الثالث لانشاء صندوق دولي لكوارث البيئة ، وبحيث تلزم الدول الصناعية التي لوثت ولا تزال تلوث الهواء والماء وترفع حرارة الارض وتخرب المناخ الحار والبرد والأمطار وتوزيعها وكمياتها ومواعيدها في العالم بدفع ٥٠٪ - ١٪ من دخلها القومي للصندوق لتعويض ضحايا هذه الكوارث من تلك البلدان كلما انجست الامطار ، او قلت عن المعدل او حدث فيضان او تصمد مدمران ... الخ .

- ٩ - رفع سعر البنزين بالنسبة للسيارات الخصوصية وبحيث يفضل المرء النقل العام والسيارات العمومية على الخصوصية ، او التنقل بالمشاركة المتبادلة الخاصة على تحريك شخص لوحده لا يصل راتبه مائة دينار احيانا شهريا او طالب بسيارة كاملة لا يصل بها الى مكان عمله او دراسته في الوقت المقرر بحجة ازحام المروء . ان كثيرا منا يعمل ليصرف على سيارته الاجنبية ... ليس الا .

- ١٠ - زيادة رسوم الجمارك على المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر ولكن ليس الى الحد الذي يؤدي الى تهريبها او نشوء سوق سوداء لها .

- ١١ - وقف مطاردة الايدي العاملة الوافدة من مجلس التعاون العربي المكتملة الترخيص ، اداريا واعلاميا وبشرط المعاملة بالمثل ومن ذلك شراء المسلسلات التلفزيونية الاردنية او مبادلتها وعرضها بمسلسلات للترجمة الوجدوى الذي يقوم عليه مجلس التعاون وانسجاما معه ، ودعوة الاردنيين للعمل في اقطار مجلس التعاون ، والا فما هو مرقلتنا من مطالبات من هذا النوع في بلدان الخليج العربي مثلا .

انني لأشعر بالاسى كلما اشير الى استهلاك البوالدين دون تخصيص من السلع المدعومة . ان معظم الوافدين يا سادة من مصر العربية التي تعلم معظمنا فيها مجالا الى ههذ قزيب ، فقد كان الواحد منا يدفع رسوما لدراسة الطب فيها مثلا بمقدارها ٣٢٥ جنيه ، بينما كان يدفع المصري ٣٧٥ جنيه ، كما كان للوافدين العرب هناك نوازل ومنازل وبطاقات قزيب وكذلك في سوريا والعراق . لقد كنا حينئذ مستهلكين لا متعجين بينما يقدم الوافدون بالاعمال الشاقة التي نستلكن من القيام بها ويأخذون اجرا اقل .

رابعاً : ملاحظات على بعض بنود مشروع قانون الموازنة

لا أقصد من عرض ملاحظاتي التالية عليها الأخذ بها فوراً أن كانت مقبولة ، لأن ذلك غير ممكن هذا العام وإنما الاستفادة منها في مشروع قانون الموازنة القادم .

١- اتسبب من قيام وزارة التربية والتعليم بعد ضم كليات المجتمع لوزارة التعليم العالي بوضع أو زيادة مخصصات معيشتي الدبلوم والمجستير (٢١٥.٠٠٠ دينار) . فإذا لم يكن ذلك لدعم كليات التربية في الجامعات الأردنية فإن حاجة الوزارة من المؤهلات لا تتعدى الهكاليوريوس والدبلوم . كما أن خريجي الجامعات الماطلين عن العمل كثر ويمكن تهيئتهم للتعليم بدورات افتتاحية في المادة والأساليب بكلفة أقل .

٢- أن موازنة التعلم الزراعي في وزارة التربية والتعليم (٣٨٨.٠٠٠ دينار) كبيرة جداً بالمقاييس إلى عدد طلبة هذا التعليم (حوالي ٤٠٠ طالب) وعائلاته .

اقترح تحويل المدارس الزراعية القائمة على مراكز تدريب تابعة لوزارة الزراعة لتدريب الفلاحين والفلاحات والعاملين في الأرض بالفعل في دورات زراعية قصيرة . (أن تدريب من يزرع أفضل للزراعة من تدريب واحد لا يزرع ولا تآوى يزرع) وتخصيص المبلغ لتعليم الموسيقى في المدارس فالمعزوفة في فرقة موسيقية هي الفضل وسيلة وأرقى لتكوين روح الفريق المرحلة عند المواطن وبخاصة إذا جاء ذلك تعزيزاً للنشطة الفرقة الأخرى كالرياضة والتمثيل والفناء والانشاد ... الخ

٣- يلاحظ أن مخصصات العمل الإضافي بكلية تأهيل المعلمين العالية كبيرة للغاية (٢٠٠.٠٠٠ دينار) . أن معنى ذلك أن أساتذتها غير متفرغين للعمل فيها ويعلمون بالخاصة ، أو أن عدد المتفرغين فيها قليل ويغطون الحاجة بالخصص الإضافية . وإذا كان الأمر كذلك فإن التعليم فيها يصبح كوجبات المطاعم السريعة . ويصعب عليها تأدية رسالتها ما لم يكن فيها أساتذة اعلام علميا وتربويا وسلوكيا يلتفتى بهم المعلمون .

٤- وينطبق الأمر نفسه على كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية .

٥- وفي الحالتين ليس أفضل بكثير لو قمنا بتعيين اساتذة من بين الماطلين عن العمل ليقيموا بالعمل ولنخلف البطالة .

٦- وبهذه المناسبة أطلب من مجلس التعليم العالي المحترم إعادة النظر في قراره رقم ٣٨٠ الذي رفض فيه المرافقة على طلب وكالة الفتوح الدولية رفع مستوى كلية تدريب عمان لتصبح كلية جامعية لاعداد المعلمين وتأهيلهم . فلقد كانت التراثة والمعلم لنا في تأهيل المعلمين أثناء الخدمة . كما أن قرار المجلس يعني أخلاق الكلية ، وخسارة كبيرة من العملة الصعبة خسارة خيرة اليونسكو وإشرافها ، وخسارة الثنائين على اعداد افضل

٧- هل معهد الخدمة الاجتماعية ضروري ؟ هل هو لازم حقاً ؟ أو لم يستغنى أغراضه من زمان وبخاصة أن

٨- التعليم فيه يتم بالخاصة من هنا ومن هناك ، ولا يستطيع إلى الآن ليل الاعتماد العام ؟ يلاحظ أن في مدينة الحسين للشباب بضعة موظفين مصنفين وأكثر منهم بقليل موظفين غير مصنفين وكثيراً جداً من العمال وأن كلفة تشغيلها ٤٣٩.٠٠٠ دينار أي حوالي ١٢٠٠ دينار يومياً ، فهل يغطي دخلها من النشاطات والمرافق هذه الكلفة ؟ وإذا كان دخلها لا يغطي كلفتها فلماذا لا نجرب تحويلها إلى مؤسسة اقتصادية ؟

٩- وضع تشريع لا يسمح للحكومة أو لأي عضو فيها بالإيعاز المؤسسة الضمان الاجتماعي للاستثمار في أو تمويل مشاريع مائلة ، أو غير مائلة . وجعل الاستثمار عند اللزوم بكفالة الحكومة للحكومة أو للمؤسسات المقترضة منها ، لاني أخشى أن لا تجد المؤسسة السيولة الكافية لدفع مستحقات المضمونين المتقاعدين الشهريه بعد بضع سنوات وبعد أن وصل عدد المتقاعدين إليها حوالي نصف مليون . ويجب أيضاً توزيع أرصدها على عدة بنوك لا تكونها في بنك واحد مهما علت الفائدة التي يذلمها ، ووضع تشريع يجعل مجلس إدارتها يتكون بالانتخاب لا بالتعيين ، على الأقل بالنسبة للمشاركين فيها من القطاع الخاص .

١٠- أهملت الموازنة موضوع صيانة الابنية في الداخل وفي السفارات ، وكذلك صيانة الاجهزة والآلات رغم الحاجة الشديدة إليها في هذه المرحلة . أن مجموع ما خصص لها لا يصل أربعة ملايين دينار أي أن مخصصاتها لا تتجاوز ٣٥ في الألف من الموازنة . أن هذا لقليل جداً .

١١- وما أن الإشارة إلى تقرير ديوان المحاسبة بهذه المناسبة ليس خلطاً فائتي اطالب الديوان ببيان الحقوق المهضومة أو المتأخرة المستحقة على الوزارات والدوائر الحكومية العامكة للقطاع الخاص والدفاع عنها كما الدفاع عن حقوق الخزينة فالقطاعان يتبعان من كوم واحد وهو موارد الدولة . كما أدهوه إلى عدم الموافقة على إصدار أي عطاء مدة صلاحية الاسعار فيه خمسة أشهر أو ستة إلا إذا كان سيلتفع الاعتماد بتتبعه من الجهة المعنية للجهة المستفيدة مباشرة بالعملة الأجنبية . أن أحدا اليوم لا يستطيع ضمان ثبات السعر كل هذه الفترة ، مما يجعل المشاركين في العطاءات يرفعون أسعارهم كثيراً لتغطيه كل احتمال . كما أدهوه إلى تقديم استعراض موجز بنتائج المخالفات المعللة في السنة الماضية في تقرير السنة الحالية وهكذا .

١٢- وبدلاً من إنشاء جهاز للرقابة والتفتيش الإداري كما جاء في البهان الوزاري يزيد من البيروقراطية وينصحب بمرور الوقت عبثاً على الإدارة والموازنة القترح إنشاء وظيفة منحسب (Ombudsman) ، كما هو حاصل في كل دولة متقدمة ، تابع لمجلس الأمة ويعينه مجلس الأمة مهمته التحقق في الشكاوى والمخالفات الإدارية الحكومية التي يطلب منه أعضاء المجلس لياقة عن المواطنين العاكس من مدى قانونيتها وفعاليتها . ويشترط أن تشمل صلاحياته كل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والعامكة . طبعاً لا يكون للمنحسب أية صلاحية فيما يتعلق بالنسبة العامة الداخلية والخارجية للدولة ، فذلك

عُضُرُ الْجُلُوسَةِ السَّابِقَةِ مِنْ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْاُولَى الْمُنْعَدَةِ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ ٢١/٢/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً.

مَوْضُوعُ تَخْصِصِ الْمَسَالِمَةِ مِنْهُ مَجْلِسُ الْأُمَمَةِ ، وَلَا بِالشُّكَاوَى وَالْمُخَالَفَاتِ الَّتِي تَصِلُ إِلَى الْمَحَاكِمِ وَأَنْ كَانَ بِإمكانِهِ أَنْ يَلْقَى لِلْمَجْلِسِ تَقْرِيراً عَنْهَا .

وَلِيَقْدِمَ الْمُحْتَسِبُ بِمَهْمَتِهِ خَيْرَ نَهْجٍ يَخْتَارُ الْمَجْلِسُ مُحْتَسِباً نَزِيهاً عَادِلاً فَوْقَ الشُّبُهَاتِ وَيَتَوَخَّاهُ لِهَ الْإِطْلَاعِ عَلَى كُلِّ مَلَفٍ أَوْ الرُّصُولِ إِلَى إِيهِ مَعْلُومَةً تَخْصِصَ عَمَلِهِ . وَيُنْشَرُ تَلَاوِيحُ عَنْ مَهْرِيَّاتِهِ وَنَتَائِجِهَا مِنْ أَنْ إِلَى آخِرٍ أَوْ يَلْقَى تَقْرِيراً فَصْلِيّاً لِمَجْلِسِ الْأُمَمَةِ بِهَا ، وَأَمَّا صِلَتُهُ الْمُبَاشِرَةُ فَتَتَكُونُ بِاللَّجْنَةِ الْإِدَارِيَّةِ فِي الْمَجْلِسِينَ .

١٣- اطَّالَبَ الْحُكُومَةُ بِدِرَاسَةِ التَّعْيِينَاتِ فِي مُخْتَلَفِ الْوُزَارَاتِ وَالْأَدْوَارِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْعَامَةِ لِمَعْرِفَةِ حُجْمِ مُشْكَلَةِ الْقَرَابَةِ الْيَهُودِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا فِي كُلِّ مَنَاحٍ . فَلَقَدْ تَحَوَّلَ كَثِيرٌ مِنْهَا فِي السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَةِ بِسَبَبِ غِيَابِ الرِّقَابَةِ إِلَى أَقْطَاعِيَّاتٍ إِدَارِيَّةٍ يَهُودِيَّةٍ أَوْ جَهْرِيَّةٍ ، مَا أَدَّى وَيُؤَدِّي إِلَى التَّضْعِيقِ بِالْمَصْلَحَةِ الْعَامَةِ لِحِسَابِ الْقَرَابَةِ .

١٤- وَلَتُنْجِجَ الْمَشْرُوعَاتُ الثَّنَائِيَّةُ أَوْ الثَّلَاثِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ يَجِبُ أَنْ لَا تَكُونَ حُكُومِيَّةً فَقَطْ وَأَمَّا شَعْبِيَّةً أَيْضاً مَا أَمَكُنَ يَشَارِكُ فِيهَا وَيُدِيرُهَا رِجَالُ الْأَهْمَالِ مِنَ الْبِلْدَانِ الْمُشَارِكَةِ فِيهَا فَذَلِكَ وَحْدِيَّةً أَفْضَلَ وَأَبْقَى .

أَنْ شَرَكَةَ الْحُكُومَةِ أَوْ الْقَطَاعِ الْوَاحِدِ لَا تَقْدِرُ مِنْ يَعْطِفُ عَلَيْهَا أَوْ يَدِيرُهَا بِكِفَايَةٍ كَفِيَّةٍ يَكُونُ الْحَالُ فِي شَرَكَةِ الْحُكُومَتَيْنِ أَوْ الْقَطَاعَيْنِ الْعَامَيْنِ ، فَلَا يَتَرَنَّ أَحَدٌ بِالْهَيَّائَاتِ وَالْحِسَابَاتِ الْخِطَابِيَّةِ أَوْ السَّنَوِيَّةِ فَلَا يَرَاهَا مِنَ الْبَاطِلِ أَوْ لَا يَرَى الْإِهْدَارَ الْهَائِلَ فِي مَوَارِدِهَا وَيُؤَسِّلُهَا .

خَامِساً : فِي الدَّعْمِ الْمَالِي الْعَرَبِيِّ

أَشِيرُ أَخيراً إِلَى الدَّعْمِ الْعَرَبِيِّ لِلأَرْدَنِ فَأَقُولُ لَيْسَ خَيْرٌ مِنْهُ وَلَا مُسَاعَدَةٌ يَكُنْ وَقْلُهَا . أَنَّهُ وَاجِبٌ وَطَنِيٌّ وَقَرْمِي عَلَى الْقَادِرِينَ عَلَيْهِ مَلْزَمٌ لَهُمْ لِأَنَّهُ بَدُونُ صُمُودِ الْأَرْدَنِ وَيَقَاتِلُهُ وَاقِفًا وَمُنِيحًا عَلَى أَطْوَلِ خُطَّةٍ مُرَاجَعَةٍ مَعَ الْعَدُوِّ الْإِسْرَائِيلِيِّ يَتَنَقَّلُ هَذَا الْخُطَّ فِجَاءً شَرْقًا وَجَنُوبًا إِلَى حُدُودِ الدَّاعِمِينَ مَا يَجْعَلُهُمْ بَيْنَ كَفْيٍ كَمَا شَاءَ قَاتِلَةٌ . وَانْتِي لَا تُجِبُّ كَيْفَ تَعْتَبِرُ أَمْرِيكَ دَعْمًا لِإِسْرَائِيلَ وَاجِبًا اسْتِرَاطِيًّا عَلَيْهَا يَقْتَضِيهِ امْتِنَانُ الْقَرَامِي مَعَ أَلِهَا تَعَدُّ عَنْهَا الْآلَافُ الْأَمْيَالُ ، بَيْنَمَا لَا تَرَى مِثْلَ هَذَا الرَّأْيِ بِالنَّسْبَةِ لِلأَرْدَنِ الْجَارِ وَالشَّقِيقِ الرَّاقِي ، وَالْمُلْتَقِي الْأَوَّلُ لِلْمُصْنَعِ .

أَنْتِي وَنَحْنُ لِنُشْكِرُ الْأَشْقَاءَ عَلَى دَعْمِهِمْ لِلأَرْدَنِ لِنُدْخُلَهُمْ ، وَهُمْ سَاسَةُ حَصِيفَتَيْنِ وَوَاوَعَيْنِ لِمَصْلَحَتِهِمُ الْوُطَنِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ وَلَيْسُوا بِحَاجَةٍ إِلَى مَنْ يَدْلُهُمْ عَلَيْهَا ، إِلَى فِي اسْتِعْزَامٍ بِدَعْمِ الْأَرْدَنِ وَزِيَادَةِ هَذَا الدَّعْمِ بِاضْطِرَّادٍ ، وَبِحَيْثُ يَكُنْ كُلُّ دَوْلَةٍ مُرَاجَعَةٍ لِلْعَدُوِّ مِنْ أَنْ تَكُونَ تَدَا خَلِيقًا لَهُ فِي الْإِمْكَانِيَّاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ .

لَعَلَّ وَحْدَةَ الْخَطَرِ وَالْمَصَالِحِ الْمُشْتَرَكَةِ تَقْدِرُ بِإِعْتِبَارِ الْأَرْدَنِ ثَغْرًا عَرَبِيًّا إِسْلَامِيًّا وَمُعَامَلَتِهِ عَلَى هَذَا الْإِسَاسِ . فَلَقَدْ كَانَتْ الثُّغُورُ فِي الْبُدُولَةِ الْأُمُومِيَّةِ وَالنَّهْضِيَّةِ تَتَمَتَّعُ بِالْأُولَوِيَّةِ فِي الدَّعْمِ الْمَالِيِّ وَالْعَسْكَرِيِّ وَيَخْصُصُ لَهَا فِي كُلِّ بِلَدٍ أَرْزَاقٌ بِاسْمِهَا لِاسْتِعْزَامِهِ وَلِتَعْدِيَّتِهَا مِنْ دَحْرِ الْعَدُوِّ أَوْ مُحَاصَرَتِهِ فَلَا يَتَّعِدُ إِلَى بَقِيَّةِ دِيَارِ الْعَرَبِيَّةِ

عُضُرُ الْجُلُوسَةِ السَّابِقَةِ مِنْ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْاُولَى الْمُنْعَدَةِ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ ٢١/٢/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً.

وَالْإِسْلَامُ بِتَرْبِيَّةٍ ثَغْرِيَّةٍ عَسْكَرِيَّةٍ وَخَلْقِيَّةٍ دَائِمَةٍ . وَبِلُغَةِ الْيَوْمِ لِمَنْ دَعَمَ الْأَرْدَنَ وَكُلَّ دَوْلَةٍ عَرَبِيَّةٍ مُرَاجَعَةٍ لِلْعَدُوِّ الْإِسْرَائِيلِيِّ التَّوَسُّعِيِّ الْاسْتِيطَاقِيِّ هُوَ اسْتِثْمَارٌ اسْتِرَاطِيٌّ لَهُمْ وَلِلْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ وَأَبْقَى مِنَ الْاسْتِثْمَارِ فِي أَمْرِيكَ وَأُورُوشَا وَالْيَابَانَ (٤٠٠ - ٦٠٠) مِلْيَارِ دُولَارٍ .

شُكْرًا لَكُمْ وَسَامَحُونَا أَنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

حَسَنِي عَاشِشَ مَجْلِسُ الْأَعْيَانِ

دَوْلَةُ رَئِيسِ الْمَجْلِسِ

شُكْرًا ، اسْتِاذَ حَسَنِي

وَهُنَا رَفَعْتَ الْجُلُوسَةَ لِتَتَنَاوَلَ وَجْهَةُ الْغِلَاءِ وَالْحُكُومَةُ تَحْتَاجُ إِلَى نِصْفِ سَاعَةٍ لِلرَّدِّ عَلَى السَّادَةِ الْأَعْيَانِ .

دَوْلَةُ رَئِيسِ الْمَجْلِسِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَنَسْتَأْنِفُ جُلُوسَتَنَا لِلْإِسْتِمْعَانِ لِرَدِّ دَوْلَةِ الرَّئِيسِ وَالْحُكُومَةِ عَلَى مَنَاقِشَةِ قَانُونِ الْمَوَازِنَةِ مِنْ قِبَلِ مَجْلِسِ الْأَعْيَانِ تَفَضَّلْ دَوْلَةُ الرَّئِيسِ

دَوْلَةُ رَئِيسِ الْوُزَرَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دَوْلَةُ الرَّئِيسِ

حَضَرَاتُ الْأَعْيَانِ الْمُحْتَرَمِينَ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ،

بِسَعْدَتِي فِي بَدَايَةِ رَدِّي عَلَى مَلَاَحِظَاتٍ وَتَوْصِيَّاتِ اللَّجْنَةِ الْمَالِيَّةِ لِمَجْلِسِكُمُ الْكَرِيمِ وَمَلَاَحِظَاتِ الْآخِرَةِ الْأَعْيَانِ حَوْلَ مَشْرُوعِ قَانُونِ الْمَوَازِنَةِ الْعَامَةِ لِسَنَةِ ١٩٩٠ أَنْ أَثْنَى جِهْرًا لِلْجَنْةِ الْمَالِيَّةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي بَلَّغَتْهُ الْبُلْغَةُ الْبُلْغَةُ دِرَاسَتَهَا لِمَشْرُوعِ قَانُونِ الْمَوَازِنَةِ الْعَامَةِ وَأَشْكُرُهَا عَلَى الْمَلَاَحِظَاتِ وَالتَّوَصِيَّاتِ الَّتِي تَضْمَنُهَا تَقْرِيرُهَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ مُؤَكَّدٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ التَّوَصِيَّاتِ مَوْضُوعُ عُنَايَةٍ خَاصَّةٍ مِنَ الْحُكُومَةِ وَسَيَعْمُ دِرَاسَتُهَا بِشَكْلِ مُسْتَعْلِيٍّ . وَارْجُو أَنْ أَوْضَحَ بَعْضَ الْمَلَاَحِظَاتِ الْتَالِيَةِ حَوْلَ مَا وَرَدَ فِي تَقْرِيرِ اللَّجْنَةِ الْمَالِيَّةِ لِمَجْلِسِكُمُ الْكَرِيمِ :

إِدَارَةُ الدِّينِ الْعَامِ

سَبَقَ وَأَنْ أَعْلَنْتُ الْحُكُومَةَ فِي الْبَيَانِ الْمَوَازِينِ عَنْ سِيَاسَتِهَا إِزَاءَ إِدَارَةِ الدِّينِ الْعَامِ . وَالَّتِي تَضْمَنَتْ مَا يَلِي :

(١) تَعْدِيدُ اقْتِرَاضِ الْحُكُومَةِ الْإِدَارِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ ضَمْنَ الْإِبْعَادِ الَّتِي يَحْدُدُهَا قَانُونُ الْمَوَازِنَةِ الْعَامَةِ .

- ٢ التزام الحكومة في اقتراضها بالقوانين السارية وبخاصة البنك المركزي وقانون الدين العام وعدم الحصول على سندات استثنائية خلافا لاحكام تلك القوانين وستسعى الحكومة كذلك للحد من اللجوء للجهاز المصرفي لتمويل نشاطاتها ونفقاتها .
 - ٣ ان يكون الحصول على القروض الخارجية متفقا مع البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي ومن مؤسسات دولية لتمويل مشاريع التنمية او لدعم ميزان المدفوعات او لدعم المستوردات الغذائية .
 - ٤ السعي في تحويل أكبر قسط من القروض التجارية الى قروض طويلة الامد ومن مؤسسات دولية بشروط ميسرة .
 - ٥ دراسة امكانية اصدار قانون الدين العام الخارجي بهدف تنظيم وضبط الحصول على القروض ومجالات انفاقها .
- وهكذا يتفق مع توصية مجلسكم الكريم التي تؤكد على استخدام القروض الخارجية في اعادة بناء الاحتياطي وتحويل المشاريع التي توفر في المستقبل اتفاق العملات الأجنبية او تدبر ربحا بهذه العملات يمكن من الوفاء بالتزاماتها في مواعيد الاستحقاق .

والحكومة مدركة لاهمية بناء الاحتياطي الوطني من العملات الأجنبية وقد تحقق خلال عام ١٩٨٩ إنجازات مرضية في هذا المجال وتأمل في زيادة هذا الاحتياطي بمبلغ لا يقل عن (١٤٠) مليون دولار خلال هذا العام . كما يسرني ان أؤكد لمجلسكم الكريم بأن معظم المشروعات التي وصلها تقرير اللجنة المالية بالتمترة قد أصبحت مشاريع تساهم بشكل فعال في دعم مسيرة النمو في الأردن وتوفير العملات الأجنبية الضرورية له . وينطبق ذلك بشكل خاص على مشاريع البوتاس والاسمدة والاسمنت كما يجب ان انوه هنا بأن جميع المؤشرات تدل على ان هذه المشاريع سوف تعمل بكامل طاقاتها خلال الاعوام المقبلة وان صادرات الأردن السنوية من منتجات الاسمنت ستصل الى حوالي مليوني طن تتجاوز قيمتها الـ (٤٥) مليون دولار .

برنامج التصحيح الاقتصادي

تري الحكومة ان برنامج التصحيح الاقتصادي يستند على فلسفة عامة يمكن تخليصها بهذا المجهود الوطني لزيادة الاعتماد على القدرات الوطنية وتقليل الحاجة الى المعونات الخارجية من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وضمن المرتكزات التالية :

- ١ زيادة المدخرات الوطنية من الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الترفيهي من خلال السياسات المالية والتجارية ، ولقد سبق وان بينت بأن الحكومة عازمة على ان تبدأ بنفسها في تغيير سلوكيات القطاع العام في الاتفاق والاستهلاك .
- وأؤكد في هذا المجال بأن الحكومة لم ترصد أية مخصصات في موازنتها لعام ١٩٩٠ لشراء السيارات

- ٢ او الاثاث باستثناء الاثاث الخاص لوزارة التربية والتعليم لتوفير الاثاث اللازم للمدارس الجديدة التي تم فتحها لاستيعاب الطلاب الجدد . وللمراكز الصحية الجديدة وللمراكز التنموية الاجتماعية .
- كما توقفت الحكومة عن استيراد سيارات الصالون وقصفت شراء السيارات الاخرى متجهة لزيادة كفاءة استعمال السيارات الحالية .
- ٣ زيادة معدلات الاستثمار وتوجيهه بما يخدم تطوير الحامات الأردنية وتطوير الزراعة مع الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها القطاع الخاص والمشاريع التصديرية المكثفة للتشغيل .
- ٤ السعي الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتقليص عجز الموازنة العامة تدريجيا بهدف الوصول الى موازنة متوازنة في المستقبل وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات بما يمكن الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار والاستقرار العام للأسعار .
- ٥ العمل على تحقيق الامن الاجتماعي من خلال التوزيع المتوازن لاعباء البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي بين فئات المجتمع وأقاليمه .

ان جميع هذه المرتكزات التي يستند اليها برنامج التصحيح الاقتصادي تتفق وتوجهات اللجنة المالية لمجلسكم الكريم المتعلقة بتخفيض عجز الموازنة ودعم ميزان المدفوعات وبناء الاحتياطي الوطني واستخدام القروض في المجالات الانتاجية والحد من الاستهلاك الحكومي .

ومن هنا فان الحكومة لا ترى في برنامج التصحيح الاقتصادي ما يمس بكرامتها الوطنية او ما يؤثر على سياستها الداخلية او ما ينعكس سلبيا على اتجاهات الاقتصاد الوطني بشكل عام .

تعويم سعر الفائدة :

من اهداف تعويم سعر الفائدة هو تجهيز المدخرات الوطنية والحد من خروج رأس المال الوطني سعيا وراء اسعار الفائدة المرتفعة . وتقليص الاتفاق الاستهلاكي الترفيهي .

كما ان الحكومة ستعمل من خلال مؤسسات الاقراض المتخصصة كمؤسسة الاقراض الزراعي وبنك الائماء الصناعي وبنك تنمية المدن والقرى على توفير التمويل للقطاعات التنموية بكلفة مناسبة لا تشكل عبئا اضافيا على المستثمرين .

وسيراقب البنك المركزي هذا التعويم بشكل مستمر للتأكد من ان سيرته تتفق والاهداف التي اشترتها اليها .

الدعم وتوجيهه نحو مستحققيه

لقد سبق للحكومة ان بينت بأنها ستستمر في توفير الدعم للسلع الغذائية الاساسية للمواطنين ضمن الامكانيات المتاحة كما أكدت الحكومة في عدة مناسبات بأنها ستسعى الى توجيه هذا الدعم نحو مستحققيه ،

وتدرس الحكومة حاليا البدائل المتاحة لاختيار الاساليب المناسبة لتحقيق ذلك .

كما ان الحكومة مستمرة في دعم المؤسسات المدنية والعسكرية وستقوم هاتان المؤسساتان بتوسيع خدماتهما للمواطنين عن طريق فتح فروع جديدة في مختلف مناطق المملكة ، كما ستزيدان من مشترياتهما ومستورداتهما من السلع الضرورية مع اعطاء الاولوية للمنتجات المحلية .
وقد رصدت الحكومة المخصصات اللازمة لتوفير الادوية للمواطنين من خلال المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والمستشفيات التابعة للمؤسسة الطبية العلاجية .

القطاع المصرفي :

- ١) تولى الحكومة عناية خاصة بسلامة الجهاز المصرفي ولذلك فإن البيان الوزاري أكد على تعزيز دور البنك المركزي في مراقبة المؤسسات المالية والمصرفية والحفاظ عليها ضمانا لتسيير عملياتها وفق الاسس المالية السليمة .
 - ٢) ولقد تم تحويل قضية بنك البتراء للقضاء لمتابعة التحقيق والحكومة عازمة على ملاحقة كل جهة او مسؤول ساهم في مشكلة بنك البتراء ومتابعة تحصيل امواله بما يتفق والمصلحة الوطنية .
 - ٣) انه لمن السابق لاوانه تحديد العجز الذي سيتحقق على بنك البتراء اذ ان الموضوع لا يزال تحت التقييم والمتابعة .
- ولا تعهد الحكومة اي اختلاف في توجهات اللجنة المالية لمجلسكم الكريم والاجراءات التي اعلنت عنها الحكومة بالنسبة لهذا الموضوع .

القطاع الخاص

تشاطر الحكومة راي اللجنة المالية بأن تولى الحكومة عناية متميزة للقطاع الخاص وتفعيل دوره للمساهمة بدعم الاقتصاد الوطني .
ان فلسفة النظام الاقتصادي في الاردن تعتمد على مبدأ المبادرة الفردية واعطاء الاولوية للقطاع الخاص في الاستثمار . في جميع المجالات ، وتحصر الحكومة دورها في هذا المجال في توفير مشاريع البنية التحتية والقيام بالمشاريع الاساسية التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها .
وستقوم الحكومة باعادة النظر في سياستها الاستثمارية وتأمين المناخ الاستثماري المناسب بما يضمن تفعيل دور القطاع الخاص في رشد الاقتصاد الوطني .
واشهر في هذا المجال الى أن الحكومة ستقوم ببيع اسهمها بعض المؤسسات والشركات الى القطاع الخاص وبشكل تدريجي كما اوصت اللجنة المالية ، وبمحيث تستثمر الاموال الناجمة عن ذلك في المشاريع المتوسطة والصغيرة المتجهة للتصدير والمكثفة للعمل .

الجلسة ٢١

لقد استعرضت بشاغل مفصل امام مجلس النواب الكريم انما مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة ١٩٩٠ .
للحكومة تجاه مشكلة البطالة مركزا عل ان حل هذه المشكلة يحتاج الى جهد وطني وبرامج متشاملة تتجه الى معالجة المشكلة واسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها .
الا انه من المناسب ان ابين بأن الحكومة قد اتخذت في الالام الماضية العديد من الاجراءات المتعلقة بتنظيم سوق العمل الاردني وتوفير مزيد من فرص العمل للاردنيين وتنظيم العمالة الوافدة ووضع سياسة محددة في منح تصاريح العمل للوافدين بقصد احلال العمالة الاردنية وبالتدرج في بعض القطاعات التي يعمل بها الوافدون .
وسيسم تنفيذ هذه السياسة على نحو لا يعرض القطاعات الانتاجية والقطاعات المساعدة لها الى اي اختناقات مع السعي في نفس الوقت للمحافظة على المزايا النسبية التي تحققت للاقتصاد الاردني نتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار الاردني .

قرارات مجلس النواب

- اما بالنسبة لتأييد اللجنة المالية لمجلسكم الكريم لما ورد في قرارات مجلس النواب فإن الحكومة قد ابدت موافقتها على تلك القرارات وأكدت على ما يلي :
- ١) انها ملتزمة ابتداءً من هذا العام بعدم صرف اية نفقات اضافية غير واردة في قانون الموازنة العامة الا بعد موافقة مجلس الامة على اصدار التشريع الخاص بذلك .
 - ٢) انها ستقدم موازنات المؤسسات العامة المستقلة للجنة المالية في مجلس النواب كما انها ستدرس استقلالية بعض هذه المؤسسات لتقرير امكانية دمجها او اعادتها الى حظيرة الوزارة المختصة .
 - ٣) وستستمر الحكومة بتطبيق قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ الى ان يعدل او يُلغى .
بالنسبة لبعض النقاط التي اثارها دولة السيد احمد عبيدات فأرجو أن ابين ما يلي :-

١- الاختلاف بين نسبة التراجع في الناتج المحلي الاجمالي

لقد أورد خطاب الموازنة بأن نسبة التراجع في الناتج المحلي الاجمالي هي حوالي ٣٪ فقط في حين ان تقرير البنك المركزي السنوي لعام ١٩٨٨ ، اورد رقما مرادفا هو ٥٪ .
يجب ان أوضح حول هذا المر بأن حسابات الناتج المحلي الاجمالي ما زالت ارقاما أولية وتقديرية . وأن ارقام البنك المركزي هي عائدة للسلسلة الزمنية القديمة التي استعملت بشكل رئيسي ايجارات النازل التي يسكنها أصحابها من حسابات الناتج المحلي الاجمالي في حين أن الأرقام التي أوردتها خطاب الموازنة التي تمثل ارقاما أحدث ومقدرة على أساس السلسلة الجديدة التي اخذت بعين الاعتبار احتساب الاجارات التي اشترتها بها كجوة من الناتج المحلي الاجمالي .

هكذا في الواقع

٢- تكاليف المعيشة

أن الزيادة المتراكمة المتوقعة في تكاليف المعيشة لا تنعكس بكاملها انخفاضاً في مستوى المعيشة للمواطنين . حيث يؤخذ بعين الاعتبار الزيادات السنوية في الرواتب والعلاوات التي يحصل عليها الموظفون المتقاعدون الإضافية التي يحصلون عليها من خلال مشاريع الإسكان المدعومة من الحكومة ومن خلال السلع والخدمات التي توفرها لهم المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية ومن خلال توفير الخدمات الطبية والتعليمية ، وخاصة أن جميع هذه المنافع الإضافية مشمولة في أرقام تكاليف المعيشة .

٣- زيادة إيرادات الحكومة وتأثيرها على الاستثمار والتصدير :

ليس هناك تعارض بين زيادة إيرادات الحكومة وتوفير المبالغ الضرورية للاستثمار والتصدير ، لأن زيادة إيرادات الحكومة يقلل من اقتراضها من النظام المصرفي وبذلك تحرر مزيداً من الموارد المالية لدى الجهاز المصرفي لتمويل ودعم أعمال القطاع الخاص في مجالات الاستثمار والتصدير .

٤- الحد من الاستهلاك وزيادة الانتاج المحلي :

لا يوجد هناك أي تناقض بين الحد من الاستهلاك وزيادة الانتاج المحلي ضمن البرنامج التصحيحي . صحيح أن البرنامج يهدف إلى تحرير مزيد من الادخارات للاستثمار . ولكنه في نفس الوقت يهدف إلى تحرير مزيد من المدخرات للاستثمار .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن سعر صرف الدينار الأردني قد انخفض . فهذا يعني أنه سيحدث تحول من استهلاك السلع المستوردة إلى السلع المنتجة محلياً . ولذا فإن خفض الاستهلاك ضمن إطار البرنامج التصحيحي سيؤدي إلى التحول إلى استهلاك السلع المحلية وبالتالي سيؤدي إلى زيادة انتاجها . وسيكون الحد من الاستهلاك على حساب السلع المستوردة بشكل رئيسي .

٥- البطالة

إن توفير فرص العمل لا يعتمد فقط على حجم الاستثمار وعلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بل يعتمد ذلك على نوعية المشاريع التي تنفذ وهل هي مكثفة للعمالة أم لرأس المال .

ولذا ، فإن برنامج التصحيح الاقتصادي يستلزم التوجه إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة المكثفة للعمالة والمتجهة نحو التصدير كما أن الحكومة ستعتمد في دعم الخدمات التصديرية وتوفيق فرص عمل جديدة للاردنيين في دول الخليج مع الاستمرار في اجراءات تنظيم سوق العمل المحلي .

دولة الرئيس

حضرات الاخوة الاعيان

وفي الختام أرجو أن أسجل شكري لمجلسكم الكريم وتقديري للملاحظات وتوصيات اللجنة المالية وملاحظات الاخوة الاعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ مؤكداً لمجلسكم الكريم كما اكدت لمجلس النواب الموقر بأن الحكومة ستسعى بكل جهدها بالتعاون مع السلطة التشريعية لتحقيق أهداف السياسة العامة للوصول إلى فهم مشروعك لخدمة الوطن وتلبية احتياجات المواطنين وفي سبيل بناء اردن منيع وقوي بتوجيه من قائد المسيرة ورائد الامة جلالة الحسين بن خلال حفظه الله .

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان في ٢٦ رجب ١٤١٠ هـ
الموافق ٢١ شباط ١٩٩٠ ميلادي

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس والأين وبعد الاستماع لرد الحكومة على مطالبات الاعيان ومناقشتهم أرجو من معالي المقرر أن يتفضل لاستكمال بقية الموضوع والتصويت على الموازنة .

السيد مقرر اللجنة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم ، دولة الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين بناأ من العضوية أرجو أن أقدم لدولة رئيس الوزراء أحر الشكر وأجمل التقدير على ثنائه على تقرير اللجنة المالية وكذلك أشكر الاخوة الزملاء على نقل الكلمات الطيبة التي أيضاً قالوها عن التقرير وفي الواقع أشعر أنا شخصياً أن رد دولة الرئيس كان مثلاً أعلى للعجائب السريع مع الاقتراحات التي قدمت بما يوفر هذا التعاون الطيب بين السلطين التشريعية والتنفيذية بعد هذا دولة الرئيس اقترح ما يلي :-

١- لأعرض التصويت أن تقرأ الاقتراحات التي جاءت من مجلس النواب بصفتها الأبعد عن المشروع الأصلي الذي جاء من الحكومة وأرجو أن تطرحوا دولتكم هذه التعديلات أو هذه الاقتراحات أو

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

هذه القرارات للتصويت ومن ثم سنقرأ قانون الموازنة كما ورد ايضا من مجلس النواب ومن ثم ايضا سنقرأ فصول الموازنة مخصصاتها فصلاً فصلاً تطبيقاً لحكم الدستور بهذا الشأن اذا طالب هذا الترتيب لدولتكم وللمجلس الكريم فلانني سأمضي حسب هذا الترتيب :

دولة رئيس المجلس تفضل معالي المقرر

دولة الرئيس ارجو ان تطرحوا للتصويت أولاً التواصي التي جاءت في آخر تقرير اللجنة المالية صفحته ٢٦ ابتداءً من التخفيضات والتخصيصات والزيادات إلى آخر الفقره ٤

دولة رئيس المجلس تفضل ليس هناك اعتراض
الجميع موافقون

وهذه هي التوصيات التي وضعتها اللجنة كما وافق عليها المجلس .

التوصيات : وفي الختام ، تؤيد اللجنة المالية ما ورد في قرارات مجلس النواب حول ما يلي :

١ - التخفيضات والتخصيصات والزيادات والمناقلات بين فصول الموازنة كما أقرها مجلس النواب .

٢ - اخضاع موازنات المؤسسات العامة لدراسة مجلس الأمة وموافقتها ، وإعادة النظر في استقلالية بعض هذه المؤسسات ودمجها أو أعادتها الى خطيرة الوزارة المختصة .

٣ - رفض أي قانون ملحق بقانون الموازنة العامة اذا تم الصرك بمقتضاء قبل موافقة مجلس الأمة عليه .

٤ - العمل بقانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢ الى أن يعدل وينقح . ويقترح أن يشمل هذا القانون جميع النصوص العامة والمكررة في قوانين الموازنة . ومنها نص متقبل حرفياً عن الدستور ، ومع ذلك يجرى التصويت عليه في كل عام .

وفي ضوء هذا كله ، توضح اللجنة مجلتكم الموقر بالموافقة على قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ ، كما ورد من مجلس النواب ، وتعلن توصياتها الواردة في هذا القرار .

١٤٨

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

ونتمنى للحكومة وأجهزتها النجاح والتوفيق في التطبيق . لان في نجاحها مصلحة الشعب وخير الوطن . ونحيي القوات المسلحة ، والأمن العام ، ونزجي لهما خالص الشكر وبالح تقدير وعميق الثقة ببسالتها وشجاعتها في الدفاع عن حامي الوطن والنظام العربي . وأخيراً ، وليس آخراً ، نرفع الى قائد المسيرة ورائدها جلالة الملك الحسين المعظم ، أسمى آيات الولا والوفاء ، وأصدق مشاعر الامتنان والعرفان ، لما يحضن أسرته الأردنية من حب ووعاية وتوجيه ،

سائلينه تعالى أن يحفظه ويرعاه ويسد خطاه ، انه سميع مجيب . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

" اللجنة المالية "

امين عام مجلس الامة
هاني خير

السيد المقرر
دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

الان نقرأ مشروع قانون الموازنة العامة شكراً بعد أن قرأ معالي المقرر مشروع قانون الموازنة كما جاء من مجلس النواب . هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون ؟ قبل التصويت سيدي حتى يكتمل القانون هل يعني المقرر من قراره الجداول لأنني سأقرأها فصلاً فصلاً . يقول الدستور فصلاً فصلاً لذلك أقرح أن أقرأها بسرعة . استمر بالفصول .

التخفيضات التي جرت بموجب قرار مجلس النواب توضع بعين الاعتبار الآن سأقرأ إجمالي الإيرادات والتحويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩٠ .

اللهمس العام

الموضوع

- قانون الموازنة العامة

الجداول الاجمالية

- إجمالي الإيرادات والتحويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩٠ .

١٤٩

هكذا هو الفصل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

- اجمالي النفقات تسديد القروض المقدرة للسنة المالية ١٩٩٠.
- خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠.
- مقارنة الإيرادات والتمويل.
- مقارنة النفقات الجارية.
- مقارنة النفقات الرأسمالية وتسديد القروض والالتزامات.

الجدول التفصيلية

- الإيرادات والتمويل.
- النفقات الجارية.
- النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات.
- النفقات الرأسمالية الممولة من القروض.
- تسديد القروض والالتزامات الداخلية والخارجية.

الجدول الملحق

- جداول الإيرادات والنفقات خلال عشر سنوات.
- الاقساط والفوائد المستردة.
- الدين العام الخارجي.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠

المادة (١) : يسمى القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٠ .

المادة (٢) : تقدر إيرادات ونفقات الحكومة لثلاثي عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٠ بما يلي:-

أ الإيرادات ٩٩٧.٠٠٠.٠٠٠ دينار

ب النفقات ١١٠.٥٨١.٠٠٠ دينار

المادة (٣) : يغطي الميز و قدره (١٩٩١١٠٠٠) دينار وتسدّد أقساط القروض الداخلية والخارجية

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

المقدرة بمبلغ (٨٧٤٥٦٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٨٦٥٦٧٠٠٠) دينار .

المادة (٤) :

- أ - تخصص القروض الائتمانية المتقاعدة عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع .
- ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

المادة (٥) :

- مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-
- أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة ويوجب حالات مالية شهرية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .
- ب- يجوز اصدار حالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
- ج- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة اخرى، تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة الثانية .
- د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .
- هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات ، الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة
- و- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة (٦) :

- أ - يتم الاتفاق من مخصصات اعادة التوزيع المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) الهند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .
- ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج

هكذا في الأصل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقبة يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

(د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون .

المادة (٨) : أ - يجوز نقل المخصصات من موارد النفقات الجارية الى موارد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

ج - مع مراعاة احكام الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .

د - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملها احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول النفقات الجارية .

هـ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملها احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء خطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٩) : تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية ، بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة (١٠) : على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر ، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدده فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقبة يوم الاربعاء ٢١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

المادة (١١) : تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة (١٢) : رئيس الوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

اجمالي الايرادات والتمويل المقدرة المالية ١٩٩٠

(بالالف دينار)

رقم	الفصل	الايرادات	المقدرة	ايضاحات
عنوانه				
	الايرادات المحلية			
١ -	الضرائب على الدخل والارباح		١٠٠ ٠٠٠	
٢ -	الضرائب الجمركية		٢١٢ ٠٠٠	
٣ -	الضرائب الاخرى		٥٩٥ ٠٠٠	
٤ -	الرخص		٣٩٦ ٠٠٠	
٥ -	الرسوم		٦٧ ٠٠٠	
٦ -	البرق والهاتف والهاتف		٧٥ ٠٠٠	
٧ -	العوائد والارباح		٢٥ ٠٠٠	
٨ -	الفوائد المستعرة		٢٥ ٠٠٠	
٩ -	الايرادات المختلفة		٩٨ ٠٠٠	
	مجموع الايرادات المحلية		٦٩٤ ١٠٠	
١٠ -	المساعدات المالية		١٦٢ ٦٠٠	
١١ -	اقساط القروض المستعرة		٥٠ ٠٠٠	
	مجموع الايرادات		٩٠٦٧ ٠٠٠	

هكذا في الفصل

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	الايادات	عنوانه	المقدرة	إيضاحات
	مصادر التمويل				
١٢-	القروض الخارجية				
١-	القروض المخصصة للمشاريع			٩٠٣٤٤	
٢-	القروض الخارجية للخرينة			١٦٢٥٠٠	
	مجموع القروض الخارجية			٢٥٢ ٨٤٤	
١٣-	القروض الداخلية			٣٣ ٧٢٣	
	مجموع التمويل			٢٨٦ ٥٦٧	
	مجموع الايرادات والتمويل			١١٩٣ ٢٦٧	

دولة رئيس المجلس

الجميع

دولة رئيس المجلس

الجميع

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

بهذا يكون معالي المقرر قد تلى مشروع القانون والفصل بآراءها
ونلقاتها هل يوافق المجلس الكريم على مشروع الموازنة كقانون وعلى
الفصل والواردات والنفقات ؟

مراقبون

شكراً لكم جميعاً ، موضح التوصيات . والحقيقة في ضوء رد دولة
الرئيس على توصيات اللجنة والإشادة بها وتبنيها . هل يوافق المجلس
الكريم عليها كما جاءت من اللجنة ؟

مراقبون

أما الاقتراحات الخاصة بإرسال وفد وبأجراءات مالية تحتاج إلى قوانين
ويشؤون التعريب والتعليم فسوف تتابعها رئاسة المجلس مع الحكومة
وبالطرق الأصورية ، وبعد أن صدق المجلس الكريم على هذه الموازنة
كوثيقة أمل وعمل وثبة صادقة لخدمة الأردن نعوجه لدولة الرئيس
والحكومة بالتهنئة مع أطيب التمنيات بالنجاح والفلاح والرشاد في خدمة
الأردن في ظل جلالة الملك الحسين المعظم .

تصديق حاد ... !

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة :

وترفع الجلسة إلى موعد آخر إن شاء الله .

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الأعيان
أحمد اللوزي

الأمين العام
هاني خير